وزارة التعليم العالي والبحث العلمـــي

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة

معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الإقتصادية و التجارية

ميدان:العلوم الإقتصادية، و التسييروالعلوم التجارية

الشعبة: علوم إقتصادية

التخصص: بنوك

المرجع : ..... /2015

مذكـــرة بعنـــــوان:

آثار انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع المحروقات

مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الإقتصادية (ل.م.د)

تخصص: " بنوك "

إعداد الطلبة:

- بوشليطةمريم
- جبلي مسعودة
- مرهوج حليمة

إشراف الأستاذ (ة):

بوالعراس سفيان

السنة الجامعية: 2014/ 2015

دعاء

يارب علمني ان احب الناس كما احب نفسي

وعلمني ان احاسب نفسي كما احاسب الناس

وعلمني ان التسامح هو اكبر مراتب القوة وان

الانتقام هو اول مراتب الضعف.

يارب لا تجعلني اصاب بالغرور اذا نجحت ولا باليأس

اذا أخفقت بل ذكرني دائما أن الاخفاق هو التجربة

التي تسبق النجاح.

يارب اذا أعطيتن نجاحا فلا تأخذ تواضعي واذا

أعطيني تواضعا فلا تأخذ اعتزازي بكرامتي واذا

أسأت يارب الى الناس فامنحني شجاعة

الاعتزاز واذاأساء الناس الي فامنحني شجاعة

العفو.

آمين يارب العالمين

شكر و تقدير

الحمد اولا واخرا الى صاحب الحمد كله الذي يذكره البصائر ولا تدركه الابصار

الى الذي انار دربنا وسدد خطانا و امدنا بالصحة والعزيمة وساقنا الى طريق النجاح

قال رسول الله صلى علية وسلم **"من لم يشكر الناس لا يشكر الله"**

فشكر كل الشكر الى الاستاذ الكريم **"بوالعراس سفيان"** الذي دعمنا بنصائحه

و ارشاداته وملاحظاته والذي نكن له اسمى مشاعر الاحترام والتقدير

في الاخير اتمنى من الله ان يشردنا الى سواء السبيل ويحق هدفنا للنيل فان اصبنا فمن الله ان اخطأنا وما كنا في ذلك

إهداء

اله لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا

بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة

إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك

إلى ملاكي في الحياة إلا معنى الحب ومعنى الحنان إلى من كان دعاؤها سر نجاحي

وحنانها بلسم جراحي إلى اغلي الأحباب إلى أمي الحبيبة_رهيفة_

الى من علمني العطاء إلى من احمل اسمه بكل افتخار إلى سندي

إلى أبي الغالي _مصطفى_

إلى من حبهم يجري في عروقي ويبتهج بذكرهم فؤادي إلى إخوتي وأخواتي

إلى زميلتي كنزه وحليمة والى كل صديقاتي

إهداء خاص :إلى من كان لي عونا في مشواري

إلى نصفي الثاني وأحب إنسان على قلبي إلى زوجي الغالي _خالد _

مريم

الاهداء

الحمد لله الذي هدانا الى هذا وماكنا لنهتدي لولا ان هدانا الله، الله لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك الحمد لله الذي انار لنا الدرب وكل جهودنا بالنجاح واعاننا على اتمام هذا العمل.

اهدي ثمرة جهدي الى من قال فيها الله عزوجل "وبالوالدين احسانا" صدق الله العظيم.

الى ارق واطيب قلب في الوجود الى العيون التي ارى فيها الامل والحنان والى الشمعة التي لطالما احترقت لتنير لي دربي الى التي غمرتني بعطفها وحنانها، ووجهتني برعايتها الى اول اسم نطقت به الى احلى كلمة في الوجود اشراقة دربي ،امي الغالية "حضرية".

الى من احسن تربيتي وعلمني ان الحياة كفاح وان العمل سر نجاح الى من زرع طريقي بالورود وسعى دوما لرؤيتي ناجحة متفوقة وكان لي الدرع الواقي الذي تكفل المشقة في تعليمي ولم يبخل علي بشيء الى الذي رباني وارادني ان ابلغ المعالي الى رمز العطاء وعربون الوفاء والثقة واغلى هدية ربانية ابي العزيز "عبد الله"

الى اخي الكبير "فاتح" والذي اتمنى ان يمهد الله له الطريق الى المستقبل الزاهر.

الى اختي وصديقتي الوحيدة "زينة"

الى اخي "هشام" التوأم الذي اعتبره الدعم و الكفاية بل استناد والبداية .

الى اخي "كمال" الذي رباني في صغري ، والى اخي وصديق طفولتي "بلال" اتمنى لهم النجاح والتوفيق في الحياة المهنية الاجتماعية.

الى عماتي "فاطمة، حبيبة ،مسعودة،" الى عمى الوحيد "الطاهر" ، الى خالاتي "فاطمة، زهرة ، ذهبية ،" والى خالي الوحيد "صالح" والى اولادهم بنات وذكور كل باسمه.

الى صديقاتي التي تقاسمت معهم احلى ايامي "زينة، سلمى، نسرين، ليندة، حليمة، مريم".

الى الورود البيضاء الحلوة الى التي جمعت بهم القلب وسعة العقل فكانوا بإحساسهم المرضى الدواء الشافي والبلسم الدافع الغاليات "اميرة، بسمة، بشرى."

الى من نساه قلمي وذكره قلبي.

مسعودة

اهداء

الحمد لله الذي هدانا الى هذا ولولا الله ما كنا لنهتدي اليه.

اهدي ثمرة نجاحي الى من علمني الكتاب والحكمة وهداني الى البينة سيد المرسلين طه الحبيب.

اليك منبع الحنان التي حملتني في بطنها وضمتني الى صدرها وعلمتني ان الجنة تحت قدميها الى الشمعة التي تحترق من اجل ان تنير لي دربي مثال التضحية ،اليك يا اروع ام انحني الانحناء الابدي الى ان تسلم الروح الى بارئها.

اليك اولا وثانيا واخرا يا امي "ليلى"

الى من علمني مبادئ الحياة وعرفني بان الكرامة فوق كل المساومات، الى الذي لم يعرف الراحة يوما من اجل ان يراني حلما ،الى الذي لا يكل ولا يمل ،الى من دعا سترا من الله.

اليك بكل فخر واعتزاز يا اعظم انسان في قلبي ابي "عبد الوهاب"

الى من منحني القوة والعزم كان سندي في الحياة ورفيق دربي رغم كل الصعوبات وكان معي في كل اوقاتي ووجوده في حياتي اصبح سر سعادتي ونجاحي خطيبي "حمزة"

الى من تقاسمت معي طعم الحياة حلوها ومرها وكنت فخورة لأنها كانت موجودة الى جانبي ،الى اغلى خالة لدي "حدة" وزوجها "سمير"

الى من احس بالسعادة والفرح وانا بينهم الى اذا غابوا كان البيت مريرا بدوهم الى الذين اكن لهم الحب والاحترام الى اخواتي الاعزاء." حسين، علي، عدي،" الى الاصغر والمفضل والذي لا استطيع ان اعيش بدونه الى الكتكوت "قصي".

الى من غمرتني دائما بحبها وحنانها الى من كان دعاؤها نورا يضيء كل شيء في حياتي الى جدتي الغالية "يمينة" حفظها الله واطال عمرها.

الى كل خالاتي "مليكة، سعاد، كريمة، مرزاقة، امينة، "وازواجهم وكل اولادهم وخاصتا "نسرين، نور، سهى، توبة، وبرعمة شيماء"

الى اخوالي حفظهما الله "عماد" ،و"سمير وزوجته وابنه احمد خليل"

الى صديقتي ورفيقتا دربي و شركتي في العمل اليكما "مريم "و"مسعودة".

الى جميع صديقاتي اللواتي لهن معزة خاصة في قلبي: "هالة – رقية – نادية – حسينة - اسيا- ايمان - هاجر-هاجر- روفية – بسمة".

حليمة

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
دعاء	-
شكر وتقدير	-
الاهداء	-
فهرس المحتويات	I
فهرس الجداول	III
فهرس الاشكال	IV
المقدمة العامة	أ
الفصل الاول: مكانة قطاع المحروقات في الاقتصاد العالمي	
مقدمة الفصل:	
المبحث الاول: ماهية قطاع محروقات في الاقتصاد العالمي	3
1. نشأة وتطور قطاع المحروقات	3
2. تعريف قطاع المحروقات	4
3. خصائص قطاع المحروقات	5
المبحث الثاني: التغيرات الاقتصاد في صناعة المحروقات في العالم	11
1. الاحتياطي.	11
2. انتاج المحروقات في العالم	19
3. تكرير البترول في العالم	21
4. افاق تطور الاستثمار في قطاع المحروقات في العالم.	22
خاتمة الفصل	25
الفصل الثاني: قطاع المحروقات في فترة الاصلاحات	
مقدمة الفصل:	
المبحث الاول: تطور الاصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات بالجزائر	28
1. تعريف القانون المنجمي للمحروقات	28
2. تطور الاطار القانوني لقطاع المحروقات بالجزائر قبل الاصلاحات	29
3. الاطار القانوني لقطاع المحروقات بعد مرحلة الاصلاحات(1886_2005)	31
المبحث الثاني: تطور نشاط المنبع(استكشاف واحتياطي والانتاج)	35
1. تطور نشاط الاستكشاف	36
2. تطور احتياطي المحروقات وتوزيعه الجغرافي	40
3. تطور نشاط انتاج المحروقات بالجزائر	46
خاتمة الفصل	51

فهرس المحتويات

الفصل الثالث: الواقع الحالي لقطاع المحروقات واثر الانضمام	
مقدمة الفصل:	
المبحث الاول: الواقع الحالي لقطاع المحروقات بالجزائر	54
1. تطور الانتاج الطاقوي الوطني	54
2. تطورالصادرات	58
3. تطور الاستهلاك	60
المبحث الثاني: آثار انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على قطاع المحروقات	62
1. اهم المسائل التجارية المطروحة للمفاوضات في قطاع المحروقات	63
2. تأثير الجزائر الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة	69
3. الصعوبات والعراقيل المواجهة لانضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة	76
خاتمة الفصل	80
خاتمة	81
قائمة المراجع	84

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	الاحتياطات القصوى المتوفرة.	13
(2-1)	احتياطات البترول الخام المؤكدة في العالم	15
(3-1)	التوزيع النوعي لاحتياطي البترول الخام المؤكد في العالم.	16
(4-1)	انواع النفط غير التقليدي.	17
(5-1)	احتياطي الغاز الطبيعي المؤكد في العالم.	18
(6-1)	انتاج البترول الخام في العالم حسب الجهات.	19
(7-1)	انتاج سوائل الغاز الطبيعي في العالم 2001-2005	20
(8-1)	مخرجات التكرير في العالم.	21
(9-1)	الاستثمارات المطلوبة في قطاع المحروقات بالعالم في الفترة 2001-2030	22
(10-1)	تطور العرض الكلي للبترول والبنية التحتية.	23
(11-1)	تطور العرض الكلي للغاز الطبيعي والبنية التحتية.	24
(1-2)	المسح الزلزالي في الجزائر .	36
(2-2)	تطور نشاط الحفر الاستكشافي و التطوري في الجزائر .	37
(3-2)	الابار الاستكشافية والتطورية المحفورة في الجزائر في الفترة 1996-2005	38
(4-2)	اكتشاف النفط والغاز في الجزائر.	39
(5-2)	تطور الاحتياطي المؤكد للنفط.	41
(6-2)	احتياطات الغاز الطبيعي في الجزائر (نهاية السنة).	43
(7-2)	التوزيع الجغرافي النسبي لاحتياطي المحروقات عام 2004	44
(8-2)	التوزيع النسبي للبترول الخام والغاز الطبيعي على المقاطعات.	45
(9-2)	تطور انتاج النفط الخام بالجزائر في الفترة 1971-2005	47
(10-2)	تطور انتاج المكثفات 1996-2005	49
(11-2)	انتاج الغاز الطبيعي المسبوق والغير مسبوق بالجزائر.	50
(1-3)	عناصر المخاطر التي تواجه الاستثمارات الاجنبية فيما يخص النفط.	55
(2-3)	الشراكة في مجال التنقيب خلال الفترة1999-2001	56
(3-3)	نمو قدرة الانتاجية للنفط.	57
(4-3)	تطورات الصادرات خلال الفترة 1992-2004	58
(5-3)	هيكل الصادرات غير النفطية لسنة 2007	58
(6-3	الاحتياطات من العملات الاجنبية في الجزائر	59
(7-3)	تطور صادرات الاستهلاك الاولي للطاقة الجزائر حسب المصدر الفترة 2004-2009	60
(8-3)	تطور استهلاك انواع الاخرى من مصادر الطاقة الاولية في الجزائر 2004-2009	61
(9-3)	معدلات التعريفية الجمركية في الاسواق الرئيسية في نهاية جولة الأورغواي.	64
(10-3)	الالتزامات المقدمة في قطاع الطاقة عند نهاية جولة الاورغواي.	68
(11-3)	انفتاح قطاع خدمات المحروقات بالجزائر نهاية عام 2005	73
(12-3)	انفتاح قطاع خدمات المحروقات بالجزائر في نهاية عام 2005	75

عنوان الاشكال

الرقم	عنوان الاشكال	الصفحة
(1-1)	تصنيف موارد المحروقات والاحتياطات.	11
(2-1)	من الموارد الى الاحتياطي.	12
(2-2)	التوزيع النسبي لإنتاج المحروقات 2005	47
(1-3)	تطور انتاج واستهلاك النفط خلال الفترة 1980-2004	57

المقدمة

يعتبر قطاع المحروقات عمود الاقتصاد الجزائري ومن أهم الاكتشافات التي توصل إليها الإنسان منذ 1959، فهو المصدر الأول والأساسي للطاقة ومحور كل إنتاج صناعي وزراعي في العالم المعاصر، إذ أصبح عنصر حيوي في الحياة اليومية، وقطاع المحروقات ليس فقط من أهم مصادر الطاقة بل أصبح مصدرا لاستخراج ما لا يقل عن أحد عشر ألف سلعة صناعية مختلفة في العالم، فبسبب تعدد استخداماته ومرونة منتجاته، تحول إلى سلعة استراتيجية في مصير العالم واقتصادياته.

أما في الجزائر فقد مّر في مسار تطوره بعد الاستقلال بثلاث مراحل رئيسية لكل واحدة ملامحها الخاصة حيث أنّ المرحلة الأولى كانت الستينات وتميزت باستمرار العمل بنظام الامتيازات المورثة عن حقبة الاستعمار الفرنسي، وبهيمنة الشركات الأجنبية على كامل النشاط تقريبا، أما المرحلة الثانية فكانت بعد تأميم القطاع سنة 1971 وتميزت باحتكار الشركة الوطنية سوناطراك، وانحصار دور الشركات في تقديم الخدمات، لتأتي المرحلة الثالثة بداية من منتصف الثمانينيات وتميزت بإعادة فتح القطاع من جديد أمام الاستثمار الأجنبي المباشر واعتماد خيار الشراكة الأجنبية في مجالي الاستكشاف والإنتاج معًا.

واليوم وفضلا عن التطورات الدولية التقليدية الخاصة بقطاع المحروقات فإن البنية الدولية في حد ذاتها ومنعقدين من الزمن تقريبا، أخذت في فرز ظواهر واتجاهات اقتصادية جديدة والتي لها هي الأخرى تأثيرا كبيرا على قطاع المحروقات ومثال ذلك العولمة المالية ونزعة التحرير الاقتصادي وزيادة المنافسة والاهتمام بقضايا البيئة والانفتاح التجاري وما يتبعه من ضرورة الانضمام إلى OMC، مما يعني أن زاوية المراقبة قد توسعت وأن التحديات التي تواجه القطاع أصبحت أكبر مما كانت عليه قبل تأسيس فكرة الانضمام.

حيث أن قطاع المحروقات يلعب دورا مهما في الجزائر بحيث تساهم صادراته بأكبر من 90% من إيرادات الدولة الجزائرية من العملة الصعبة، فإيرادات الثروة النفطية تلعب دورا بارزا في أجور ورواتب العمال ودعم الاستهلاك العام، ودعم الإنتاج من زراعة وصناعة تحويلية، وهذا ما يؤكد أهمية.

الإشكالية

على ضوء ما سبق وبناءً على المعلومات السالفة الذكر يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما هو تأثير انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على قطاع المحروقات؟

ولكشف جوانب الدراسة والإجابة على التساؤلات المحورية ارتأينا وضع تساؤلات فرعية كالتالي:

1. فيم تتمثل مكانة قطاع المحروقات في الاقتصاد العالمي؟
2. كيف يمكن تقييم قطاع المحروقات في فترة الإصلاحات؟

3. كيف يؤثر انضمام الجزائر إلى OMCعلى الواقع الحالي لقطاع المحروقات؟

الفرضيات

1. إن التغيرات في قطاع المحروقات وفي البيئة الاقتصادية بصفة عامة قد أحدث تأثيرات كبيرة على وضعية قطاع المحروقات في العالم.
2. إن التغيرات الاقتصادية الدولية في قطاع المحروقات هي التي فرضت على الجزائر القيام بالإصلاحات الاقتصادية في القطاع.
3. يتوقع أن يترتب على انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة تأثيرات كثيرة على قطاع المحروقات، لعل أبرزها هو أن هذا الانضمام يحد من حرية البلد في رسم السياسة التجارية المناسبة للقطاع وفق ما تقتضيه مصالحه.

أهمية البحث

إن أهمية المحروقات ومصادر الطاقة بصفة عامة في الاقتصاد الدولي أصبحت اليوم معلومة لدى الجميع، والتسابق الشديد بين القوى العظمى للسيطرة عليها معروفة أيضا بل إنها تحولت في العقود الأخيرة إلى مصدر للعديد من النزاعات في العالم، وبما أن قطاع المحروقات في الجزائر هو العمود الفقري للاقتصاد، فقد رأينا أن نختار هذا الموضوع.

أولا لأن التحولات والمتغيرات سواء في قطاع المحروقات أو في المحيط الاقتصادي الدولي بشكل عام سريعة ومتجددة.

وثانيا لأن قطاع المحروقات يحتل مكانة خاصة في الاقتصاد الجزائري واعتبار هذا الموضوع أحد المواضيع الحساسة والمهمة على المستوى الاقتصادي الدولي.

أهداف البحث

يمكن تلخيص أهم أهداف البحث في ما يلي:

1. إبراز الوضعية الحقيقية الحالية والمرتقبة في قطاع المحروقات في العالم.
2. إبراز إيجابيات وسلبيات الإصلاحات الاقتصادية لقطاع المحروقات.
3. إبراز تأثير انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على قطاع المحروقات الجزائري.

هيكل البحث

من أجل تحقيق أهداف الدراسة ومعالجة اشكاليتها واختبار فرضياتها قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول كما يلي: يتناول الفصل الأول متانة قطاع المحروقات في الاقتصاد العالمي.

الفصل الاول:

مكانة قطاع المحروقات في الاقتصاد العالمي.

مقدمة الفصل:

يحتل قطاع المحروقات مكانة هامة في الاقتصاد العالمي وقد اكتسب منذ بداياته الأولى خصوصية شديدة وأهمية جيوستراتيجية قصوى، حيث كان القطاع دائما محل تجاذب بين القوى الصناعية العظمى، وكان كل طرف يسعى إلى تغليب مصلحته وفرض هيمنته في الأسواق الدولية.

وقد أصبح القطاع منذ الخمسينيات تقريبا محل نوع أخر من التجاذب وكانت أطرافه هذه المرة هم المنتجون والمستهلكون، حيث سعى فريق المنتجين والمتكون من أغلبية البلدان النامية المستقلة حديثا إلى استرجاع ثرواته النفطية من أيدي الشركات الاحتكارية، بينما كان فريق المستهلكين والممثل خصوما في البلدان الصناعية الكبرى، يعمل على المحافظة على امتيازاته والإبقاء على هيمنته الكاملة على القطاع.

نجحت الدول المنتجة نسبيا في بسط سيادتها على ثرواتها النفطية في تعزيز موقعها التفاوضي في الأسواق الدولية، غير أن هذا النجاح الذي بدا جليا في سنوات التسعينيات لم يؤدي إلى اختفاء وضعيات التجارب السابقة الذكر.

وبناءا على ما سبق ذكره تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين: المبحث الأول في شكل تمهيد للموضوع حيث يقدم الإطار الدولي العام لقطاع المحروقات وذلك من خلال تعريف لهذا القطاع وبحث خلفيته التاريخية لصناعة المحروقات في العالم من خلال التطرق إلى الاحتياطي العالمي وكذا إنتاج المحروقات وتكرير البترول بالعالم.

المبحث الأول: ماهية قطاع المحروقات في الاقتصاد العالمي.

المطلب الأول: نشأة وتطور قطاع المحروقات.

إن نشوء النفط يتوقف على توافر الطحالب البحرية وبقايا الكائنات الحية الحيوانية منها النباتية، والأحياء البحري الدقيقة وبقايا الكائنات الحية الأخرى والرواسب المعدنية والتي ترسبت في أعماق البحار والمحيطات مختلطة برمالها بشكل مركز وبكميات غزيرة جدًا مشكل طبقات سميكة تتحول تدريجيا إلى صخور رسوبية، هذا كله يمكن أن تنشأ عنه تفاعلات عضوية كربونية تكون كبداية لنشأة النفط.

إن توافر كل هاته المواد العضوية وبمفردها لا يمكن اعتباره شرطًا كافيا في نشأة هاته المادة البحرية، بل نستطيع أن نذهب إلى أبعد من هذا ونقول أن مهما عظمت كمية المواد العضوية المجمعة، فإن هذا بمفرده لن يكون كافيا، وإنما يجب أن تكون هناك بيئة ثابتة ومستقرة وخالية من الأكسجين وغير هوائية، وتتحقق هذه الظروف إما في البحار العميقة أو في الأودية الضيقة الناشئة بفعل تحرك القارات وما يصاحب ذلك من تشقق في القشرة الأرضية أي في الأودية الخالية من التيارات المائية أو التي لا وجود فيها لهذه التيارات إلا في البحر الأسود، وبحر ماركيبو في فنزويلا أو في بحر الأدريانيك المحاط عمليا بالياسة البحر الميت.

إن امتلاء أحد الأودية بالمادة العضوية وهذا عبر مرور فترة زمنية طويلة تأخذ الحواف والمناطق المجاورة للوادي بالتآكل شيئا فشيئا، وفي سياق عملية التآكل هذه تتكون ترسبات تجرفها الأنهار المتدفق إلى داخل الوادي مكونة بذلك غطاء يغطي المادة العضوية، وتستمر هذه المادة المحكمة الغطاء بالهبوط إلى العمق وهو معروف فإن درجات مئوية كلما توغلنا 100 متر في عمق الأرض وكلما تهبط من نقطة معينة ستندلع تفاعلات كيميائية جديدة، وفي الحالات الاعتيادية تندلع هذه التفاعلات بعمق يبلغ 200 متر، ففي هذا العمق والذي يسمى الشباك البترولي"Olfenster"تتم آخر خطوة على درب التحول من الطحلب إلى البترول.

وهنا نشير إلى أن البترول ينشأ وفق عاملان هما:

1. سرعة التحول والتي تتوقف بدورها على درجة الحرارة السائدة فعملية التحول ستكون أسرع كلما كانت درجات الحرارة أعلى.
2. يتمثل في درجة التحول قار الصخور الصفائحية إلى بترول، فعلى درب الهبوط إلى العمق تتكون نسبة معينة بين الكمية التي تحولت فعلا والكمية التي لا تزال لم تتحول بعد إلى البترول ومن هنا

وكلما هبط الوادي أو المنخفض أكثر كلما كانت درجات الحرارة أعلى في مثل هذه الحالة تتحول كميات أكبر من قار الصخور الصفائحية إلى بترول. أما إذا واصلت الصخور الأم الثمينة هبوطها من خلال الشباك البترولي، فإنها تغوص في عمق يتراوح ما بين 4000 و 5000 متر بالغة بذلك منطقة التولد الإنحرافي "Metagenetische zone" وفي هذا العمق لا يمكن أن ينشأ أي بترول ففي ظل هذه الحرارة العظيمة تتفرق الجزيئات المكونة للنفط وتتحول إلى غاز الميثان* وبهذا المعنى هناك عمق ينفتح فيه الشباك البترولي لينشأ النفط وفي مستويات أقل عمق ستتصف البيئة بحرارة ؟؟؟ وتتحول مجمل المادة إلى غاز[1] ومن هنا ومن هذه المنطلق نستنتج بأن النشأة العضوية للنفط وعلى شواطئ البحار هي الأكثر قبولا بين العلماء المعاصرين، وما عملية استخراج النفط من أعماق الصحراء إلا نتيجة تسرب مياه البحار الحاملة لقطرات زيت البترول من خلال الصخور المسامية عبر رحلة طويلة غير محددة المسالك والمعالم حتى يتعرض هذا السائل السحري حاجز من الصخور الصماء والتي لا يستطيع النفاذ منها فتنتهي هجرته، ويمكن هنا استخراجه بعد عملية التنقيب عنه، وهذا المكان يسميه بالمصيدة البترولية والتي قد تكون في الصحراء أو في أماكن غيرها.[2]

المطلب الثاني: تعريف قطاع المحروقات.

لقد تعددت التعاريف والمفاهيم التي أطلقت على هاته المادة السحرية والتي باكتشافها تغير مجرى الحياة البشرية جمعاء فهناك من وصل به الأمر إلى إطلاق مصطلح الذهب الأسود على النفط وهذا يرجع إلى الأهمية الاقتصادية الكبيرة والتي أصبحت تضاهي أهمية الذهب "gold" في الاقتصاد العالمي.

وبالرجوع إلى معجم مصطلحات البترولي والصناعة النفطية نجد أن كلمة النفط تعني البترول أو زيت البترول[3] إن كلمة البترول هي بالأصل كلمة لاتينية Petroleum وتتكون من جزأين"Petr"وتعني صخر،"oleum" وتعني زيت ويجمع الجزأين"Petroleum"تعني زيت الصخر[4].

---

* غاز الميثان: هو مركب كيميائي يعد أبسط الهيدروكربونات، وهو غاز له الصيغة الكيميائية CH_4، الميثان النقي ليس له رائحة ولكن عند استخدامه تجاريا يتم خلطه بكميات ضئيلة من مركبات الكبريت ذات الرائحة المميزة، مما يمكن من تتبع آثار غاز الميثان في حالة حدوث تسرب.

[1] كولن كامبيل، و آخرون، **نهاية عصر البترول التدابير الضرورية لمواجهة المستقبل**، ترجمة عدنان عباس علي، المجلس الوطني لثقافة والفنون والآداب، الكويت، سبتمبر 2004، ص ص 20-23.

[2] مصطفى ديبون، **ما هو البترول؟** الديوان الوطني لحقوق المؤلف، تسجيل قانوني بالمكتبة الوطنية، رقم 80-280، الجزائر، ماي 1981، ص 26.

[3] أحمد شفيق الخطيب، **معجم المصطلحات البترول والصناعة النفطية**، الطبعة الجديدة، مكتبة لبنان، بيروت، 1990، ص 323.

[4] محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد الدولي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص 3.

«والبترول هو سائل قاتم اللون ولكنه يحتوي على عدة مئات من المركبات الكيماوية منها ما هو غاز كالبوتان ومنها ما هو سائل كالبنزين ومنها ما هو صلب كالقطران.»[1]

وهناك من يعرف النفط بأنه عبارة عن خليط معقد يتألف من ما يصل إلى 200 أو أكثر من المركبات العضوية والمواد الهيدروكربونية الخام في الغالب والتي تحتوي على تركيبات مختلفة.[2]

إن البترول هو عبارة عن مادة بسيطة ومركبة في نفس الوقت «فهو مادة بسيط لأنه يتكون كيماويا من عنصرين هما الهيدروجين والكاربون وهو بنفس الوقت يتكون من خليط من المواد الهيدروكربونية المتقاربة والتي يمكن أن تتخذ أمثالا عديدة في تركيبها الجزئي، فينتج عنها في كل حالة منتوج بترولي ذو خصائص تختلف عن المنتجات الأخرى.»

إذن فالنفط في المقام الأول خليط معقد، منوع من هيدروكربونات"Kohlenwasserstofle" في حالة غازية وسائلة وصلبة، فهو خليط لا ينشأ إلا بفعل درجات حرارة معينة[3] إن تواجد النفط في الطبيعة إما يكون على شكل سائل وقد يكون صلبا أو حتى غازًا فإذا تغلبت المركبات الصلبة على غيرها في الخليط يكون البترول ثقيلا وأقرب إلى عجينة لينة منه إلى سائل، وإذا قلت في نسبة المركبات الصلبة وكثرت فيه المركبات السائلة فيكون خفيفا، وأغلب البترول الجزائري من هذا النوع، وإذا حدث وأن تغلب الغاز على السوائل تكون هذه الأخيرة محملة فيه، وهذه الحالة نجدها في حاسي الرمل حيث يعمل هناك على فصل السوائل من الغاز الرطب للحصول على الغاز الجاف.[4]

ومن هنا ومن خلال ما سبق يمكننا أن نعطي التعريف الآتي: هو عبارة عن سائل زيتي لزج وكثيف ويحتوي أيضا على موارد صلبة وآخرون غازية، لونه البني أو أخضر غامق وقد يكون أسود وأحيانا عديم اللون، ويتميز براحته قوية وقابلية خارقة.

المطلب الثالث: خصائص قطاع المحروقات.

نشاط قطاع المحروقات هو عبارة عن كل الأنشطة المتعلقة باكتشاف واستخراج واستغلال وتسويق الثروة النفطية بما فيها الغاز الطبيعي أيضا.

[1] مصطفى ديبون، مرجع سبق ذكره، ص 12.

[2] Oil and gaz production hand book, an introduction to oil and gaz production havarddevold, ABBATPA OIL and GAZ.

[3] كولن كامبيل، مرجع سبق ذكره، ص 16.

[4] مصطفى ديبون، مرجع سبق ذكره، ص 12.

1. تركز الإنتاج.

يتميز الإنتاج العالمي من النفط بالتركيز في عدد قليل من البلدان أهمها الولايات المتحدة الأمريكية «والتي كانت تعتبر أكبر بدل منتج للبترول حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، كما أنها اكبر احتياطي ثابت للبترول في العالم.». ولكن بعد نهاية الحرب العالمية الثانية توالت الاكتشافات النفطية لبترول العرب «وبين التاريخ بأن رمال الصحاري العربية سواء في آسيا أو في أفريقيا تحتفظ تحت حبات رمالها بنحو ثلثي البترول العالمي. والجدير بالذكر أن الوطن العربي ما زال يخفي تحت أراضيه موارد أو احتياطات هائلة لم تكتشف بعد»[1]

فالاحتياطات النفطية العربية المؤكدة بلغت 677307 مليار برميل نهاية عام 2006 مشكلة بذلك حوالي 56% من حجم الاحتياطات العالمية وارتفعت هاته الاحتياطات نهاية عام 2010 لتبلغ 710695 مليار برميل أي بنسبة زيادة قدرها ما تمتلكه من مصادر بترولية.[2]

2. تباعد مراكز الإنتاج.

إن أهم ما يميز نشاط قطاع النفط هو بعد المسافة بين مراكز الاستخراج والإنتاج ونقاط الاستهلاك، فنجد أن الدول المنتجة للنفط الخام وأغلبها من دول العالم الثالث وفي مقدمتها الدول الأسيوية والأفريقية، تصدر النفط كما يستخرج في شكله الخام باستثناء تكرير كميات جد قليلة منه، وهو ما جعل مشكلة النقل تظهر لدى الشركات المنتجة وأوجب ذلك توفير إمكانيات لوجيستيكية كبيرة وعلى العموم فهناك طريقتين رئيسيتين لنقل النفط من مناطق الإنتاج الرئيسية وفي مقدمتها الدول الأسيوية وخاصة الشرق الأوسط إضافة إلى الدول الأفريقية وبدرجة أقل دول أمريكا اللاتينية إلى مناطق الاستهلاك الرئيسية وفي مقدمتها دول أوربا الغربي واليابان والصين.

---

[1] محمد عبد الغني سعودي، **الوطن العربي**، مكتبة الأنجلو المصرية، 2006، ص 157.

[2] مظفر البرازي، مقال تحت عنوان **الاستثمار في قطاع الطاقة في الأقطار العربية، واقعه وآفاقه.** ، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد الرابع والثلاثون، العدد 124، شتاء 2008، ص 166.

*النقل بالأنابيب: أنشئ أول خط أنابيب لنقل البترول في العالم في منتصف القرن التاسع عشر بالولايات المتحدة وفي عام 1900 بلغ إجمالي أطوال خطوط أنابيب نقل البترول 30 ألف كلم، كان نصيب و.م.أ وحدها 29 ألف كلم، والاتحاد السوفياتي سابق 750 كلم فقط. وبعد الحرب العالمية الثانية بلغت جمل أطوالها حوالي نصف مليون كلم في بداية الثمانينات من القرن العشرين. أنظر سعيد عبده، جغرافيا النقل مغزاها ومرماها، مكتبة الأنجلو المصرية، 2007، ص 277.

وتتمثل الطريقة الأولى في النقل عن طريق الناقلات البحرية والطريق الثانية عن طريق النقل بالأنابيب* والذي أحدث ثورة كبيرة في مجال النقل بصفة عامة ونقل الطاقة بصفة خاصة ولكل الطريقتين مزايا وعيوب.[1]

1.2. مزايا وعيوب النقل بالأنابيب.

أ. المزايا:

- تسمح بتدفق النفط بشكل ثابت ومستمر ودون انقطاع.
- الهروب من ضريبة المرور عبر الممرات مثل المرور عبر مضيق هرمز "Strait ofhormiz" والذي يشكل نقطة انتقال استراتيجية هامة جدا بين الخليج العربي حيث مناطق إنتاج النفط وبين المحيط الهندي وخليج عمان ويمر عبر هذا المضيق حوالي 88% من النفط المستخرج من الدول المطلة عليه وتتجه السفن إلى أوربا وشرق أسيا والولايات المتحد الأمريكية[2] وأيضا مضيق جبل طارق الذي يصل بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلنطي والذي يعد مركزا هاما لتزود بالوقود، إضافة إلى مضيق مالاقا "" والذي يمر عبر80% من البترول المتجه إلى اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان. إضافة إلى مضيق باب المندب "The strait of balselmandab" وقناة السويس ومضيق رأس الرجاء الصالح... وغيرها من المضايق ونقاط المرور الاستراتيجية.[3]

ب. العيوب:

- يعاب على طريقة النقل بالأنابيب أنها ثابتة ولا تتصف بالمرونة، أي أن الكميات المسوقة تبقى ثابتة، ولا يمكن زيادة حجمها عند الحاجة ولا الانقاص منها.
- يعاب أيضا على طريقة النقل بالأنابيب أنها تصبح أهدافها ثابتة وسهلة لتصويب عليها في الحروب.
- إن مرور الأنابيب بالأراضي أقطار متعددة يجعلها تحاول رفع ضريبة المرور والحماية بشكل دائم ومستمر هذا فضلا على أن الدول التي تمر بها الأنابيب والخالية من البترول تحاول أن تعوض فقرها البترولي من رسوم مرور الأنابيب في أراضيها.

---

[1] سعيد عبده، **جغرافيا النقل مغزاها ومرماها**، مكتبة الأنجلو المصرية، 2007، ص 278.

[2] مقال تحت عنوان "موسوعة النقل البحري" على الموقع الإلكتروني:
http://www.tp.com/wb4/shoutred.php?1055consulté le 13-5-2012 à 12 :0 9GMT

[3] "ناقلات النفط ناقلات بحرية"سجلت حمولتها نحو 285 مليون طن أ بنسبة 35% من إجمالي حمولة الأسطول التجاري العالمي
http://www.tp.com/wb4/shoutred.php?1055.op.citconsulté le 13-5-2012 à 12 :09 GMT

2.2. مزايا وعيوب النقل عن طريق الناقلات البحرية.

أ. المزايا:

- يتم من خلالها ضمان نقل النفط بشكل منتظم ومستمر وبالكميات المحتاجة.
- زيادة توفير مناصب للشغل في موانئ الشحن وموانئ التفريغ.

ب. العيوب:

- الناقلات البحرية تعتبر مكلفة فهي تذهب كاملة الحمولة وترجع فارغة.
- طول المسافة يرفع من احتمال تأخر وصول الشحنات إلى موانئ التفريغ وإلى مصافي التكرير في الوقت المناسب.
- ارتفاع درجة المخاطر التي يمكن مصادفتها في الطريق سواء كانت هذه المخاطر ذات طبيعة سياسية كنشوب نزاعات وحروب اقليمية أو ذات طبيعة مناخية كتشكل الأعاصير.

«وعلى الرغم من هاته العيوب إلا أن الناقلات البحرية تقوم بنقل 70% على سبيل المثال من إنتاج المنطقة العربية من النفط.»[1]

وهذا بالنظر للصعوبات التي تتعرض نقل الثروة البترولية، لجأت الشركات النفطية الكبرى إلى طريقة الاندماج العمودي والحضور المباشر إلى مناطق الإنتاج وهذا لضمان الإمدادات النفطية من جهة ولتقليص تكاليف الاستغلال من جهة.[2]

3. احتمالية الاستكشاف.

إن من أهم خصائص نشاط قطاع المحروقات هي احتمالية استكشاف موارد إضافية للشروط النفطية، فهي عبارة عن مورد قابل للزيادة والنقصان وبشكل دائم ومستمر، هذا بالإضافة إلى أنه ليس من المؤكد أن تكون نتائج عملية الاستكشاف ايجابية، ففي الكثير من الأحيان يتم التنبؤ بوجود نفط وبعد عملية الحفر لا نجد النفط اطلاقا، أو نجده بكميات جد قليلة وهذا ما دفع الشركات النفطية العالمية إلى عدم التركيز نشاطها في منطقة واحدة، بل قامت بتوزيع نشاطاتها إلى مناطق كثيرة من أجل اكتشاف موارد جديدة لثروة النفطية لتعويض خسائر الاستكشافات السلبية.

---

[1] محمد عبد الغني سعودي، مرجع سبق ذكره، ص 168.

[2] بلقاسم سرايري، **دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائرية في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام للتجارة العالمية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007-2008، ص 16.

4. ارتفاع تكلفة الاستثمار.

يحتاج الاستثمار في قطاع النفط إلى رؤوس أموال ضخم حيث أن «إنتاج الزيت الخام يتطلب تحديد مكان تواجده وتطوير الحقول للإنتاج وتتطلب أعمال التنقيب الحصول على رخصة قانونية للجهة التي تنوي التطوير في عمليات التنقيب وتنفيذ الأعمال الضرورية.»[1]

تنقسم تكاليف الاستثمار في المجال النفطي إلى فئتين رئيسيتين هما تكاليف ما قبل الإنتاج وتكاليف الإنتاج.

1.4. **تكاليف ما قبل الإنتاج:** وتشمل البنود التالية:[2]

أ. **تكاليف الحصول على الامتيازات:** وتشمل تكاليف الحصول على امتياز التنقيب عن النفط والغاز جميع النفقات التي تتكبدها الشركة النفطية للحصول على الامتياز وتشمل كذلك الايجارات والمدفوعات الأخرى التي تتم بعد ذلك، وفقا لنصوص اتفاقية الامتياز.

ب. **تكاليف التنقيب:** وتتمثل في تكاليف المسح الجيولوجي التي تقوم بها الشركات البترولية للاهتداء إلى المكامن النفطية في مناطق الامتياز.

ت. **مصاريف إعداد المكان للحفر:** وتشمل ما يلي:

- تنظيف وتسوية الأرض ونضج المياه إن وجدت
- تكاليف بناء الطرق وإرساء أساسات للحفر.
- تكاليف نقل أجهزة الحفر وإقامتها على المنطقة.

ث. **تكاليف الحفر وتطوير الحقول:** وهذا من أجل اعداد الحقول للإنتاج الفعلي «وتشمل أجور عمال الحفر والمواد اللازمة للحفر، وتكاليف صيانة وتصليح آلات معدات الحفر، والوقود والطاقة المحركة، اهتلاك معدات وآلات الحفر... وغيرها.»

ج. **تكاليف حقن الغاز والمحافظة على مكامن الزيت:** وهي تكاليف قد تؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج في المستقبل إذ أنها تزيد من الطاقة الإنتاجية للمشروع على المدى الطويل.

[1] عبد الهادي حسن طاهر، **تحديد الدخل في صناعة البترول**، دار الساقي، بيروت، لبنان، 2008، ص ص 11- 14.

[2] خالد أمين عبد الله، **محاسبة النفط**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001، ص 157.

ح. **تكاليف الآبار الجافة:** وهذا لأن حفر بعض الآبار الجافة أمر تصادفه أعمال الحفر وتطوير الحقول، وتميل شركات بترول عديدة إلى تقييد نفقات أعمال الحفر على حساب الدخل.

2.4. **تكاليف الإنتاج:** وتتمثل في البنود التالية:

أ. **نفقات التشغيل المباشر:** وتتوزع وفقا لمختلف وجوه الإنتاج كإخراج المنتجات البترولية وتجميعها وفرزها وتركيزها ونقلها إلى معامل التكرير وموانئ التصدير.

ب. **النفقات غير المباشرة:** تهتم معظم شركات البترول نفقات الإيراد هذه من إجمالي الدخل دون توزيعها بأي شكل من الأشكال وهذا من أجل تعيين ما يلحق منها بكل برميل ثم إنتاجه[1]

وعلى العموم فإن الصناعة النفطية هي صناعة رأسمالية مئة بالمائة 100% فعلى سبيل المشاكل. «بلغت الاستثمارات العالمية في ميدان الاستكشاف والانتاج خلال عام 2010، 450 مليار دولار أمريكي في المتوسط»[2] «ومن المتوقع أن ترفع المتطلبات الرأسمالية لمشاريع الطاقة بالدول العربي بشكل عام إلى حوالي 570 مليار دولار أمريكي خلال فترة 2011- 2015 وتبلغ قيمة المشاريع قيد التنفيذ حاليا حوالي 81% من الإجمالي يستحوذ النفط على حوالي 42% منها.»[3]

5. تركز رأس المال.

إن أهم ما يميز الاستثمار في القطاع النفطي هو وجود عدد محدود من الشركات المهيمنة عليه وهو ما جعل رأس مال القطاع بأكمله يتركز في عدد قليل من الشركات النفطية العالمية وفي مقدمتها الشركات الأمريكية.

يتميز القطاع النفطي أيضا بوجود عدد محدود من الشركات العامل في القطاع مقارنة بعدد الشركات العاملة في القطاعات الاقتصادية الأخرى وقياسا إلى ضخامة القطاع في حد ذاته. وهذه الوضعية هي نتاج الظروف التاريخية الخاصة التي عرفتيها الصناعة النفطية، حيث لم يساعد الوضع الاحتكاري الذي ساد من قبل بروز شركات جديدة في القطاع من غير الشركات التقليدية. وبقيت هذه

[1] عبد الهادي حسن طاهر، مرجع سبق ذكره، ص ص 113- 116.

[2] أرميلسانيير، سفيان سربوتوفيئز، كونستانسيوسينا، **بحث بعنوانالاستثمار في الاستكشاف والانتاج والتكرير خلال عام 2010**، مجلة النفط والتعاون العربي، الكويت، المجلد السابع والثلاثون، العدد 136، شتاء 2011، ص 12.

[3] **الأفاق المستقبلية للطلب العالمي على النفط ودور الدول الأعضاء في مواجهته**، دراسة اقتصادية صادرة عن منظمة الأقطار العربية، المصدرة للبترول أوبك، سبتمبر 2011، ص 06.

الأخيرة وحدها ناشطة بالقطاع. وهو ما ساعدها على النمو إلى أن بلغت أحجام ضخمة جدا وأصبحت تحتل المراتب الأولى بين الشركات العالمية.[1]

المبحث الثاني: التغيرات الاقتصادية في صناعة المحروقات في العالم.

المطلب الأول: الاحتياطي.

ان شرح المفاهيم المختلفة للاحتياطي مسألة ضرورية، فلا معنى لتحليل المعطيات الخاصة بالاحتياطات، دون فهم المعاني المختلفة للاحتياطي.

1. مفهوم الاحتياطي

يصعب أحيانا تقريب مفهوم الاحتياطي إلى الأذهان، لأنه ببساطة مفهوم مركب تقني اقتصادي، يتدخل في تحديده متغيران أساسيان هما السعر والتقدم التكنولوجي.[2]

الشكل رقم (1-1): تصنيف موارد المحروقات والاحتياطات.

<table>
<tr><td rowspan="10">مجموع موارد البترول والغاز في مكانها الأصلي</td><td rowspan="6">البترول والغاز المكتشف</td><td>التجاري</td><td colspan="3">الانتاج</td></tr>
<tr><td rowspan="5">الغير تجاري</td><td>مؤكد (م1)</td><td>مؤكد + محتمل (م2)</td><td>مؤكد + محتمل + ممكن (م3)</td></tr>
<tr><td colspan="3">الموارد غير المؤكدة</td></tr>
<tr><td>التقدير الأدنى</td><td>التقدير المتوسط</td><td>التقدير الأعلى</td></tr>
<tr><td colspan="3"></td></tr>
<tr><td colspan="3">غير قابل للاسترجاع</td></tr>
<tr><td rowspan="4">البترول والغاز القابل للاكتشاف</td><td colspan="3">الموارد المستقبلية</td></tr>
<tr><td>التقدير الأدنى</td><td>التقدير المتوسط</td><td>التقدير الأعلى</td></tr>
<tr><td colspan="3"></td></tr>
<tr><td colspan="3">غير قابل للاسترجاع</td></tr>
</table>

Source : sadekBoussena et autres , le défi pétrolier, questions actuelles du pétrole et du gaz, Vuibertedition,paris , 2006, P72.

[1] مديحة الحسن، الدغيدي، **اقتصاديات الطاقة في العالم وموقف البترول العربي منها**، دار الجيل ، بيروت ،1992 ، ص 57.

[2] ChemseddineChitour,**pour une stratégie énergétique de l'Algérie à l'horizon 2030**,OPU, alger, 2003,.P.6.

يجب بداية التمييز بين الموارد والاحتياطات، وكما هو واضح في الشكل، فإن معنى الموارد يغطي مجموع موارد البترول والغاز المتاحة في القشرة الأرضية، سواء المكتشفة أو غير مكتشفة، أما معنى الاحتياطات فيغطي القسم القابل للاسترجاع من هذه الموارد والقابل للتسويق في ظل الشروط الحالي للسوق.[1]

ويعتبر مفهوم الاحتياطي بهذا المعنى عن حقيقة متغيرة مع الزمن، لأنه يخضع أولا للتطور التقني الذي يحدد الاحتياطات القابلة للاسترجاعإلى الموارد المتاحة في نقطة زمنية محددة ويخضع ثانيا لشروط السوق التي تحدد الكميات القابلة للتسويق من هذه الاحتياطات القابلة للاسترجاع عند تلك النقطة، ويقدم الشكل الثاني تمثيلا لمعنى هذا الاحتياطي.[2]

وقد وضع جون نوال بولارد "Jean Noel Boulard"من المعهد الفرنسي للبترول شكلا بيانيا أخر تمثيليا لمعنى الاحتياطي.

الشكل رقم (1-2): من الموارد إلى الاحتياطي.

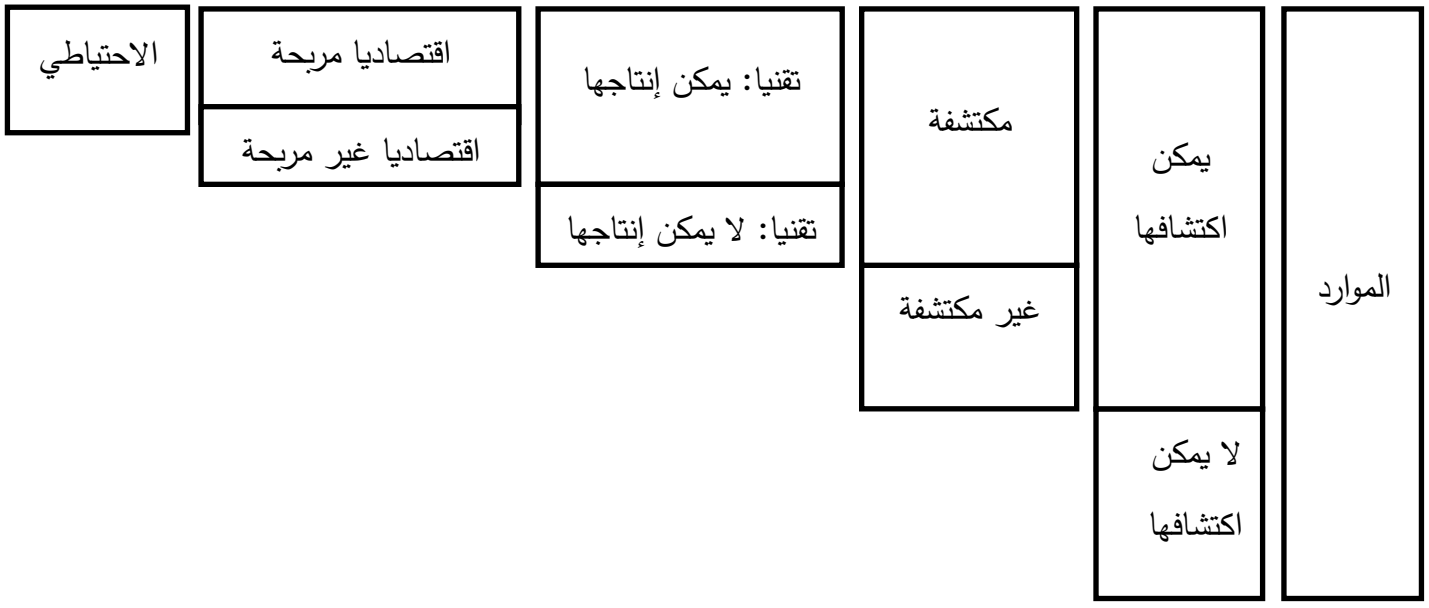

Source : sadekBoussena et autres , le défi pétrolier, questions actuelles du pétrole et du gaz, Vuibert edition, paris , 2006, P72.

[1] Institut français du pétrole, **Recherche et production du pétrole et du gaz: réserves, coûts et contrats,**Techrip,paris, 2002, pp 94- 95.

[2] يحددها معدل الاسترجاع، وهو يتراوح حاليا بين 30 و 50% للبترول التقليدي (30% بالشرق الأوسط وبين 40 و 50% ببحر الشمال) وهو في حدود 80% بالنسبة للغاز الطبيعي، وهذا المعدل يتغير مع الزمن.

وقد قام مؤتمر البترول العالمي World petroleumcongress في عام 1997 بمعية جمعية متخصصة هي جمعية مهندسي البترول Society ofpetroleumengineers، باعتماد عدة مفاهيم رسمية للاحتياجات، بهدف إنهاء الخلط الحاصل والمتعمد أحيانا في تحديد هذه المفاهيم وهي كما يلي:[1]

أ. الاحتياجات المؤكدة Prouvée وهي الاحتياطات التي يزيد احتمال إنتاجها بكيفية اقتصادية 90% (أحيانا أزيد من 95%) ويرمز لها بـ (1P) أو (1م).

ب. الاحتياطات المؤكدة والاحتياطات المحتملة Probable، وهذه الأخيرة يزيد احتمال استخراجها عن 50% ويرمز لمجموع النوعين بـ (2P) أو (2م).

ت. الاحتياطات المؤكدة والمحتملة والممكنة Possibleوهذه الأخيرة يزيد احتمال استخراجها عن 10% (أحيانا 5% فقط) ويرمز لمجموع الأنواع الثلاثة بـ (3P) أو (م3)، ويمثل هذا النوع من الاحتياطات (م3) الاحتياطات القصوى القابلة للاسترجاع، وهي الاحتياطات التي إذا ما طُرِحَ منها الانتاج السابق يتم الحصول على الاحتياطات القصوى المتوفرة، وقد قدرت أكبر هيئة متخصصة في هذا الميدان حجم هذا النوع الأخير من الاحتياطات بحوالي 4903 مليار برميل معادل نفط لمجموع البترول والغاز.[2]

الجدول رقم (1-1): الاحتياطات القصوى المتوفرة.

الوحدة: مليار برميل معادل نفط.

الاحتياطات القصوى المتوفرة	التغذية الأدنى	التقدير الأقصى
البترول (بما فيه سوائل الغاز الطبيعي)	1894	2628
الغاز الطبيعي	1665	2275
المجموع	3559	4903

Source : sadekBoussena et autres , le défi pétrolier, questions actuelles du pétrole et du gaz, Vuibert edition, paris, 2006,P73.

إذا كان مُهِما معرفة حجم الاحتياطات القصوى المتوفرة، فإن الطابع الاحتمالي لهذه الاحتياطات يجعل الاعتماد عليها في التحليل ينطوي على محاذير كبيرة، وعليه يكفي ايراد أحجام الاحتياطات المؤكدة (م1) والاستناد إليها لتحليل المعطيات.

[1]SadekBoussena et autres ; **le défi pétrolier : questions actuelles du pétrole et du gaz**Vuibert ، Paris, 2006. P73.

[2]المرصد الجيولوجي الأمريكي USGSالذي يعتبر المرجع الأول في العالم في هذا الميدان.

2. احتياطي البترول الخام المؤكد في العالم وتوزيعه الجغرافي.

يوجد تقارب كبير في أرقام الاحتياطي البترولي المؤكد التي تنشرها مختلف المصادر، فعلى سبيل المثال قدرت بريتيش بيتروليوم حجم هذا الاحتياطي في نهاية سنة 2004 بـ 1188 مليار برميلبينما قدرته منظمة الأوبك بـ 1144 مليار برميل.[1]

وتجمع جل الدراسات الجيولوجية على أن ثلثي هذا الاحتياطي متركز في منطقة الشرق الأوسط، خصوصا في السعودية والعراق وإيران والكويت والإمارات. وتملك السعودية وحدها ربع الاحتياطي العالمي، ويتوزع الباقي على مختلف مناطق العالم.[2]

ومما يلفت الانتباه أيضا هو أن حجم الاحتياطات في العقدين الأخيرين قد زاد بشكل كبير في بلدان منطقة الأوبك على حساب البلدان الأخرى، فهذا الحجم الذي كان يمثل حوالي 67,7% من الاحتياطات الكلية سنة 1983 أصبح يمثل 78,4% نهاية 2004.

[1] BP,BP **Statistical review of world energy**,London BP, 2005,p4.

[2] دراسات المرصد الجيولوجي الأمريكي خاصة.

الجدول رقم (1-2): احتياطات البترول الخام المؤكد في العالم. الوحدة مليون برميل

مجموعات البلدان	1983	1986	1989	1992	1995	1998	2001	2004
أمريكا الشمالية	34167,7	32829,2	32400,8	28838,1	27244,6	25910,8	27101,4	28191,0
أمريكا اللاتينية	90715,7	119118,8	121498,7	130182,5	132375,7	123838,2	124593,0	118952,2
أروبا الشرقية	6525,0	62135,0	59591,8	58952,8	58960,8	73714,4	81431,4	91447,5
أروبا الغربية	21984,8	19822,1	16892,1	17385,1	20990,4	18348,3	19410,3	17391,6
الشرق الأوسط	397053,3	537183,6	663348,2	663307,0	665394,4	677606,2	698638,3	793135,6
أفريقيا	57309,4	57364,6	58022,9	60842,1	70877,1	76172,5	95876,5	111645,6
أسيا والهادي	35382,9	37087,4	33674,6	35444,6	35701,1	39027,3	39711,9	39229,7
مجموع العالم	701864,8	865440,7	985429,1	994952,2	1011544,1	1034623,7	1086762,61	1144013,1
الأوبك	475295,0	643015,9	764829,9	773702,3	785065,7	810264,3	847883,6	8966591,1
نسبة الأوبك	67,7	74,3	77,6	77,8	77,6	78,3	78,0	78,4
/	/	/	/	/	/	/	/	/

Source : OPEC, Annual statistical bulletin, 2004. P18.

وتزداد أهمية التركز الجغرافي للاحتياطي في الشرق الأوسط، عندما يُنظر إلى المسألة من زاوية المدة الافتراضية لحيا المكامن النفطية وهي المدة التي تتحدد بمدى كثافة الاستغلال (معدل مجموع الإنتاج/ مجموع الاحتياطي)، حيث بالمستويات للإنتاج فسوف لن يكون الاحتياطي الأمريكي الحالي كافيا سوى لـ 10 سنوات على الأكثر، في حين يصل المعدل في العربية السعودية مثلا إلى أزيد من 100 سنة، وهو ما يعني مزيدا من التركز في المستقبل، ولكن ايضا ودون أدنى شك مزيدا من الضغوط على الدول المنتجة.

وعلى كل فإن معدل الإنتاج إلى الاحتياطي في العالم هو في تراجع سنوي مستمر تقريبا، فهذا المعدل وفق بريتيش بيتروليوم كان في سنة 1989 في حدود 44 سنة وانخفض إلى 40 سنة 2003.[1]

3. أنواع الاحتياطي من البترول الخام.

عند تحليل مسألة الاحتياطي لابد من الانتباه إلى نقطة على غاية من الأهمية، وهي التوزيع النوعي لهذا الاحتياطي، لأن نسب المشتقات البترولية المستخرجة من النفط الخام تختلف بحسب اختلاف أنواع البترول. كما تختلف المعالجة التي يخضع لها كل نوع.

يتميز المعهد الأمريكي للبترول بين ثلاثة أنواع من البترول التقليدي وهي: الخفيف والمتوسط والثقيل، وقد اعتمد المعهد في هذا التصنيف على درجة كثافة الخامات، فالنوع الخفيف تزيد درجته (درجةAPI) عن 31,3، تتراوح درجة النوع المتوسط بين 22,3 و 31,1 وتتراوح درجة النوع الثقيل بين 10 و 22,3 ويتوزع احتياطي البترول وفق هذا التصنيف كما يلي:

الجدول رقم(1-3): التوزيع النوعي لاحتياطي البترول الخام المؤكد في العالم.

النوع	درجة API	النسبة %	يتركز في:
الخفيف	أكبر من 31,1°	%25	الشرق الأوسط، افريقيا، أمريكا الشمالية، أروبا.
المتوسط	بين 22,3° و 31,1°	%65	الشرق الأوسط
الثقيل	بين 10° و 22,3°	%10	أمريكا اللاتينية.

Source : www.unctad.org

إن لهذا التمييز أهمية كبيرة، لأن الطلب على النفط الخام في السوق الدولية حاليا متوجه بشكل أكبر نحو النوع الخفيف الأكثر سهولة من حيث المعالجة، والأنسب لاشتقاق المنتجات الخفيفة الأكثر طلبا في السوق، والتي هي وقود السيارات.

[1]Chemseddine Chitour. op. cit. p05

4. الاحتياطات النفطية الجديدة.

لم يكن قطاع المحروقات إلى وقت قريب يعرف سوى أنواع النفط التقليدي، إلى أن بدأت في السنوات الأخيرة أنواع جديدة من النفط غير التقليدي، وهي الأنواع التي تقل فيها درجة APIعن 10 درجات في اقتحام السوق النفطية، بعد الشروع في استغلالها في بعض المناطق بكندا وفنزويل، مما ينبئ باحتمال حدوث انقلاب حقيقي في السوق النفطية الدولية بسبب ضخامة احتياطي هذه الأنواع النفطية الجديدة.

جدول رقم(1-4): أنواع النفط غير التقليدي.

أنواع البترول التقليدي	الاحتياطي %	كلفة إنتاج البرميل	يرتكز في:
البترول الفائق الثقل	%23	بين 22 و 45 دولار	فنزويلا (حزام الأورينوك)
الرمال الزفتية والزفت الطبيعي	%39	بين 35 و 55 دولار	كندا (مقاطعة ألبرتا)
الصخور الزفتية	%38	بين 35 و55 دولار	الولايات المتحدة.

Source : sadekBoussena et autres , le défi pétrolier, questions actuelles du pétrole et du gaz, Vuibert edition, paris, 2006, P82.

إذا كان استغلال هذه الاحتياطات حاليا تعترضه عقبات تقني واقتصادية كبيرة فإن ضخامة حجمها المقدر بحوالي 7000 مليار برميل[1] وتركزها الجغرافي يعطيها أهمية استثنائية، خصوصا في أفق يبدأ بأن عصر البترول الرخيص قد انقضت وأن الأسعار ستبقى في مستويات مرتفعة نسبيا، ما يسمح التقدم التقني المطرد بضمان المردودية عند الاستغلال.

5. احتياطي الغاز الطبيعي المؤكد في العالم وتوزيعه الجغرافي.

إذا كان تقدير الاحتياطي النفطي يثير اختلافا بين ما يمكن تسميته بـ "مدرسة الاقتصادين" و"مدرسة علماء الجيولوجيا"، حيث ينظر كل طرف إلى المسالة من زاويته الخاصة، فإن تقدير احتياطي الغاز الطبيعي لا يثير هذا الاختلاف، وتقدر الاحتياطيات القصوى المتوفرة بين 1665 و 2275 مليار برميل معادل بترول، أما الاحتياطات المؤكدة فهي في حدود 179 تريليون م^3.

جدول رقم (1-5): احتياطي الغاز الطبيعي المؤكد في العالم.

الوحدة مليار متر مكعب.

[1]SadekBoussena. op. cit. p81

مجموعات الدول	1991	1994	1997	2000	2003
أمريكا الشمالية	7442	6538	6545	6708	7105
أمريكا اللاتينية	7656	7868	887	7814	7842
أروبا الشرقية	55755	58806	57409	56562	56775
أروبا الغربية	5585	5781	7161	7050	6263
الشرق الأوسط	43138	46008	49795	59811	72766
افريقيا	9603	9228	10635	12463	13966
أسيا والهادي	10933	12732	12582	13686	15073
مجموع العالم	140113	146956	152513	164094	179789
الاوبك	55609	57993	63272	74847	88718
نسبة الأوبك	%39,7	%39,5	%41,5	%45,6	%49,3

Source : OPEC, Annual statistical bulletin, 2004. P20.

يلاحظ من الجدول أن احتياطي الغاز الطبيعي أقل تركيزا من الناحية الجغرافية مقارنة باحتياطي النفط، فخلافا للنفط الذي يتركز في الشرق الأوسط بنسبة ثلثي الاحتياطي العالمي، فإن احتياطي هذه المنطقة لا يتجاوز في حالة الغاز الطبيعي 40% تقريبا الشيء الذي يعطي الغاز أهمية إضافية في عيون البلدان المستهلكة الرئيسية، حتى وان كانت روسيا وحدها مسيطرة على أزيد من ربع الاحتياطي العالمي.

لكن الإشكال المطروح بالنسبة للغاز الطبيعي رغم ارتفاع معدل الاسترجاع الذي هو في حدود 80%[1] هو في صعوبة استغلال قسم من هذه الاحتياطات الموجودة في المناطق البعيدة عن مناطق الاستهلاك الرئيسية، لأن ذلك يحتاج إلى استثمارات ضخمة، وحتى المستثمر كثيرا ما يمتنع عن الاستثمار في هذه المناطق لأنها عملية غير مجزية.

المطلب الثاني: إنتاج المحروقات في العالم.

في هذا الجزء يتم بحث تطور البترول الخام والغاز الطبيعي وسوائل الغاز الطبيعي في العالم.

1. تطور إنتاج البترول الخام.

تكشف المقارنة السريعة للأرقام المتعلقة بمستوى إنتاج النفط الخام التي تنشرها مختلف الهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية المتخصصة، عن وجود شيء من التباين والاختلاف في هذه الأرقام، غير

[1]SadekBoussena. op. cit. p330.

أن هذا التباين ليس كبيرا بالدرجة التي تفقد التحليل معناه، فثمة اتفاق بين هذه الهيئات والمنظمات بأن مستوى الإنتاج العالمي لم يتراجع منذ بداية التسعينات وهو في تطور مستمر، فوفق أرقام منظمة الأوبك على سبيل المثال، فإن إنتاج النفط الخام في العالم قد ارتفع من مستوى 59,1 مليون برميل يوميا سنة 1990 إلى مستوى 71,7 مليون برميل يوميا سنة 2005، وكانت مساهمة الأوبك في هذا الإنتاج على التوالي هي 22,0 و 30,6 مليون برميل يوميا، بما يعني تحسن المساهمة بأكثر من 5 نقاط حيث أصبحت هذه المساهم تمثل 42,71% من مجموع الإنتاج العالمي سنة 2005 بعد أن كانت في حدود 37,3 في سنة 1990.

جدول رقم (1–6): إنتاج البترول الخام في العالم حسب الجهات.

الوحدة. ألف برميل يوميا

مجموعات الدول	1990	1991	1993	1999	2002	2005
أمريكا الشمالية	8562	8143	7865	7227	7191	6480
أمريكا اللاتينية	6871	7350	8148	9122	9491	10206
أروبا الشرقية	11275	7922	6930	7212	9036	11098
أروبا الغربية	4098	4823	6181	6176	5949	4904
الشرق الأوسط	19076	18264	19012	20283	18649	22783
افريقيا	5961	6166	6419	6351	7279	8856
أسيا والهادي	6269	6462	7025	7109	64046	7433
مجموع العالم	59116	59133	61583	63483	24322	71762
الاوبك	22021	24230	24769	26227	24322	30673

Source: OPEC, Annual statistical bulletin,2005. P24.

تحليل مستوى الإنتاج من زاوية التركيز الجغرافي يبين أن منطقة الشرق الأوسط لا تزال هي من سيتأثر بالقسم الأكبر من هذا الإنتاج، حيث قدّر مثلا في سنة 2005 بـ 22,7 مليون برميل يوميا أي ما نسبته 32% من الإنتاج العالمي لتلك السنة، وفي وقت تتجاوز فيه بالكاد بعض المناطق كأمريكا اللاتينية وأروبا الشرقية سقف 10 مليون برميل يوميا ، وحتى منطقة أروبا الشرقية التي تأتي في المرتبة الثانية بعد منطقة الشرق الأوسط بحجم حدود 11 مليون برميل يوميا، لا تزال مساهمتها في الإنتاج العالمي أقل من نصف مساهمة منطقة الشرق الأوسط، وفي حدود 16% من حجم الإنتاج العالمي، رغم العودة القوية للإنتاج الروسي الذي يمثل أغلب إنتاج هذه المنطقة، بعد أعمال التوسيع التي أنجزتها روسيا في موانئها والتي سمحت لها برفع قدرتها التصديرية، وبالتالي رفع حجم الإنتاج ويعزى ارتفاع الإنتاج

النفطي في العالم في السنوات الأخيرة بالدرجة الأولى إلى تحسن معدلات الاسترجاع بفضل التطور التكنولوجي وإلى انفتاح الكثير من الدول المنتجة على الاستثمار الأجنبي المباشر.

2. تطور إنتاج سوائل الغاز الطبيعي.

تطور إنتاج سوائل الغاز الطبيعي في العقدين الأخيرين بشكل محسوس، خصوصا في السنوات الأولى للألفية الجديدة، وذلك بفضل التوسع في إنتاج الغاز الطبيعي نتيجة ازدياد الطلب عليه، ويفضل التقدم التكنولوجي الحاصل في ميدان استغلال الغاز المصاحب للبترول، حيث تحققت نقلت نوعية من خلال تخفيض تكاليف الإنتاج والنقل إلى مستويات مقبولة ومجزية من الناحية الاقتصادية، وهو ما شجع كل البلدان المنتجة على الشروع في عمليات استخلاص الغاز من البترول وتحويله إلى سوائل هيدروكربونية، وهو الذي كان يحرق من قبل عند فوهة البئر لانعدام إمكانية استغلاله.

بتوفر هذه الإمكانية زاد الاهتمام بهذه السوائل وشهد إنتاجها تطورا ملحوظا من سنة لأخرى، وقد ساهم في تلبية قسم من الطلب على المشتقات الهيدروكربونية في السوق الدولية، وخفق بالنتيجة الضغط على المشتقات البترولية الأخرى والمسألة حسب التوقعات مرشحة لتعرف مزيدا من الأهمية في المستقبل وعلى سبيل المثال فقد كان انتاج السوائل بين عامي 2001 و2005 كما يلي:

الجدول رقم (1-7): إنتاج سوائل الغاز الطبيعي في العالم 2001- 2005.

وحدة ألف برميل يوميا.

التعيين	2001	2002	2003	2004	2005
مج انتاج العالم	6755,0	6957,0	7306,0	8385,0	8427,0

المصدر: منظمة الأقطار المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي الثاني والثلاثون، 2005، ص137.

قدم الجدول صورة واضحة عن تطور إنتاج سوائل الغاز في السنوات الأخيرة (2001- 2005) وبين المكانة التي أصبحت تحتلها في الهيكل العام للإنتاج المحروقات، حيث بلغ مجموع إنتاجها في سنة 2005 حوالي 8,5 مليون برميل يوميا.

المطلب الثالث: تكرير البترول في العالم.

1. طاقة التكرير المنصوبة.

تميزت السوق النفطية قبل عام 1995 بوجود فائض كبير في طاقة التكرير ساهم كثيرا في وفرة المشتقات النفطية وفي تقليص الضغط على أسعارها في السوق، لكن بعد ذلك العام تراجعت هذه الطاقة تدريجيا حتى بلغت مستويات متواضعة وذلك بفعل تغير هيكل الطلب العالمي على هذه المشتقات حيث أصبح الطلب يتجه أكثر نحو المنتجات الخفيفة وخصوصا وقود السيارات وفي التسعينات أيضا دخل على الخط بعد أخر، لم يكن موجودا من قبل، وهو البعد البيئي، عمّق المشكل المطروح، حيث أصبح مطلوبا في منتجات التكرير خصوصا وقود السيارات، أن تكون ذات نوعية جيدة وبمواصفات محددة، وكثيرا ما تختلف من بلد لآخر، بل ومن فترة زمنية لأخرى وهو ما لا نستطيع جل معامل التكرير التقليدية أن تقدمه دون إجراء تغيرات جوهرية مكلفة على تجهيزاتها.[1]

2. مخرجات التكرير.

من الطبيعي أن يكون إنتاج المشتقات النفطية على صورة قدرة التكرير المنصوبة ويتركز معظم الإنتاج في البلدان الصناعية.

جدول رقم(1-8): مخرجات التكرير في العالم

وحدة 1000 برميل يوميا.

مجموعات الدول	1991	1994	1997	2000	2003	2006
أمريكا الشمالية	16911,2	17628,6	18675,2	19305,1	19697,8	20507,7
أمريكا اللاتينية	5777,4	6258,2	6554,7	6653,1	7076,2	7448,7
أروبا الشرقية	9202,5	5996,7	5839,8	5828,0	6652,3	6952,8
أروبا الغربية	13436,9	14266,8	14885,9	14833,1	15012,0	15734,0
الشرق الأوسط	3696,4	4864,9	5190,6	5534,2	5944,3	6365,9
افريقيا	2217,9	2238,1	2403,9	2442,0	2719,8	3003,2
أسيا والهادي	11758,2	13819,5	16351,5	17843,9	18173,9	19333,9
مجموع العالم	63000,6	65072,2	69901,6	72439,5	75276,2	79346,1
الأوبك	5593,4	6698,1	7425,4	7676,0	8033,7	8869,0

[1] SadekBoussena. op. cit. p38.

نسبة الأوبك	8,9	10,3	10,6	10,6	10,7	11,2

Source: OPEC, Annual statistical bulletin,2006, P24.

تحليل معطيات الجدول يبين أن منطقة أمريكا الشمالية تأتي في المقدمة بحجم إنتاج يزيد قليلا عن 20 مليون برميل يوميا في عام 2006، ثم تليها في المرتبة الثانية منطقة آسيا و الهادي بحجم إنتاج يزيد قليلا هو الآخر عن 19 مليون برميل يوميا، وقريبا من ذلك إنتاج أروبا الغربية بـ 15,7 مليون برميل يوميا، ثم يأتي بعد ذلك إنتاج المناطق الأخرى بعيدا عن المناطق الثلاث الأولى، حيث بالكاد يقترب أفضلها وهي منطقة أمريكا اللاتينية من مستوى 7,5 مليون برميل يوميا، أما منطق الشرق الأوسط وهي التي يرتكز فيها ثلثي الاحتياطي العالمي فتأتي في المرتبة ما قبل الأخيرة بطاق إنتاج قصوى تقدر بـ 6,3 مليون برميل يوميا أي ما يمثل نسبة 8% فقط من مجموع الإنتاج العالمي، وفي ذيل الترتيب المنطقة الأفريقية بـ 3 مليون برميل يوميا.

المطلب الرابع: آفاق تطور الاستثمار في قطاع المحروقات.

تقدر الوكالة الدولية للطاقة قيمة الاستثمارات المطلوبة لمواجهة ارتفاع الطلب في قطاع المحروقات للفترة 2001- 2030[1] في ضوء توقعات تطور الاستهلاك في العالم بما يزيد عن 6,2 تريليون دولار، أي بحجم استثمار سنوي متوسط في حدود 208 مليار دولار، وتتوزع هذه القيمة على الاستثمار الموجه لتحديد الاحتياطات وتعويض الإنتاج السابق والاستثمار الموجه لتوسيع البنية التحتية القائمة حاليا وتحديد ما ينتظر إهلاكها قبل انقضاء الفترة المعينة.

جدول رقم (1-9): الاستثمارات المطلوبة في قطاع المحروقات بالعالم للفترة 2001- 2030.

وحدة. مليار دولار (دولار سنة 2000)

البيان	2000	2010-2001	2020-2011	2030-2021	2030-2001
قطاع البترول	87	916	1045	1136	3096
قطاع الغاز	80	948	1041	1157	3145
مج قطاع المحروقات	167	1864	2086	2293	6241
المتوسط السنوي	167	186,6	208,6	229,3	208

Source: IEA, worldEnergyinvestmentoutlook,2003, P42.

[1] الاستثمار في قطاع المحروقات يتضمن الإنفاق الرأسمالي على ما يلي: بالنسبة لقطاع النفط: استكشاف، تطوير، تكرير، ناقلات، أنابيب النفط وتجهيزات إنتاج النفط غير التقليدي، بالنسبة لقطاع الغاز: استكشاف، تطوير، تمييع، تخزين، ناقلات وأنابيب نقل وتوزيع الغاز.

إذا كان الهدف الأساسي من الاستثمارات المطلوبة في قطاعي النفط والغاز في البلدان المنتمية إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هو الاستجابة بالأساس للطلب الداخلي بهذه البلدان وهي بلدان صناعية كبرى في مجموعها، فإن قسما معتبرا من حجم الاستثمار في البلدان غير المنتمية لهذه المنظمة هو في حدود 40%، الغرض منه هو الاستجابة لارتفاع الطلب الخارجي، خصوصا في بلدان المنظمة السالفة الذكر.[1]

1. آفاق تطور الاستثمار في قطاع البترول.

تتوقع الوكالة الدولية للطاقة أن يرتفع حجم الطلب على البترول في أفق 2030 حوالي 12 مليون برميل يوميا، بعد أن كان في حدود 77 مليون برميل يوميا سنة 2002، وتحتاج تلبية هذه الزيادة في الطلب إلى استثمارات في حدود 3000 مليار دولار، أي ما يعادل 107 مليار دولار سنويا.

وتقدر الاستثمارات المطلوبة في قطاع الاستكشاف والإنتاج بنسبة 72% وذلك لتعويض إنتاج الآبار الحالية التي شارفت على النضوب وتعويض إنتاج الآبار المزمع اكتشافها لاحقا والتي ستنضب بدورها قبل الأجل المضروب[2]، فيما يتوزع لزيادة الطلب وللتكيف مع المواصفات التقنية الجدية، فيما يكون نصيب قطاع النقل 257 مليار دولار، لإنفاقها على اقتناء ناقلات نفطية جديدة ومد الأنابيب لنقل الإنتاج نحو مناطق الاستهلاك، حيث يتوقع أن تنمو التجارة البينية الدولية للبترول الخام والمشتقات النفطية في أفق سنة 2030 بنحو 80% مقارنة بالمستوى الذي كانت عليه سنة 2000.

ومن جهة أخرى، يُقدر أن يكون حجم الاستثمار المطلوب لتعبئ الموارد النفطية غير التقليدية التي يتوقع أن تساهم بنسبة 8% في العرض العالمي الكلي في سنة 2030 بـ 205 مليار دولار.

الجدول رقم (01-10): تطور العرض الكلي للبترول والبنية التحتية.

المصدر	التعيين	الوحدة	2000	2030	المتوسط السنوي للنمو %
البترول	الإنتاج	مليون برميل يوميا	75	120	1,6
	قدرة التكرير	مليون برميل يوميا	82	121	1,3
	قدرة النقل	مليون طن ساكنDWT	271	522	2,2

Source: IEA, world Energy investment outlook,2003. P43.

[1] **world energy investment outlook**,International energy agency, 2003, p42.
[2] SadekBoussena. op. cit. pp 40- 41.

2. آفاق تطور الاستثمار في قطاع الغاز الطبيعي.

تشير كل التوقعات أن معدلات استهلاك الغاز الطبيعي سوف تكون الأسرع في المستقبل من بين كل مصادر الطاقة، ويتوقع أن يرتفع حجم الاستهلاك من 2,5 تريليون م^3 سنويا سنة 2000 إلى حوالي 5,3 تريليون م^3 في أفق 2030 ما يعني ضرورة تعبئة احتياطات إضافية في حدود 9 تريليون م^3 للفترة 2001- 2030 لتعويض الإنتاج الحالي والمستقبلي.[1]

تستلزم تعبئة الطالقة الإضافة المطلوبة في قطاع الغاز الطبيعي استثمارا في حدود مبلغ 3,1 تريليون دولار، موزع بين الاستكشاف والتطوير بـ 1,7 تريليون دولار، أي ما نسبته 55% من حجم الإنفاق الكلي، والإنفاق على مد الأنابيب وبناء سلسلة عرض الغاز المسال (معامل تسييل الغاز، الناقلات، معامل إعادة الغاز إلى الحالة الغازية)، وانشاء شبكات التوزيع المحلية سواء نحو المستهلك النهائي أو نحو محطات توليد الكهرباء بـ 1,4 تريليون دولار.

الجدول رقم (01-11): تطور العرض الكلي للغاز الطبيعي والبنية التحتية.

المصدر	الاستثمار في	الوحدة	2000	2030	متوسط النمو السنوي %
الغاز	الإنتاج	مليار م^3	2513	5280	2,5
	أنابيب النقل	ألف كلم	1139	2058	2,0
	أنابيب التوزيع	ألف كلم	5007	8523	1,8
	التخزين	مليار م^3	328	685	2,5

Source: IEA, world Energy investment outlook,2003,P43.

إذا كانت عوامل جيوسياسية وبيئية كثيرة تدفع في اتجاه زيادة الاستثمار في قطاع الغاز الطبيعي، فإن عوامل أخرى تعترض ذلك، ويأتي في مقدمة هذه العوامل ارتفاع تكاليف الاستثمار مقارنة بالقطاعات الأخرى، فعلى سبيل المثال فإن كثافة رأس المال المطلوب في قطاع الغاز لإنتاج وحدة متساوية من الطاقة تمثل 6 أضعاف كثافة رأس المال المطلوب في قطاع الفحم، وهذه الوضعية تطرح مشكلة تنافسية القطاع لجلب رؤوس المال الضرورية.

[1]International energy agency.op.cit. p43.

خاتمة الفصل:

إن أهم خلاصة يمكن الخروج بها في نهاية هذا الفصل هي أن الاقتصاد العالمي يسير منذ عقدين من الزمن على الأقل يخطى متسارعة نحو المزيد من الانفتاح والمنافسة والعولمة المالية والتحرير الاقتصادي، وأن هناك وعيا متناميا واهتماما متزايدا على المستوى العالمي بمسألة المحافظ على البيئة واتجاه شديد نحو تضمين هذا البعد السياسات الوطنية والدولية وأن كل هذه الظواهر أصبح لها تأثير واضح على قطاع المحروقات.

ولا ننسى أن قطاع المحروقات عالم قد شهد تحولات كبيرة على امتداد العقود الثلاثة الأخيرة، وذلك سواء في الميدان الصناعي أو على مستوى الأسواق أو في المجال التكنولوجي في ميدان الصناعة النفطية فإن أهم نتيجة يمكن استخلاصها هي بروز أهمية دور الغاز الطبيعي كمورد طاقة هام، وترشيحه للعب دور رئيسي في المستقبل في ظل تراجع احتياطات النفط، وعلى مستوى الأسواق، فإن هناك تجادب قوى بين الأطراف الاقتصادي المختلفة التي يسعى كل واحد منها إلى تغليب مصلحته، أما في الميدان التكنولوجي، فإن أهم ما تم الوقوف عليه هي تلك التطورات الهامة التي تحققت في جميع المجالات، سواء الاستكشاف أو الاستغلال أو النقل.

الفصل الثاني :

قطاع المحروقات في فترة الاصلاحات

مقدمة الفصل:

شعرت الجزائر في بداية الثمانينيات بالتغيرات الحاصلة في البيئة الاقتصادية الدولية، وخصوصا في قطاع المحروقات حيث كانت موازين القوى في الأسواق النفطية في تلك السنوات تميل في غير صالح البلدان المنتجة وادركت أنه للحفاظ على مكانة القطاع وتنافسيته، لابد لها من التكيف مع هذه التغيرات وفتح القطاع أمام الشراكة والاستثمار الأجنبي المباشر.

ويقدم المبحث الأول عرض تطور الهيكل القانوني والتنظيمي لقطاع المحروقات بالجزائر خصوصا بعد تطبيق الاصلاحات، فيما يقوم المبحث الثاني تقييم أداء القطاع في فترة تطبيق الاصلاحات بداية من عام 1986 إلى غاية 2005 الذي يشهد صدور قانون جديد لتنظيم القطاع بحيث يخص المبحث الثاني لتقييم أداء قطاع المبيع الذي يشمل نشاط نشاطات الاستكشاف والإنتاج وفي ضوء هذا الأداء يمكن الحكم على فاعلية الاطار التنظيمي والقانوني الذي جاءت به الاصلاحات.

المبحث الأول: تطور الاصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات بالجزائر.

يقتضي التقييم الموضوعي لتجربة الاصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات بالجزائر عدم فصل التجربة عن السياق التاريخي الذي جاءت فيه أي عن الظروف السائدة في قطاع قبل التطبيق وبعد.

وعليه يستحسن في الأول تقديم عرض سريع عن شكل الاطار القانوني والتنظيمي السائد في القطاع قبل تطبيق الاصلاحات ثم الاسهاب بعد ذلك في شرح الاطار الذي أرسته قوانين الاصلاحات لكن قبل ذلك ما هو تعريف القانون المنجمي للمحروقات.

المطلب الأول: تعريف القانون المنجمي للمحروقات.

يعرف عمر خليف القانون المنجمي للمحروقات بأنه ذلك القانون الذي يشمل مجموعة من القواعد التي يسرى تطبيقها عند القيام بأعمال الاستكشاف عن المحروقات وعند استغلال الحقول المكتشفة.[1]

ومن التعريف يتضح أن الموضوع الرئيسي للقانون هو تعريف النظام الذي تخضع له اعمال الاستكشاف عن المحروقات ونظام استغلال الحقول المكتشفة وضبط العلاقة بين القائم بالاستغلال ومالك الحقل، من خلال تعيين حقوق القائم بعملية استغلال والتزاماته نحو المالك.

ويتضح من التعريف أيضا أن الغاية من وضع أي قانون منجمي للمحروقات تشمل جميع القوانين المرتبطة بالقطاع التي جرى تطبيقها منذ الاستقلال.

وعليه يستنتج وفق هذا التعريف أن الغاية من وضع أي قانون المحروقات هي تحقيق هدفين:

- هدف تنظيمي عام هو ضبط المراحل الأولى لصناعة المحروقات أساس، أو ما يعرف بقطاع المنبع، والتي تشمل الاستكشاف والاستغلال.
- هدف أخر هو وضع قواعد واضحة تضبط مسألة أساسية هي مسألة حق الوصول إلى الاحتياطات الموجودة في باطن الأرض، وذلك سواء بإعطاء القائم بالاستغلال الحق في الحصول على كل أو قسم من الإنتاج أو منعه تماما من الوصول إلى احتياطات وحصر دوره في تقديم الخدمات لمالك هذه الاحتياطات.

[1]Amor KHELIF, **Environnement internationale et création d'entreprise dans le secteur algérien des hydrocarbures,** communication présentée au colloque international Création d'entreprises et territoires, 2et 3 décembre 2006, Tamanrasset, P2

المطلب الثاني: تطور الاطار القانوني والتنظيمي لقطاع المحروقات بالجزائر قبل الاصلاحات.

تغير التشريع الجزائري الخاص بقطاع المحروقات منذ الاستقلال عدة مرات، وفي كل مرة كان القانون الجديد يأتي بإطار تنظيمي وتعاقدي يختلف تماما عن الإطار السائد في مرحلة التي سبقته ما جعل أداء القطاع ونتائجه تختلف بدورها في كل مرحلة من هذه المراحل.

ووفق هذه المعايير معيار تغيير القانون والإطار التنظيمي والتعاقدي السائد يمكن تعيين ثلاث مراحل رئيسية مر بها تطور قطاع المحروقات بالجزائر منذ الاستقلال وقد تميزت كل مرحلة من المراحل الثلاثة بملامح خاصة بها، وساد في كل واحد تقريبًا نظام تعاقدي وقانوني يختلف بشكل كبير على أنظمة التعاقدية والتنظيمية الأخرى وهذه المراحل الثلاثة هي مرحلة السيادة نظام الامتيازات ومرحلة التأميمات وسيطرة شركة سوناطراك على نشاط، ثم تليها مرحلة الاصلاحات التي تزامنت بدايتها مع الأزمة النفطية الكبيرة لعام 1986 واستمرت تقريبا إلى حدود العام 2005 ويمكن تحديد هذا العام 2005 كنقطة انطلاق نحو مرحلة رابعة جديدة لا تزال ملامحها غامضة لأن في هذا العام صدور القانون رقم 05- 07 المثير للجدل والذي تم تعديل بنوده الأساسية عاما بعد ذلك قبل أن يشرع في تطبيقه أصلا.

مرحلة أولى: نظام الامتيازات 1962- 1971.

ورثت الجزائر غداة الاستقلال وضعا شاذا وتركة ثقيلة في قطاع المحروقات حيث استمر العمل في السنوات الأولى بالقانون رقم 58- 1111 الصادر بتاريخ 22 نوفمبر 1958 والمعروف بالقانون البترولي الصحراوي.

إن هذا القانون المورث عن العهد الاستعماري لم تكن قد أملته الاعتبارات المحلية واعتبارات خدمة السكان المحليين، وإنما أملته مصالح استعمارية، فقد رأت السلطات الفرنسية بعد اكتشاف النفط "أنه تم من المحتم إصدار تشريع خاص بشأن الثروات الصحراوية بأخذ بعين الاعتبار جميع الاعتبارات الماثلة في ذهن المسؤولين الفرنسيين.[1]

فقامت بإصدار هذا القانون ثم لجأت بعد ذلك إلى تعديله مرتين وفق تطور الأحداث السياسية حيث كان هدف التعديل الأول سنة 1959 هو دعم المصالح الاستعمارية وتوسيع صلاحيات الدولة

[1] د. عاطف سليمان، **معركة البترول في الجزائر** دار الطليعة ، بيروت ، 1974، ص 14.

الجزائرية وذلك بعد التأكد من مسألة استقلال الجزائر ومن بين ما فرضه التعديل الأخير إلغاء اللجوء إلى مجلس الدولة في حال المنازعات النفطية واللجوء إلى التحكم الدولي.[1]

وقد فرض المفاوض الفرنسي في اتفاقية إيفان على الجزائر التعهد لفرنسا ضمن اطار السيادة الجزائرية "بأن تتم مواصلة الجهود الرامية إلى استثمار الثروات الباطنية عن طريق جهاز مشترك يعرف اختصار بالهيئة الصحراوية أو هيئة الفنية لاستغلال ثروات باطن الأرض في الصحراء كما ألزمها بضمان جميع حقوق البترول الصحراوي قبل تاريخ الاستقلال بمعنى استمرار سريان مفعول التعهدات الفرنسي واستمرار العمل بالشهادات المنجمية الممنوحة من قبل.

ان هذا القانون البترولي لا يشكل في جوهره استثناء على السياق العام لتلك المرحلة، فقد كان الاطار القانوني التعاقدي الذي أرساه والقائم على نظام الامتياز لا يختلف في شيء على ما هو سائد في باقي البلدان المنتجة وخصوصا بالشرق الأوسط.

لقد حاولت الجزائر بعد الاستقلال مباشرة كسر هذا القيد وطالبت بتاريخ 1963/10/19 بإعادة فتح باب المفاوضات من جديد من أجل مراجعة بعض البنود الخاصة باستغلال المحروقات الواردة في اتفاقية إيفيان والتي استجابت فرنسا لهذا الطلب الجزائري بعد تردد، وقدمت بعض التنازلات خصوصا في اتفاق الجزائر لعام 1965 إلا أنها استمرت على العموم في نهج المماطلة على طول سنوات الستينات، إلى أن حسمت الجزائر الأمر بقرار تأميم المحروقات مطلع السبعينيات وفي حقيقة الأمر. فقد كانت الجزائر تبحث من البداية على بسط سيطرتها على ثروتها النفطية، وخططت للوصول إلى هذا الهدف عبر مراحل حيث كانت الخطوة الأولى هي إنشاء شركة سوناطراك في شهر ديسمبر 1963[2] لتكون أداة التي تتحقق بها الأهداف المسطرة. وكان دور هذه الشركة كما يدل على ذلك اسمها محصورا عند نشأتها في نقل وتجارة المحروقات فقط[3] ثم تعزز هذا الدور عام 1966 عندما توسع نشاطها إلى المجالات الصناعية قبل أن تصبح بداية من 1971 الفاعل الرئيسي في قطاع المحروقات بالجزائر.

مرحلة ثانية: مرحلة التأميمات واحتكار سوناطراك للقطاع 1971- 1986.

[1] Belkacem،Bouzana,**le contentieux des hydrocarbures entre l'Algérie et les sociétés étrangères** OPU-PUBISUD، Alger، 1985. P.78.

[2] الجريدة الرسمية، المرسوم 63- 491 المؤرخ في 31- 12- 1963.

[3] يعتبر إقدام الجزائر على تكليف سوناطراك بنقل وتجارة المحروقات الذي يخالف بنود القانون الصحراوي الخطوة الأولى في طريق الإلغاء الفعلي للقانون المذكرة.

أرسلت الجزائر بعد تأميم قطاع المحروقات وإلغاء نظام الامتياز عام 1971 نظاما جديدا لاستغلال المحروقات، قام على تثبيت الملكية والسيادة الوطنية على الحقوق النفطية. وجعل شركة سوناطراك الفاعل الاساسي في القطاع ووضع الآليات والاجراءات المناسبة التي تسمح لها ببسط نفوذها المطلقة على كل الحقول المكتشفة حيث حصر شكل العقود التي يمكن لشركات الأجنبية أن تبرمها مع سوناطراك في نوع واحد. هو عقود الخدمات، وقد اشتهر منه بالجزائر صنفان:

- صنف أول يعرف بعقود خدمة بالأخطار تقوم بوجبه الشركة الأجنبية بتقديم الخدمة ولا تتحصل على المكافأة وتعويض تكاليف استكشاف إلا في حالة حصول على نتيجة ايجابية وتتحمل وحدها الخسار في حالة الحصول على نتيجة سلبية.
- صنف ثان يعرف بعقود المساعدة التقنية لا تتحمل فيه الشركة الأجنبية المخاطر ويقتصر دورها على تقديم الخدمات المطلوبة منها وعادة ما تكون خدمات تنقيب وانتاج لفائدة الشركة الوطنية مقابل مكافأة متفق عليها مسبقا.[1]

لكن بعد 15 سنة من التطبيق هي كل المدة التي ساد فيها هذا النوع من العقود بالجزائر، أثبتت التجربة محدودية قانون 1971 وعجز على رفع التحديات الجديدة التي واجهت القطاع بعد عمليات التأميم فقد كانت النتائج المحققة متواضعة جدا فعلى طول الفترة بين 1971 و 1985 مثلا لم تبرم الجزائر مع الشركات الأجنبية سوى 25 عقدا، أي بمعدل أقل من عقدين في السنة ولم تتجاوز مساحة المجال المنجمي المغطى بعقود الاستكشاف اكتشافات قليلة لم تكن كافية لتعويض ما يتم إنتاجه بما جعل مستويات الاحتياطي تتراجع بشكل حاد وهو الأمر الذي دفع المشرع الجزائري إلى التفكير في تغيير ذلك القانون وسن قانون جديد أكثر جاذبية وقدرة على تحريك القطاع.[2]

المطلب الثالث: الاطار القانوني والتنظيمي لقطاع المحروقات في مرحلة الاصلاحات.

سارعت الجزائر بعد الأزمة النفطية الحادة لعام 1986 إلى إجراء تغييرات عميقة في قطاع المحروقات حيث ألغت القانون السابق وأصدرت قانونا جديدا، وقد أرسى هذا الأخير نظاما يقوم على عقود تقاسم الإنتاج وعلى القانون فتح القطاع بشكل غير مسبوق أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، ويمكن تحديد أهم الأسباب الأخرى، غير تداعيات الأزمة الاقتصادية، التي كانت وراء تغيير المنظومة القانونية كما يلي:

[1]Amor Khelif. Environnement intentionnel et création d'entreprise dans le secteur algérien des hydrocarbures، Op. Cit. p05.
[2]Omar Khelif. **Dynamiques des marchés et valorisation de hydrocarbures**، CREAD ،Alger , 2005، p109.

1. أسباب سن قوانين الإصلاح القطاعي.

إن وراء الاتجاه نحو تغييب السياسة الاقتصادية المنتهجة في قطاع المحروقات بالجزائر، وادخال تغييرات عميقة على قطاع. دواع اقتصادية واجتماعية عديدة منها:

أ. تراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية.

فقد أبرز التراجع الحاد في أسعار النفط في الأسواق النفطية الدولية في بداية ومنتصف الثمانينيات والذي بلغ ذروته عام 1986 ضغوطا اقتصادية واجتماعية كبيرة، حيث تسبب انخفاض أسعار النفط إلى ما دون الـ 10 دولارات للبرميل[1] في تراجع كبير في مداخيل الجزائر من العمل الصعبة، ما وضع الجزائر في موقع صعب وأصبحت غير قادرة على القيام بأعباء التنمية الاقتصادية ومواجهة الطلب الاجتماعي المتزايد كما تسبب هذا التراجع أيضا في خلق متاعب كبيرة لتسديد خدمات الدين الخارجي.

ب. ضغوط مالية واستثمارية.

هناك أيضا أسباب ذاتية خاصة بتطور القطاع، فقد عانى قطاع المحروقات في الثمانينيات من شح الموارد الضرورية للاستثمار وتنمية القطاع والاضطلاع بعمليات الصيانة الضرورية للتجهيزات الشيء الذي يتسبب في تراجع الإنتاج المحل بمقدار الثلث في عشرية واحدة. إذا انخفض هذا الإنتاج من مستوى 1,2 مليون برميل يوميا في سنة 1980 إلى أقل من 700 ألف برميل يوميا في سنوات 1983 و1984 و1985.

وعليه يتضح أن احدى الغايات الرئيسية لقوانين الاصلاح التي فتحت باب الشراكة أمام المستثمرين الأجانب هي العمل على وقف تراجع مستويات الإنتاج والاحتياطي، وتخفيف أعباء الصيانة على شركة سوناطراك.

ت. عدم تنافسية القانون السابق.

أثبتت التجربة أن قانون 1971 غير تنافسي ولا يمنح الشركات الأجنبية تقريبا الامتيازات والحوافز الضرورية لاستقطاب هذه الشركات للاستثمار في الجزائر في ظل أفضلية شروط الإنتاج في البلدان النفطية الأخرى وخصوصا أيضا بعض هذه البلدان كإندونيسيا كانت قد شرعت في استخدام عقود تقاسم الإنتاج.

[1] Paul Horsnell، Mediterranean basin in the world petroleum market، Oxford: Oxford university، Press 2000, p69.

ث. التطور التكنولوجي في القطاع.

استمرت شركة سوناطراك في العمل في السبعينيات والثمانينيات بنفس الأدوات وبنفس الأساليب الموروثة عن عهد التأميم، ولم تستطع أن تجدد أدواتها وتواكب الثروة التكنولوجية الكبيرة الحاصلة في ميادين الاستكشاف والاستغلال، الأمر الذي جعل النتائج المحققة في تلك الفترة جد متواضعة، وبالتالي لم تعد الشراكة مجرد خيار يمكن للجزائر أن تأخذ به أو تتركه وإنما أصبحت في ظل التطور التكنولوجي ضرورة حتمية.

ج. تحول كبير في أساسيات السوق النفطية الدولية.

برزت مؤشرات تحول كبير في السوق النفطية الدولية منذ بداية الثمانينيات منها تراجع دور أوبك لصالح الشركات النفطية العملاقة، ومعروف أنه بعد إلغاء نظام الامتياز في بداية السبعينيات في جل البلدان المنتجة لجأت معظم هذه الشركات إلى تكثيف الانفاق في ميدان البحث والتطوير من أجل تحسين القدرات التكنولوجية في مجال الاستكشاف والانتاج. وقد ساهم ذلك في مرحلة لاحقة في إبراز مناطق إنتاج جديدة كألاسكا وبحر الشمال، وفي تخفيض هام لتكاليف الاستغلال، وبالتالي تعبئة موارد نفطية هامة جديدة.

2. <u>مضمون قوانين الإصلاح القطاعي.</u>

صدر القانون 86- 14 الذي يعتبر أول قانون لإصلاح قطاع المحروقات بالجزائر عام 1986 وتضمن هذا القانون أهم البنود الخاصة بفتح القطاع أمام الاستثمار الأجنبي المباشر وحدد اطار الشراكة بين الشركة الوطنية سوناطراك والشركات النفطية الأجنبية. ثم صدر بعد ذلك في عام 1991 القانون 91- 21 الذي أدخل تعديلات هامة على القانون السابق، ووسع مجال الشراكة لتشمل قطاع الغاز خاصة.

أ. أهم بنود قانون 86- 14.

تضمن القانون 86- 14 العديد من البنود والترتيبات الهادفة لإصلاح قطاع المحروقات بالجزائر منها[1]

- سمح هذا القانون لأول مرة بأربع صيغ للشراكة وهي:

[1]Mustapha Mekideche**, <u>L'Algérie entre économie de rente et économie de marché</u>**, Dahlab, Alger, 2000, p.96

- الشراكة في صيغة عقد تقاسم الإنتاج وهي الصيغة الرئيسية والوحيدة تقريبا في التي تم استعمالها.
- الشراكة في صيغة عقد الخدمات.
- الشركة في صيغة شركة أسهم تخضع للقانون الجزائري ويكون مقرها الجزائر لكنها لا تحمل الشخصية المعنوية.
- الشراكة في صيغة شركة أسهم تخضع للقانون الجزائري ويكون مقرها الجزائر.

- قصر منح الشهادات المنجمية على الشركة الوطنية سوناطراك وحدها التي تقوم مقام الدولة وتمارس لحساب هذه الأخيرة بصورة ملتوية تقريبا شكلا من أشكال الاحتكار على نشاط الاستكشاف والاستغلال وترك لسوناطراك بعد أن تحصل على هذه الشهادات خيار التفاوض مع الشركاء الأجانب واختيار الكيفية المثلى لاستغلال المحروقات وفق إحدى الصيغ الأربعة الشركاء الأجانب واختيار الكيفية المثلى لاستغلال المحروقات وفق إحدى الصيغ الأربعة المذكورة سابقا. كماتضمنهذاالقانونالعديدمنالترتيباتالأساسيةالجديدةوأهمهاماوردفيالمادتين 23 و 65.
- حصر مجال تطبيق القانون في قطاع النفط، فقد بينت المادة 23 بوضوح أن قطاع الغاز غير معني بذلك ولا يستوي عليه القانون ومنه فإن كل الاكتشافات الغازية التي تحقق عرضنا أثناء البحث عن البترول، يتم تعويض الشريك الأجنبي على المصاريف التي صرفها لتحيقي ذلك وتستأثر الجزائر باحتياطات الحقل المكتشف.
- إذا كانت المادة 23 قد قصرت مجال تطبيق القانون النفط فحسب فإن المادة 65 ذهب أبعد من ذلك، وحصرت هي الأخرى مجال تطبيق القانون زمانا، حيث قررت أن القانون لا يسرى إلا على الاكتشافات النفطية الجديدة فقط. وأن كل الحقول المكتشفة قبل تاريخ صدور القانون هي خارج مجال الشراكة، ولا يمكن أن تكون موضوعًا للتعاقد بين الشركة الوطنية سوناطراك وشركائها الأجانب وواضح من نص هذه المادة أن المشرع كان يرغب في الاحتفاظ للشركة الوطنية سوناطراك بأهم الحقول النفطية وفي مقدمتها حقل حاسي مسعود.
- أرسى نظاما جديدا للتعاقد الجديد القائم أساسا على عقود تقاسم الإنتاج أعطى للشريك الأجنبي من خلال المادة 63 فرصة اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة المنازعات.
- وضع مسألة نقل المحروقات خارج إطار الشراكة وأبقى على احتكار شركة سوناطراك شبكات النقل.[1]

[1]Mustapha Mekideche. Op. Cit.، pp 96- 97.

ب. أهم بنود قانون 1991.

لم تمض سوى سنوات قابلة على دخول القانون 86- 14 مجال التطبيق حتى تأكد المشرع الجزائر أن هذا القانون تشوبه نقائص ولا يستجيب لكن ما كان ينتظر منه واقتنع بضرورة إدخال بعض التحسينات على نصه وهو ما تم فعلا عام 1991.

ابقى القانون الجديد رقم 91- 21 الصادر في 4 ديسمبر 1991 على بنود رئيسية كانت قد وردت في القانون السابق، وأضاف بنودا أخرى تحتوي تعديلات جوهرية فأما البنود الرئيسية التي أبقى عليها فهي:

- أبقى احتكار الدولة لأنشطة استكشاف واستغلال ونقل المحروقات فقد جاء في المادة الثالثة من قانون 91- 21 ان هذه الأنشطة حكر الدولة التي تستطيع أن تفوض عملية القيام بها للشركات الوطنية.
- سماح المادة الرابعة في حالة خاص استثناء على منطوق المادة الثالثة للشركات الأجنبية بممارسة الأنشطة السابقة عدا نشاط النقل الذي أبقت المادة 17 على احتكار الدولة له عندما تكون هذه الممارسة وفق الترتيبات الخاصة بالشراكة مع الشركة الوطنية المعنية، والتي يحددها عقد يربط بين هذه الشركة الوطنية وشركة أو تجمع شركات أجنبية (المادة 20 من قانون 91- 21) ويتم تبني هذا العقد بمرسوم في جلسة في جلسة لمجلس الوزراء (المادة 21).
- التنصيص حرفيا في المادة 24 أنه مهما كان شكل الشراكة المعتمدة بين الشركة الوطنية والشريك الأجنبي، فإن نسبة الطرف الوطني يجب أن لا تقل عن نسبة 51% حتى يحتفظ بدور رئيس المشروع، وهو ما أكدته المادة 27 ويعطي هذا الدور للشركة الوطنية الأولوية في تحديد سياسات الإنتاج ومخططات تطوير الحقل.

المبحث الثاني: تطور نشاط المنبع (الاستكشاف والاحتياطي والإنتاج).

تتأثر أنشطة الاستكشاف والإنتاج في العموم، بمستوى الأسعار في السوق الدولية، فكلما ارتفعت الأسعار وحقق البلد المنتج عائد كبير كلما سمح ذلك لهذا البلد بزيادة حجم الاعتمادات المخصصة للاستثمار في البحث عن حقول جديدة للنفط والغاز وتطويرها أو تطوير حقول لم اكتشافها من قبل، وكلما ارتفعت الأسعار أيضا كلما شجع ذلك الشركات الأجنبية على الاقبال أكثر على الاستثمار.

المطلب الأول: تطوير نشاط الاستكشاف.

يشمل نشاط الاستكشاف أشغال المسح الزلزالي وأشغال الحفر.

1. المسح الزلزالي.

تميز تطور نشاط المسح الزلزالي بالجزائر في الفترة المعينة بالتذبذب الواضح وعلى سبيل المثال بعد أن كان عدد الفرق العاملة لا يتجاوز عتبة 100 فرقة في الشهر عام 1995، ارتفع هذا العدد بشكل محسوس في السنوات الثلاثة الموالية، وذلك تحت تأثير الشركات الأجنبية التي قامت بتكثيف نشاطها، ثم ما لبث وأن عاد هذا النشاط بداية عام 1999 إلى انحصار بشكل كبير وبلغ أدنى مستوى له عام 2001، حيث لم يتجاوز عدد الفرق العاملة في الشهر 70 فرقة، ويعزى هذا التراجع إلى عاملين:

أولهما هو الانتهاء من المُسوح الزلزالي المكثفة للأحواض الرسوبية ذات الإمكانيات الهيدروكربونية الواعدة، التي شرعت فيها الجزائر في منتصف التسعينيات.

والعامل الثاني هو التقدم الكبير الذي أحرزته تقنيات المسوح الزلزالية في السنوات الأخيرة، سواء المسح الزلزالية ثنائية أو ثلاثية الأبعاد بحيث أصبحت الفرق الجيوفزيائية تستغرق وقتا أقل من الوقت الذي كانت تستغرقه من قبل للقيام بنفس الحجم من المسوح.[1]

الجدول رقم (2-1): المسح الزلزالي في الجزائر.

السنوات	عدد الفرق	السنوات	عدد الفرق
1995	97	2000	79
1996	115	2001	70
1997	106	2002	80
1998	123	2003	115
1999	97	2004	غ م

مصدر: 1. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير إحصائي سنوي لعام 2001، ص 12.

2. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير إحصائي سنوي لعام 2006، ص 12.

انتعش نشاط المسح الزلزالي من جديد بداية عام 2003 وذلك بعد سنوات من الركود النسبي، وقفز عدد العاملة في السهر، دفعة واحدة من 80 فرقة في عام 2002 إلى 115 فرقة في عام 2003

[1] منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، **تقرير الأمين العام السنوي السابع والعشرون**، الكويت، 2000، ، ص 78.

وتوزيع هذا النشاط بين المسوح الزلزالية الثنائية الأبعاد في المناطق الواعدة والمسوح الزلزالية ثلاثية الأبعاد في الحقول النفطية والغازية التي سبق اكتشافها خصوصا في مقاطعتي غدامس وتيميمّون.

2.الحفر الاستكشافي والتطوري.

يرتبط تطور نشاط الحفر الاستكشافي والتطوري[1]عادة يتطور مجهود المسح الزلزالي فكلما تكثف نشاط المسح وتحققت نتائج إيجابية كلما كان ذلك مؤشرا على تكثيف أعمال الجغرافي السنوات المالية.

إن تحليل تطور مستوى نشاط الحفر الاستكشافي والتطويري يكشف أن هذا الأخير كان متباينا من فترة الأخرى، وقد بلغ أحلى مستوى له في بداية النصف الثاني من التسعينات حيث كان متوسط عدد الحفارات العاملة في نهاية سنوات 1995 و1997 في حدود 30 حفارة ثم انخفض هذا العدد بعد ذلك بشكل حاد ليصل في نهاية عام 1999 إلى 12 حفارة فقط ورغم تحسين مستوى النشاط في السنوات الموالية إلا أنه لم يتم بلوغ المعدل المحقق في الفترة السابقة ولم يتجاوز عدد الحفارات العاملة في نهاية عام 2005 معدل 21 حفارة.

الجدول رقم (2-2): تطور نشاط الحفر الاستكشافي والتطويري في الجزائر.

السنوات	الحفارات العاملة Rig	الكيلومترات المحفورة	السنوات	الحفارات العاملة	الكيلومترات المحفورة
1994	غ م	غ م	2000	17	424
1995	27	314	2001	19	511
1996	29	278	2002	21	585
1997	30	292	2003	22	292
1998	21	237	2004	20	غ م
1999	12	391	2005	21	غ م

مصدر: 1-منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي،2001،ص،ص 13-14-
.2منظمةالأقطارالعربيةالمصدرةللبترول،التقرير الإحصائي السنوي، 2006، ص ص 13-14.

إن ما يمكن ملاحظته بخصوص نشاط الحفر هو أن عدد الكيلومترات المحفورة بم يساير طردا في جميع السنوات عدد الحفارات العاملة إذ يلاحظ تراجع عدد الحفارات العاملة في بعض السنوات التي

[1] الحفر الاستكشافي في هو حفر آبار في حقول جديدة بهدف الحصول على اكتشافات نفطي أو غازية جديدة. أما الحفر التطويري فهو حفر أبار في حقول مستكشفة من قبل وثبت وجود محروقات فيها بهدف تقييم دقيق لاحتياطات هذه الحقول وانتاج المحروقات الموجودة فيها.

سجل فيها استمرار اتجاه منحنى الكيلومترات المحفورة في الارتفاع، والعكس ويعزى هذا التباين بالدرجة الأولى إلى اختلاف وسائل الحفر المستعملة واختلاف الكفاءة والخبرة المتراكمة لدى الشركات النفطية.

من زاوية أخرى يكشف الجدول التالي من خلال عدد الآبار البترولية المحفورة إلى المجموع العام أن نشاط الحفر بقي منصبا على تطوير الحقول النفطية.

الجدول رقم (2-3): الآبار الاستكشافية والتطويرية المحفورة في الجزائر في الفترة 1996- 2005.

السنوات	البترول	الغاز	الآبار الجافة	أخرى	المجموع
1995	غ. م	غ. م	غ. م	غ. م	126
1996	غ. م	غ. م	غ. م	غ. م	100
1997	57	23	23	2	105
1998	45	22	18	-	85
1999	49	23	19	-	91
2000	74	35	28	-	137
2001	86	35	27	-	148
2002	100	40	22	10	172
2003	104	41	20	13	179
2004	122	33	18	17	190
2005	131	37	15	16	198

المصدر: 1. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول،تقريرالإحصائي السنوي 2001، ص 5.

2. OPEC, Annual statistical Bulletin,2005, P.49.

إن تحليل معطيات الجدول يبين أن منحنى عدد الآبار المحفورة في التسعينات قد تراوح بين انخفاض تارة والارتفاع تارة أخرى، غير أنه في سنوات الألفية الجديدة وبالموازاة مع تطور عدد الحفارات العاملة وزيادة كفاءة الحفر. سلك منحنى عدد الآبار المحفورة اتجاها تصاعديا مستمرًا وعلى العموم، فقد تضاعف عدد الآبار المحفورة في أقل من خمس سنوات ووصل إلى حدود 172 بئرا محفورة في عام 2002 في مقابل 85 بئرا فقط عام 1998 واستمر العدد بعد في الارتفاع إلى ان اقترب من حدود 200 بئر في عام 2005.

ويكتشف التحليل أيضا أن ثمة تحسين كبير في نتائج أشغال الحفر منذ مطلع الألفية الجديدة حيث ارتفعت معدلات النجاح وتقليص عدد الآبار الجافة 15 بئرا في عام 2005 من مجموع 198 بئرا محفورة ذلك العام ما يعكس معرفة أوسع بالمكامن النفطية والغازية وتحكم أكبر في تقنيات الحفر.

من جهة أخرى يلاحظ أن ثمة اتجاه جديد نحو تكثيف استغلال الحقول القديمة وهو ما يمكن استنتاجه من ارتفاع أعداد الآبار الأخرى المحفورة والتي يقصد بها تلك الآبار المحفورة بغرض استعمالها في حق الغاز أو الما لتحسين إنتاجية الآبار المنتجة المجاورة القديمة التي يتراجع فيها الإنتاج الذاتي كنتيجة لانخفاض مستوى الضغط داخل الخزان بعد فترة من الاستغلال ما يستدعي اللجوء إلى طريقة الاستخراج الاصطناعي.

وفي الأخير لا يمكن تحليل تطور نشاط الحفر الاستكشافي والتطويري في السنوات الأخيرة، دون الإشارة إلى ذلك التحول الهام في مجال الحفر حيث في الوقت الذي بقي الحفر التطويري مركزا في المناطق التقليدية كإليزي وحاسي مسعود، بدأ الحفر الاستكشافي شيئا فشيئا في اقتحام مناطق غير تقليديو وواعدة كتيميمون وأهانيت.

وقد وضعت الجزائر للسنوات القادمة خطة لتكثيف جهدها في ميدان الاستكشاف والتطوير، ورصدت لها مبلغ 32,2 مليار دولار، وتقضي هذه الخطة مثلا حفر 221 بئرا في سنة 2006 وحدها بهدف الوصول إلى طاقة إنتاجية في حدود 1،5 مليون برميل يوميا في غضون عام 2010[1]، وتركز هذه الخطة خاصة على رفع الطاقة الإنتاجية للحقل النفطي العملاق حاسي مسعود نسبة في حدود 50% وذلك عن طريق حفر آبار جديدة وتكثيف أشغال إصلاح الآبار المحفورة من قبل واستخدام تقنيات الاستخلاص البترولي المحسن.[2]

3.اكتشافات النفط والغاز.

أثمر نشاط الاستكشاف عن المحروقات في العشر سنوات الأخيرة نتائج مقبولة على العموم حيث تجاوز المعدل في المتوسط 8 اكتشافات في كل سنة وكانت أفضل نتيجة تلك التي تحققت عام 1998 بـ 20 اكتشافا وقد حققت أفضل النتائج في سنوات 1996 و1998 و2000 و2004 التي تجاوز فيها عدد الاكتشافات سقف العشرة في كل سنة منها.

الجدول رقم (2-4): اكتشاف النفط والغاز في الجزائر.

السنوات	اكتشافات	المجموع	السنوات	اكتشافات	اكتشافات	المجموع

[1] منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، **تقرير الأمين العام السنوي الثالث والثلاثون2006**، الكويت ،2006، ص 16- 17.

[2] منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول،**تقرير الأمين العام السنوي الثاني و الثلاثون 2005**، الكويت، 2005، ص 16- 17.

	النفطية	الغازية			النفطية	الغازية	
1995	4	2	2001	6	3	3	6
1996	8	3	2002	11	3	–	3
1997	5	1	2003	6	3	3	6
1998	17	3	2004	20	3	9	12
1999	3	–	2005	3	5	1	6
2000	8	3	2006	11	غ م	غ م	غ م

مصدر: 1. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول،تقريرالإحصائي السنوي، 2001، ص 16.

2. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول،تقريرالإحصائي السنوي 2006، ص 17.

فيما يخص النفط أولا، وإذا ما تم استبعاد النتيجة الاستثنائية لعام 1998 بـ 17 اكتشافات نفطيا يكون المعدل السنوي المتوسط للاكتشافات النفطية في الفترة بين 1995 و2005 هو 5 اكتشافات تقريبا ولقد تحققت أفضل النتائج عامي 1996 و2000 بـ 8 اكتشافات في كلتا السنتين.

أما بخصوص الغاز وإذا ما تم أيضا استبعاد النتيجة الاستثنائية لعام 2004 الذي تحققت فيه 9 اكتشافات غازية، فإن معدل الاكتشافات نفس الفترة هو تقريبا اكتشافين في السنة وهي نتائج تبدو في ظاهرها إلى حد ما متواضعة قياسا إلى نتائج الاكتشافات النفطية غير أنها تعتبر مقبول عندما يعلم أن تركيز النشاط كان منصبا أكثر على الحقول النفطية.

المطلب الثاني: تطور احتياطي المحروقات وتوزيعه الجغرافي.

قدرت الشركة الوطنية النفطية سوناطراك مجموع الاحتياطيات المؤكدة المتراكمة في المحروقات بالجزائر في مكامنها الأصلية منذ الاكتشافات النفطي[1] الأول إلى غاية نهاية عام 2004 بـ 16 مليار م^3 مكافئ بترول وقد تم استهلاك قسم هام منها خصوصا من النفط الخام، إذا أن كمية النفط الخام المكتشفة والقابلة للاسترجاع والمقدرة بـ 80% قد تم أيضا إلى ذلك العام إنتاجي حوالي 15% منها ما يعني أن كمية احتياطي الغاز الطبيعي الباقية لا تزال معتبرة مقارنة بالنفط.

[1] تحقيق أول اكتشاف نفطي تجاري في الجزائر سنة 1948 بواد قطريني قرب سيدي عيسى.

1. تطور احتياطي النفط الخام بالجزائر.

شهد احتياطي النفط الخام المؤكد منذ السبعينيات إلى غاية السنوات الأخيرة حالات من التذبذب كانت تسير طرديا مع السياق العالم الذي حكم تطور نشاط الاستكشاف غير أن ما يلاحظ هو ان حجم الاحتياطي لم يتغير كثيرا في الفترة المتعددة بين بداية السبعينيات إلى غاية منتصف الثمانينيات وهي الفترة التي تميزت باحتكار شركة سوناطراك شبه الكامل نشاط الاستكشاف بعد انسحاب بعض الشركات الأجنبي من القطاع وانحصار نشاط البعض الأخر في بداية تلك الفترة ويعزى هذا الجمود النسبي في حجم الاحتياطي إلى عاملتين أولهما عجز شركة سوناطراك على مواكبة التطورات التقنية الحاصلة في ميدان الاستكشاف وثانيهما يمثل في انحصار النشاط الاستكشافي تقريبا في محيط الحقول النفطية المنتجة القديمة. أي في منطقة تم استكشاف أهدافها البترولية الكبيرة، لهذه الأسباب لم يتحقق اكتشافات هامة ترفع من حجم الاحتياطي بل ولم يتم حتى تجديد الكميات المنتجة والمحافظة على مستوى احتياطي بداية السبعينيات حيث تراجع هذا الأخير بشكل محسوس، وبلغ أدنى مستوى له في عام 1978 بحجم 6300 مليون برميل فقط بعد أن كان في حدود 7700 مليون برميل قبل اربعة سنوات من ذلك ما يعني استنزافا باقيا لـ 1400 مليون برميل في فترة قياسية.

رغم تسجيل بعض التحسن في السنوات الثمانينيات حيث بلغ حجم الاحتياطي عن سبيل المثال في نهاية عام 1982 حوالي 9440 مليون برميل إلا أن الوضع على العموم لم يتغير كثيرا.

الجدول رقم (2-5): تطور احتياطي المؤكد للنفط.

السنة	الاحتياطي	السنة	الاحتياطي	السنة	الاحتياطي
1970	8098	1982	9440	1994	9979
1971	9840	1983	9220	1995	9979
1972	9750	1984	9000	1996	10800
1973	7640	1985	8820	1997	11200
1974	7700	1986	880	1998	11314
1975	7370	1987	8500	1999	11314
1976	6800	1988	9200	2000	11314
1977	6600	1989	9236	2001	11314
1978	6300	1990	9200	2002	11314
1979	8440	1991	9200	2003	11800
1980	8200	1992	9200	2004	11350

12270	2005	9200	1993	8080	1981

Source: OPEC, Annual statistical bulletin,2005, P 19.

المرحلة الثانية بدأت يعد انفتاح القطاع على الاستثمار الأجنبي المباشر إذا بعد أن أثبتت تجربة السبعينات والثمانينيات أن القدرات الوطنية سواء التقنية أو المالية غير القادرة وحدها على تغطية مجال منجمي شاسع اقتنعت الجزائر أنه لابد من الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر وعلى الخبرات الأجنبية في هذا المجال.

وتطبيقا لهذه السياسة القطاعية الجديدة قامت الجزائر في الفترة 1987- 2003 بتوقيع أكثر من 50 عقد شراكة مع شركات نفطية أجنبية في مجال الاستكشاف ونجحت في جذب عدد كبير من الشركات، حيث بلغ عددها في نفس الفترة أكثر من 50 شركة، قامت في المجموع بإنفاق مبلغ يزيد عن 2,5 مليار دولار في ميدان الاستكشاف وحده.

وفعلا، تمكنت سياسة الشراكة الجديدة وفتح القطاع أمام الاستثمار الأجنبي المباشر من تحويل اتجاه منحنى الاحتياطي نحو الصعود المستمر وبفصل العقود الموقعة تحقق 56 استكشافا نفطيا وغازيا منها عدة حقول نفطية هامة، وأضافت هذه الاكتشافات إلى حجم الاحتياطي زيادة صافية بنحو 10 مليار برميل مكافئ بترول.[1]

وإلى غاية عام 2005 تكون الجزائر قد نجحت بفضل هذه الشراكة وبفضل حدود 12,3 مليار برميل وذلك رغم أن الجزائر قد ضاعفت في السنوات الأخيرة مستوى إنتاجها، وهذا الحجم يكفي في ظل شروط الاستغلال الاقتصادية والتقنية الحالية بتلبية حاجة الاستهلاك المحلي والتزامات التصدير لمدة 17 سنة أخرى.[2]

2. تطور احتياطي الغاز الطبيعي بالجزائر.

إن التحليل السريع لبيانات تطور احتياطي الغاز الطبيعي بالجزائر منذ بداية السبعينيات تسمح بإقرار خلاصة مفادها ان هذه التطور مر بمرحلتين أساسيتين. مرحلة أولى بين عامي 1973 و1987 وتميزت بالانخفاض المستمر في حجم الاحتياطي من سنة لأخرى حيث تقلص من حوالي 3900 مليار م^3 في 1973 إلى 3163 مليار م^3 في 1987. ومرحلة ثانية بين عامي 1988 و2005، وتميزت على خلاف المرحلة الأولى بالارتفاع المستمرة في حجم الاحتياطي، اذا لوحظ بداية من عام 1988 انعطاف

[1]Ministere de l'énergie et des mines, Annuaire de l'énergie et des mines, P12.

[2]موقع شركة سوناطراك على شبكة الانترنت www.sonatrach.dz ,consulté le 16-11-2013à20:30GMT.

منحنى الاحتياطي نحو الصعود المستمر إلى أن بلغ في نهاية 2005 حوالي 4580 مليار م^3 وهذا الحجم الأخير كاف في ظل شروط الاستغلال الحالية بتلبية حاجة الاستهلاك المحلي والتزامات التصدير لمدة 25 سنة أخرى على أقل.[1]

إن السبب الأول وراء الانخفاض المتواصل في المرحلة الأولى هو قرار التأميم الكلي لاحتياطات الغازية[2] وذلك بخلاف قطاع البترول أين كان التأميم جزئيا واختصر على مشاركة جزائرية بـ 51% في رأسمال شركات الانتاج الأجنبية العاملة بالقطاع السبب الأخر هو تركيز الشركة الوطنية لسوناطراك نشاطها في تلك الفترة في محيط الحقول النفطية الأمر الذي قلص فرصة تحقيق اكتشافات غازية مهمة يتم بها تعويض ما تم إنتاجه وذلك لأن الغاز الطبيعي لم تكن له في تلك السنوات الأهمية التي له الأن، ومن جهة ثانية لأن الاستثمار في قطاع الغاز الطبيعي يحتاج إلى بنية هيكلية مكملة ومكلفة جدا مقارنة بالبترول.

الجدول رقم (2-6): احتياطات الغاز الطبيعي في الجزائر (نهاية السنة)

السنة	الاحتياطي	السنة	الاحتياطي	السنة	الاحتياطي
1973	3907	1984	3442	1995	3690
1974	3886	1985	3349	1996	3700
1975	3867	1986	3259	1997	4077
1976	3846	1987	3163	1998	4077
1977	3822	1988	3234	1999	4520
1978	3796	1989	3250	2000	4523
1979	3764	1990	3300	2001	4523
1980	3721	1991	3626	2002	4523
1981	3678	1992	3650	2003	4545
1982	3613	1993	3700	2004	4580
1983	3531	1994	2963	2005	4580

Source : OPEC, Annual statistical bulletin,2005, P 20.

أما في المرحلة الثانية التي أخذ منحنى الاحتياطي مسارا تصاعديا مستمرا فإن السبب الأول وراء ذلك هو سن قانون 1986 وخصوصا تعديلات عام 1991 التي تزامنت مع زيادة أهمية الغاز الطبيعي

[1]Abdennour Keraman، «Pétrole et pays producteurs en développement»،**liaison Energie francophonie**, N°70 : trimestre 2006 Institut de l'énergie et de l'environnement de la francophonie ،Québec , 2006, P32

[2] نص قرار التأميم الصادر بتاريخ 24 فبراير 1971 على التأميم الكامل لاحتياطات الغاز.

في الأسواق الدولية، وقد سمحت هذه القوانين بتكثيف الشراكة مع الشركات الأجنبية، وبتوسيع دائرة الاستكشاف إلى مناطق جديدة خارج المنطقة التقليدية.

3. التوزيع الجغرافي العام الحالي لاحتياطي المحروقات بالجزائر.

يتركز معظم احتياطي المحروقات في الجزء الشرقي والشمال الشرقي من الصحراء، إذا من بين أزيد من 200 حقل نفطي وغازي متفاوت الأحجام مكتشف إلى غاية عام 2004، يوجد 73 حقلا في حوض إليزي وحده، و34 حقلا في أحواض غدامس وروردالنوس و31 حقلا في حوض واد ميه وهذه الأحواض هي التي تحتوي القسم الأكبر من احتياطي الجزائر.

الجدول رقم (2-7): التوزيع الجغرافي النسبي لاحتياطي المحروقات في عام 2004.

الترتيب	المقاطعة	النسبة %
1	حاسي مسعود ظهر	46
2	واد ميه	21
3	حوض إليزي	14
4	حوض روردالنوس	09
5	حوض اهانت تيميمون	04
6	حوض غدامس (بركين)	03
7	الأحواض الأخرى	02
	مجموع	100

المصدر: موقع شركة سوناطراك على شبكة الأنترنت www.Sonatrach.dz

تحليل البيانات الواردة في الجدول يكشف أن الأحواض النفطية الموجودة في شمال وشرق الصحراء الجزائرية: حاسي مسعود- طهر وإليزي وروردالنوسوغدامين (بركيس حاليا) هي التي تستأثر بالقسم الأكبر من احتياطي المحروقات بأكثر من 70% من مجموع الاحتياطي ثم تأتي بعد ذلك الصحراء الوسطى التي تمثلها خصوصا مقاطعة وادمية التي يشكل الاحتياطي الموجودة بها حوالي 21% من مجموع الاحتياطي في الوقت الذي تبقى مساهمة أحواض المقاطعات النفطية الأخرى خصوصا تلك الواقعة في القسم الجنوبي الغربي من الصحراء الجزائرية متواضعا ولا يتجاوز 5% من جهة أخرى، يلاحظ كذلك أنه من مجموع المقاطعات يستفرد حوض حاسي مسعود ظهر وواد ميه وحدهما بثلثي الاحتياطي الجزائري من المحروقات إذ يوجد في الحوض الأول الحقل النفطي العملاق حاسي مسعود وفي الحوض الثاني يوجد حقل الغاز الطبيعي العملاق حاسي الرمل.

وعند تحليل توزيع النفط الخام والغاز الطبيعي على المقاطعات كل على حدة كما هو مبين في الجدول التالي، يلاحظ أن بعض المقاطعات يغلب عليها الطابع كما هو الحال في مقاطعة واد مية وحوض أهانت تيميمون فيما يغلب الطابع النفطي على مقاطعة حاسي مسعود بينما تبود مقاطعة إليزي متوازنة، حيث تكاد تكون نسبة الاحتياطي إلى المجموع العام للاحتياطي متساوية في كلا المصدرين فهي في البترول 15% وفي الغاز 14%.

الجدول رقم (2-8): التوزيع النسبي للبترول الخام والغاز الطبيعي على المقاطعات.

المقاطعة	البترول الخام (%)	الغاز الطبيعي (%)
حاسي مسعود ظهر	71	00
واد ميه	06	50
حوض إليزي	15	14
حوض روردالنوس	04	19
حوض اهانت التيميمون	00	13
حوض غدامس (بركين)	04	00
حوض السبع	00	03
الأحواض الأخرى	01	02
المجموع	100	100

المصدر: موقع شركة سوناطراك على شبكة الأنترنت www.Sonatrach.dz

لكن من المهم التأكيد على أن هذه الصورة الحالية لتوزيع الاحتياطات لا تعكس في حقيقة الأمر سوى مجهود الاستكشاف الذي ثم من قبل أين كان التركيز منصب على هذه المناطق ولا تعكس بأي حال من الأحوال الامكانات الحقيقية لباطن الأرض الجزائري، لأن مناطق واسعة من المجال المنجمي للجزائر غير مستكشفة تماما وحتى مناطق المستكشفة، بما فيها الصحراء الشرقية لا تزال غير مستكشف بشكل كاف.

المطلب الثالث: تطور نشاط إنتاج المحروقات بالجزائر.

تملك الجزائر كله المواصفات التي تجعلها نموذجا للبلد المنتج للمحروقات بامتياز، ذلك أن إنتاجها من هذه المحروقات يتميز بالتنوع، فهي لا تنتج منتجا واحد وإنما كل الأنواع. النفط الخام والغاز الطبيعي وسوائل الغاز.

فضلا عن ذلك فقد اعتمدت استراتيجية تهدف إلى إرساء نوع من التوازن في مساهمة المصادر الثلاثة في ميزانية إنتاج الطاقة كما لجأت التي تثمين قسم منها حيث تقوم بتكرير قسم من إنتاج النفط الخام محليا. كما تقوم بمعالجة قسم من إنتاج الغاز الطبيعي وتحويله إلى غاز سائل وذلك لغاية واضحة هي مواجهة تقلبات الأسواق الخارجية وتنويع الزبائن.

وعلى العموم تطور إنتاج المحروقات في السنوات الأخيرة بشكل كبير وبلغ على سبيل المثال في نهاية عام 2005 حوالي 232 مليون طن معادل بترول منها 65 مليون بالشراكة أي نسبة 28% من المجموع العام وكان توزيعه كما يلي:[1]

[1] سوناطراك، **التقرير السنوي 2005** الجزائر: سوناطراك ،2005، ص 23.

الشكل(2-1): التوزيع النسبي لإنتاج المحروقات 2005.

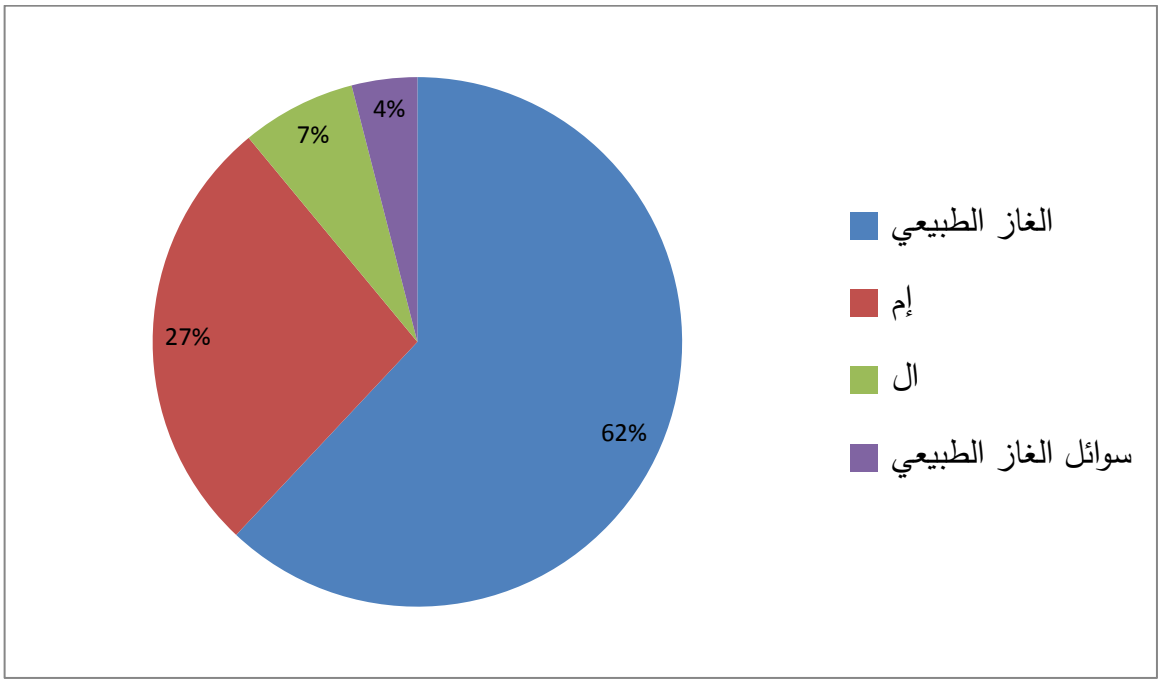

1. إنتاج النفط في الجزائر.[1]

ويشمل كلا من إنتاج النفط الخام والمكثفات.

أ. إنتاج النفط الخام.

كان إنتاج الخام بالجزائر منذ تأميم القطاع عام 1971 وحتى السنوات الأخيرة متذبذبا حيث قفز بعد التأميم مباشرة بشكل لافت، وتجاوز مليون برميل يوميا، ثم استقر بعد ذلك على امتداد كل السنوات سبعينيات تقريبا فوق سقف المليون برميل يوميا، قبل أن تبدأ فترة ثانية في الثمانينيات وتميزت بالتراجع الكبير في مستوى الإنتاج الذي بلغ في هذه الفترة أدنى نقطة له، وهي 648 الف برميل يوميا عام 1987 ويعزى هذا السقوط الحر بالدرجة الأولى إلى محدودية النتائج التي حققها شركة سوناطراك في ميدان الاستكشاف بعد انسحاب الشركات الأجنبية.

جدول رقم (2-9): تطور إنتاج النفط الخام بالجزائر في فترة 1971- 2005.

السنة	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977
الإنتاج	785,4	1062,3	1097,3	1008,6	982,6	1075,1	1152,3

[1] يشمل إنتاج النفط الخام والمكثفات بينما يشمل إنتاج السوائل الهيدروكربونية كلا من النفط الخام والمكثفات وسوائل بالغاز الطبيعي.

السنة	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984
الإنتاج	1161,2	1153,8	1019,9	797,8	704,9	660,9	695,4
السنة	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991
الإنتاج	672,4	673,9	648,2	656,6	727,3	789,9	803,0
السنة	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الإنتاج	756,5	747,3	752,5	752,5	805,7	846,1	827,3
السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الإنتاج	749,6	796	776,6	729,4	942,4	1311,4	1352

Source : OPEC, Annual statistical bulletin,2005, P 20.

في سنوات التسعينيات تحسن معدل الإنتاج قليلا مقارنة بفترة الثمانينيات غير أنه على العموم لم تسجل طفرة في الإنتاج تعكس بوضوح عودة الانتعاش إلى القطاع من جديد، ولم تتمكن الجزائر من تحقيق مستويات الإنتاج التي كانت تحققها في سنوات السبعينيات، وبقي معدل الإنتاج يتراوح تقريبا بين 750 و 850 ألف برميل يوميا.

مع مطلع الألفية الجديدة انتعش القطاع بصورة كبيرة ودخل الإنتاج في فترة نمو جديدة وبلغ وفي نهاية 2005 بحوالي 1,352 مليون برميل يوميا. وهو ما يساوي تقريبا ضعف معدل الإنتاج في سنوات التسعينيات، ويعكس هذا الإنتاج حجم الجهد المبذول منذ التسعينيات وخصوصا في السنوات الأخيرة، سواء في ميدان الاستكشاف أو في ميدان الاستغلال من خلال تحسين معدلات الاسترجاع والشروع في استغلال موارد بعض الحقول النفطية المكتشفة حديثا.

ب. إنتاج المكثفات

إن التمييز الحاصل بين النفط الخام والمكثفات هو في حقيقته تمييز جزافي يخضع لاعتبارات سياسية واقتصادية أكثر منه لاعتبارات التركيب الفيزيائي- الكيميائي، لان المكثفات وهي هيدروكربونات حقيقية جدا، تتحول في ظل شروط الضغط والحرارة العادية إلى سائل كالنفط الخام بمجرد خروجها إلى السطح ولذلك يعتبرها معظم المختصين وجل الهيئات المرجعية المتخصصة جزء من النفط الخام، ولا يشد على هذا الاجماع تقريبا سوى المجلة المتخصصة أويل اندغار جورنال التي تصنفها ضمن سوائل الغاز الطبيعي.[1]

[1]Jean Laherrère, **Quels sont les problèmes quand on parle de réserves ?** conférence présentée au AFTP. 31 Mars 1999.p,23.

الجدول رقم (2-10): تطور إنتاج المكثفات 1996- 2005.

السنوات	سوناطراك		الشراكة		مجموع الإنتاج السنوي
	الإنتاج السنوي	%	الإنتاج السنوي	%	
1996	16	94,32	0,964	5,68	16,964
1997	16	94,15	0,995	5,68	16,995
1998	16	94,12	1	5,88	17
1999	15	88,24	2	11,76	17
2000	15	88,24	2	11,76	17
2001	15	88,24	2	11,76	17
2002	14	87,50	2	12,50	16
2003	13	86,67	2	13,33	15
2004	12	80,00	3	20,00	15
2005	12	80,00	3	20,00	15

المصدر: شركة سوناطراك، التقرير السنوي، 2005، ص 23.

إن تحليل تطور إنتاج المكثفات بالجزائر للفترة 1996- 2005 على سبيل المثال الواردة في الجدول الآتي تبين أن حجم هذا الإنتاج لم يتغير كثيرا في هذه الفترة المعينة وتراوح بين 15 و17 مليون طن معادل نفط سنويا، غير أن ما يمكن تسجيله هو أنه في الوقت الذي شهد فيه إنتاج سوناطراك تراجعا واضحا، زاد إنتاج الشراكة في السنوات العشرة الأخيرة بشكل كبير وتضاعف ثلاث مرات في فترة قياسية.

2. <u>إنتاج سوائل الغاز الطبيعي</u>.

ان سوائل الغاز الطبيعي هي أساسا نوعان البيوتان والبروبان ويستعمل النوع الأول في الأساس في أعمال الطهي ويستعمل النوع الثاني في التحليم وتوجد سوائل ثانوية أخرى غير البيرتان والبروبان تستعمل كمواد أولية في الصناعة البتروكيمياوية، وقد انتشر استعمال هذه السوائل على نطاق واسع في العقود الأخيرة.

كما أصبح بالإمكان أيضا استخدام هذه السوائل كمواد أولية لتصنيع منتجات جديدة مشتقة تعرف بالغة الانجليزية بـ GTLs (Gaz to liquids) لاستعمالها كوقود السيارات وبذلك استطاع هذه السوائل الجديدة من كسر احتكار المشتقات النفطية لقطاع النقل.

إذا كان نطاق استعمال هذه المشتقات لا يتجاوز نسبة 1% من حجم الاستهلاك الكلي حاليا وذلك بسبب ضعف البنية التحتية الخاصة بالتوزيع فإنه يتوقع انتشار استعمالها في المستقبل بعد توسيع هذه البنية التحتية.

3. إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر.

خضع تطور إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر دائما لتغيرات لاستهلاك الداخلي متطلبات الوفاء بتعهدات العقود المبرمة مع المستهلك لأن هذه الشروط هي التي تحدد مستويات الإنتاج وعلى سبيل المثال فقد أدى تغير هذه الشروط في الفترة (1995- 2004) إلى ارتفاع لا تتاح بشكل محسوس، حيث قفز من مستوى 137,7 مليار م^3 في سنة 1995 إلى حدود 160,6 مليار م^3 في سنة 2003 أي نسبة زيادة تقدر بـ 15% في أقل من عقد من الزمن.

الجدول رقم (2-11): إنتاج الغاز الطبيعي (المسبوق وغ المسبوق) في الجزائر.

السنوات	حجم الإنتاج	السنوات	حجم الإنتاج
1995	137,7	2000	163,0
1996	138,8	2001	156,7
1997	148,9	2002	160,6
1998	150,1	2003	160,6
1999	159,9	2004	غ م

مصدر: 1. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول،التقرير الإحصائي السنوي،2001، ص 24.

2. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول التقرير الإحصائي السنوي،2004، ص 28.

من المعلوم أن الإنتاج الغاز الطبيعي لا يسوق كلية وأن كميات معتبرة منه سيما من النوع المصاحب للبترول يعاد حقنها داخل الآبار النفطية من أجل تحسين المردودية كما أن كميات معتبرة أخرى تحرق عند فوهة البتر في الحقول البعيدة التي لا تتوفر على المنشأة الضرورية لمعالجة الغاز

خاتمة الفصل:

إن أهم ما يمكن استخلاصه من هذا الفصل الثاني هو أن هناك علاقة كبيرة بين تطور البيئة الاقتصادية الدولية وقطاع المحروقات على وجه التحديد وتطور قطاع المحروقات في الجزائر. وأن هذه الأخيرة قد لجأت في منتصف الثمانيات إلى تطبيق الاصلاحات تحت ضغوط المحيط الخارجي الذي كان في تلك الفترة يمر بتحولات كبيرة، فقد تسببت تلك التحولات في أزمة نفطية كبيرة، كان من نتائجها انهيار كبير للأسعار، لم يترك للبلدان المنتجة والجزائر خصوصا خيارا أخر غير الانفتاح على الشراكة والاستثمار الأجنبي المباشر.

لقد فتحت قوانين الاصلاحات (القانون 86/14 والقانون 91/21) قطاع المحروقات أمام رؤوس الأموال الأجنبية وشجعت الشراكة، لكنها لم تجرد الدولة من دورها كلية. وقد نجح القطاع بفضل هذه الاصلاحات في جذب الشركات الأجنبية للاستثمار المباشر في الجزائر. في ظل تطبيقها تحققت نتائج تعتبر على العموم مقبولة. حيث تمكنت الجزائر على سبيل المثال من تجديد احتياطاتها النفطية واعادتها إلى المستوى الذي كانت عليه في عام 1971.

بعد أن تم في الفصل الثاني تقديم وصف متكامل لأداء قطاع المحروقات بالجزائر في فترة تطبيق الاصلاحات، سيتم الانتقال في الفصل الثالث إلى الواقع الحالي لقطاع المحروقات وأثرها لانضمام وتقييم آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على قطاع المحروقات.

الفصل الثالث:

الواقع الحالي لقطاع المحروقات واثر الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة

مقدمة الفصل:

تعرضت الجزائر بعد الانهيار الكبير لأسعار المحروقات في الأسواق الدولية في منتصف الثمانينيات لضغوط اقتصادية واجتماعية شديدة، وذلك لم تستوعب قبل ذلك طبيعة التحولات الخارجية الكبيرة التي كانت تحدث في قطاع المحروقات، ولم تلتفت لتلك المؤشرات الكبيرة التي كانت تنبأ بحدوث انهيار كبير في الأسعار. ولم تحاول بالتالي إدخال الاصلاحات الضرورية التي كان يحتاج إليها القطاع والاقتصاد الوطني عموما في وقتها المناسب، بعد البروز المفاجئ للوضعية الجديدة، لم يكن أمام الجزائر من مخرج من أجل امتصاص تلك الضغوط الشديدة والتكيف مع معطيات الواقع الجديد، سوى الظرف الدولي كان غير مناسب للقيام بمثل هذه الإصلاحات.

وبناء على ما سبق تم تقسيم هذا الفصل الثالث إلى مبحثين: يتم في المبحث الأول تقيم الواقع الحالي لقطاع المحروقات وذلك من خلال تحليل تطور الإنتاج الطاقوي الوطني ثم يتم بعد ذلك تحليل تطور الصادرات الجزائرية وتطور الاستهلاك.

ويعالج المبحث الثاني العلاقة الخاصة بين مسألة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية لتجارة وقطاع المحروقات وهنا سيتم أولا تحليل أهم المسائل المطروحة للنقاش والتفاوض في الإطار الاقتصادي والتجاري الدولي، ثم تحليل الأثار المحتملة لانضمام الجزائر على القطاع، وفي ضوء ذلك، محاولة بيان أفضل الخيارات المطروحة لمجابهة هذه التحديات الجديدة، ثم سيتم تقيم الأثار الناتجة عن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

المبحث الأول: الواقع الحالي لقطاع المحروقات بالجزائر.

أصبح تحليل الواقع الحالي لقطاع المحروقات في الجزائر بعد مرور عقدين من الزمن على تطبيق الاصلاحات الاقتصادية ممكن، وذلك للكشف على تطور الإنتاج الطاقوي الوطني وتطور الصادرات والاستهلاك من أجل وضع التصور الأفضل لتطور القطاع في المستقبل.

المطلب الأول: تطور الإنتاج الطاقوي الوطني.

يساهم النفط بأكثر من 95% من إيرادات الصادرات الجزائرية، إن مداخيل البترول تشكل 36,4% من الناتج المحلي الاجمالي و65% من مداخيل الدولة وتشغل حوالي 3% من القوة العاملة، وإن استثمار النفط الوطني يحقق فوائد جمة منها:

- تأمين فرصة عمل لأيدي وطنية، وخلق وتكوين كادر فني وعملي مؤهلا تأهيلا عالي الاختصاص.
- توسيع قاعدة التشابك القطاعي بين القطاعات الاقتصادية الوطنية، من خلال إقامة ترابطاتها أمامية مع العديد من المشروعات (تكرير النفط، الاسمدة، الكهرباء، توفير الوقود.)
- تأمين إيرادات من القطاع الأجنبي.
- إن النفط يتمتع بالقدرة على تأمين الطاقة اللازمة لتشغيل الآلات، التي تتجسد فيها تكنولوجيا الصناعات المتطورة التي يستوردها العالم بكثافة، وإذا كانت الطاقة النووية يمكنها تأمين قدر أكبر من القدرة الحرارية إلا أن استعمالها مازال محدودا على الصعيد العالمي حتى الأن.
- تشكل الزيوت النفطية أفضل أنواع الزيوت المستخدمة في عملية التشحيم أو التزييت نظرا لنوعيتها السليمة وأسعارها المشجعة وإن الصفة العازلة لزيوت البترول تجعل منها أحد أهم الاستخدامات في عالم المحولات والكابلات، وعملية وصل الاسلاك تحت الأرض.[1]

ولذلك فإن الدولة ترى ضرورة فتح قطاع الاستكشاف والإنتاج النفطي أمام الشركات الأجنبية لأسباب عديدة تكنولوجية واقتصادية وجيوبوليتيكية حيث أن أهم الأسباب من الناحية التكنولوجية هو تراجع إنتاج الآبار النفطية، ومهما كانت الحقول النفطية كبيرة فإنها تخضع لتراجع الإنتاجية

[1] قدي عبد المجيد، **الاقتصاد الجزائري و النفط: فرص ام تهديدات**، مداخلة مقدمة في اطار مؤتمر التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للمواد المتاحة، جامعة فرحات عباس-سطيف-، من7الى8 افريل،سنة 2008، ص9.

وللمحافظة على مستويات الإنتاج يتطلب استثمارات رأسمالية كبيرة، وتلعب الاستثمارات الأجنبية المباشرة دورا هاما ومؤتمرا في صناعة البترول في الجزائر.

بحيث تعتبر هذه الاستثمارات الركيزة الأساسية لصناعة البترول وتبرز أهميتها في الأسباب التالية:

- ضعف المدخرات الوطنية، وعدم توافر رأس المال الوطني للقيام بهذه المهام.
- احتياج صناعة البترول إلى مهارات فنية وبشرية عالية وخبرات متخصصة خاصة في مراحل البحث والاستكشاف.
- ارتفاع درجة المخاطر وعدم التأكد من مردودية هذه الاستثمارات خاصة في مرحلة البحث والاستكشاف الأولية، الأمر الذي تحجم عنه الاستثمارات الوطنية المتاحة.
- احتياج صناعة البترول لتكنولوجيا حديثة ومتطورة وكثيفة رأس المال حتى تقلل من درجة المخاطر وعدم التأكد، وهذه التكنولوجيا لا يمكن توافرها بالإمكانيات والموارد المحلية حيث أنها مكلفة إلى حد كبير.

لكن هذه الاستثمارات الأجنبية تواجهها مخاطر يمكن تلخيصها في المجموعات الأتية:

جدول رقم (3-1):عناصر المخاطر التي تواجه الاستثمارات الاجنبية فيما يخص النفط.

مجموعة المخاطر الفنية	مجموعة المخاطر الاقتصادية	مجموعة المخاطر السياسية
- خدماتبهاشوائبغيرمرغوب فيها. - احتياطات عميقة. - تركيبات جيولوجية صعبة. - ظروف حفر صعبة. - وقوع الاحتياطات في مناطق نائية.	- انخفاض أسعار الزيت الخام. - ارتفاع تكاليف الإنتاج. - انخفاض العائد على رأس المال نتيجة ما سبق. - تغير التشريعات الاقتصادية.	- عدم الاستقرار السياسي وكثرة الاضطرابات السياسية. - تنازع المناطق بين الدول خاصة مناطق الحدود. - تغير الايدولوجيات الحاكمة وبالتالي تغيير التشريعات الاقتصادية والسياسية.

المصدر: شركة سوناطراك، تقارير السنوي2005، ص، 64.

وبناء عليه فقد فتحت الجزائر هذا القطاع للشراكة ووفرت الضمانات الكافية ضد التأميم، ومكنتها من تحويل أرباحها دون قيود، مما دفع الشركات البترولية لإقدام بسرعة نحو الاستثمار الجزائري، ففي سنة 1992 تم إمضاء 12 عقد استغلال مع الشركات الأجنبية، وقد عمت علاقة

الشراكة أكثر من خلال صدور قانون سنة 1993 (المرسوم التنفيذي رقم 12/93 المؤرخ في 15 أكتوبر 1993 والمتعلق بتشجيع وترقية الاستثمار في الجزائر) الذي جاء في سياق التوجه اقتصاد السوق والاستعداد للاندماج في الاقتصاد العالمي، وخلال الفترة 99- 2001 تم حفر 52 بئر، واكتشاف 8 آبار في إطار الشراكة بين سوناطراك والشركات الأجنبية، كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (3-2): الشراكة في مجال التنقيب خلال الفترة 1999- 2001م.

البيان	1999	2000	2001
التنقيب (بالمتر)	49059	61768	44365
عدد الآبار المحفورة	18	21	13
عدد الآبار المنجزة	15	18	12
الاستكشاف	3	3	2

المصدر: شركة سوناطراك تقارير السنوي 2005، ص، 69.

ولقد عقدت شركة سوناطراك مع الشركة الأمريكية"ANADARKO" في سنة 1999 في مجال التنقيب عن البترول، وبين شركة سوناطراك والشركة الأمريكية "CONOCO" في سنة 2000 مهمتها إنجاز مشاريع مشتركة في جميع مراحل قطاع المحروقات من الاستكشاف والبحث، والإنتاج، والنقل، والتسويق وفيما يخص سنة 2003 تم إنجاز 7 عمليات استكشاف قامت بها شركة سوناطراك، وفي سنة 2004 ارتفع عدد الاستكشاف إلى 12 عملية.

ولقد وقعت سوناطراك في نوفمبر 2005 اتفاقا حول إنشاء شركة مختلفة مع الشركة الأمريكية اليابانية "أمريكا إيغل ترانسبور ميتسوي" لاقتناء ثلاثة بواخر لنقل البترول حيث تتكفل الشركة المختلطة بالعمل لحساب سوناطراك بهدف نقل صادراتها.

شكل (3-1): تطور إنتاج واستهلاك النفط خلال الفترة 1980- 2004.

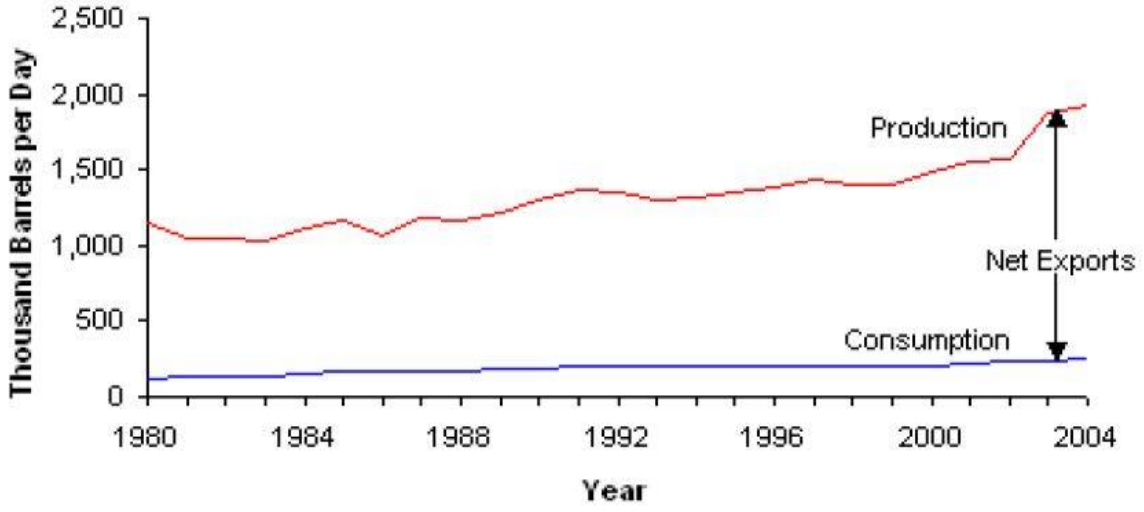

Source: Algeria, available in the Sit : http://www.eia.doe.gov/emeu/cabs/algeria.html

يلاحظ من المنحنى أن إنتاج النفط قد حقق تطورا كبيرا ويسلك اتجاها متزايدا وهذا بفضل زادة عدد الحقول المستكشفة في إطار عملية الشراكة، وبالتالي فقدرتها الإنتاجية في تزايد ولكنها أقل من القدرة الإنتاجية لنيجيريا كما يبينه الجدول الموالي.

جدول رقم (3-3): نمو قدرة الإنتاجية للنفط (الوحدة مليون برميل يوميا).

الدول	1990	2003	2020	2030	2030
الجزائر	1,3	1,5	1,9	1,8	1,5
ليبيا	1,5	1,5	1,9	1,8	1,5
نيجيريا	1,8	2	2,7	3,2	2,6

المصدر: حسين عبد الله، المخاطر المحيطة بنفط الخليج، مجلة السياسة الدولية، المجلد 43،العدد 171 يناير 2008، ص 36.

من خلال الجدول نلاحظ نمو قدرة انتاج النفط اليومية في الجزائر هذا بسبب زيادة عدد الابار المكتشفة نتيجة زيادة الطلب العالمي على هذه المادة الحيوية واستعمال التكنولوجيا الحديثة في الانتاج، من اجل مواجهة الطلب العالمي المتزايد حيث انه في سنة 2006 تم حفر 61 بئر منها 50

%في اطار الشراكة، واستكشاف 17 ابار منها 8 في اطار عملية الشراكة، وتحتل الجزائر المركز رقم 14 فيما يتعلق بامتلاكها لاحتياطي النفط العالمي، وصادراتها من النفط تتزايد من سنة الى اخرى بسبب ارتفاع الاسعار وزيادة الانتاج كما يوضحها الجدول ادناه.

جدول رقم (3-4): تطور الصادرات خلال الفترة 1992- 2004.

السنوات	مبلغ الصادرات المحروقات (1)	اجمالي الصادرات (2)	(1) ÷ (2)
1992	237,54	249,01	%95
1993	228,12	239,55	%95
1994	311,36	324,34	%96
1995	473,06	498,45	%95
1996	691,87	740,81	%93
1997	762,08	791,77	%96
1998	567,00	588,88	%96
1999	811,17	840,52	%97
2000	1611,00	1657,21	%97
2001	1428,52	1480,34	%97
2002	1445,00	1502,00	%96
2003	1850,00	1902,00	%97
2004	2276,82	2337,50	%97

Source: officenational des statistiques disponible sur le site: http://www.ons.dz

يتبين من خلال الجدول تزايد اجمالي الصادرات من سنة الى اخرى، وان جل الصادرات هي نفط وغاز حيث تشكل كنسبة متوسطة خلال الفترة 92– 2004 حوالي 96 %من اجمالي الصادرات، وهذا ما يجعل اقتصاد الجزائر اقتصادا ريعيا، وترجع هذه الزيادات من صادرات المحروقات الى ارتفاع اسعار النفط بالدرجة الاول الى زيادة الكمية المصدرة خاصة من الغاز بالدرجة الثانية.

المطلب الثاني: تطور الصادرات.

شكلت المحروقات 97,80% من الصادرات لسنة 2007 بمبلغ إجمالي قدره 58,06 مليار دولار، وهذا يعني أن باقي الصادرات لا تمثل إلا 2,20% بقيمة تقدر بـ 1,312 مليار دولار موزعة على النحو التالي:[1]

الجدول رقم (3–5): هيكل الصادرات غير النفطية لسنة 2007.

المواد	المبلغ (مليون دولار)	النسبة %

[1]تكواشت عماد، **واقع وافاق الطاقة المتجددة ودورها في التنمية المستدامة في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص: اقتصاد التنمية ،جامعة الحاج لخضر،باتنة،2011\2012،ص،95.

الزيوت والمواد المستخلصة من الزفت.	326	24,83
الأمونياك	181	13,75
المواد الحديدية المصفحة.	113	08,80
النفايات وباقي النحاس.	077	05,85
الزنك الخام.	065	04,97
الكحول.	037	02,85
غاز الهيدروجين والأرغون.	030	02,29
عجلات مطاطية جديدة.	023	01,76
تمور.	023	01,72
مياه معدنية	017	01,29

المصدر: وزارة التجارة، ترجمة الحوصلة الاجمالية حول احصائيات التجارة الخارجية للجزائر خلال سنة 2007، ص 06.

تبرز أرقام الجدول عدم فعالية القطاعات غير النفطية وضعف تنافسيتها وهذا ما انعكس على تكوين الاحتياطيات من العملات الأجنبية، فبالرغم من مستواها الذي ما فتئ يتعزز من يوم الأخر، فهي في النهاية وليدة القطاع النفطي.

وهذا يعني أن أي اختلال على مستوى السوق النفطية يجد انعكاسا له على مستوى الاحتياطي من العملات الأجنبية، وهذا أحد العوامل التي تجعل السلطات غير قادرة على الاعتماد عليها في دعم قيمة الدينار أمام العملات الأخرى، كونها لا تستند على عوامل مستقرة. بالتالي بإمكانها أن تتدهور، ويعزز ذلك امكانية استنزافها بفعل التحويلات العكسية لرؤوس الأموال المترتبة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعات الخدمات غير القابلة للتصدير في حين أن أرباحها قابلة للتحويل.

الجدول رقم (3-6): الاحتياطات من العملات الأجنبية في الجزائر.

السنة	2002	2003	2004	2005	2006
القيمة (مليار دولار)	23,1	32,92	43,11	56,18	77,78
أشهر الواردات	19,14	24,32	23,72	27,36	36,66

المصدر: بنك الجزائر التقرير السنوي 2006.

يعزي ضعف تنافسية الاقتصاد الجزائري حسب تقرير التنافسية العربية لسنة 2007 إلى:

- صعوبة النفاد إلى التمويل (13,6%).

- ارتفاع حدة البيروقراطية (09,2%).
- انتشار الفساد (08,70%).
- ارتفاع مستويات الضرائب (08,50%).
- تعقد القوانين الجبائية (07,90%).
- ضعف البنية التحتية (07,70%).
- ضعف التكوين الملائم (06,70 %).
- قيود صرف العملة (06,70 %).
- عدم استقرار السياسات (06,30 %).

المطلب الثالث: تطور الاستهلاك.

ارتبطت الطاقة الجزائرية منذ الاستقلال بقطاع المحروقات نظر لتوفر مواردها مقارنة ببقية مصادر الطاقة الأخرى، وكانت من بين الأهداف العامة لسياسة الطاقة الجزائرية منذ الاستقلال تأمين احتياطات السوق المحلية من الطاقة ضمن أفضل الشروط الممكنة من حيث التكلفة والضمان، كما غيرت الاحتياطات الغازية الكبيرة المعطيات الطاقوية في الجزائر إلى أن أصبح أمر إحلال الغاز الطبيعي مكان النفط استهلاكا وتصديرا مؤكدا في ميزان الطاقة للجزائر وخاصة منذ بداية التسعينات.[1]

وتعتد الجزائر كغيرها من الدول العربية النفطية في تغطية الطلب المحلي على الطاقة الأولية بشكل على مصادر النفط والغاز الطبيعي، كما تتوفر لديها مصادر محدودة من الطاقة الكهرومائية لتوليد الطاقة الكهربائية عن طريق المساقط المائية، ويستغل الفحم على نطاق محدود، ويمثل تطور استهلاك الطاقة الأولية في الجزائر حسب المصدر كما يلي:

جدول رقم (3-7): تطور الاستهلاك الأولي للطاقة الجزائر حسب المصدر خلال الفترة 2004- 2009

(ألف برميل مكافئ/يوم).

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009
استهلاك النفط	275,2	258,2	310,0	320,0	335,0	361,0
استهلاك الغاز الطبيعي	400,0	430,0	450,0	470,0	500,0	520,0
استهلاك المشتقات النفطية	11,5	12,5	12,5	12,5	13,5	14,0

[1] التقرير الاحصائي السنوي الصادر من أوبك، 2009- 2010.

إجمالي استهلاك الطاقة	286,4	726,6	771,2	801,3	846,3	895,6

المصدر: التقرير الاحصائي السنوي الصادر عن أوبك 2009- 2010.

يسد النفط والغاز الطبيعي معا معظم متطلبات الطاقة الأولية في الجزائر والتي بلغت في سنة 2009 حوالي 895,6 ألف برميل مكافئ نفط/يوم من إجمالي استهلاك الطاقة الأولية إذ يلبي النفط الخام حوالي 335,0 ألف برميل مكافئ نفط/يوم في سنة 2009 أي حوالي 40,37% من مجموع الاستهلاك المحلي للطاقة في الجزائر ويلبي الغاز الطبيعي 520,0 ألف برميل مكافئ نفط/ يوم في سنة 2009 أي حوالي 58,06% من مجموع الاستهلاك المحلي للطاقة وتلعب باقي المصادر دورا هامشيا قدرت بحوالي 1,56% لنفس السنة وكما هو موضح في الجدول الذي يبين لنا تطور استهلاك الطاقة الأولية في الجزائر وفق المصدر.

وبالإضافة إلى ذلك تستعمل الجزائر زيت الغاز وزيت الوقود في الاستهلاك المحلي ونوضح تلك الأرقام في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-8): تطور استهلاك أنواع الأخرى من مصادر الطاقة الأولية في الجزائر 2004- 2009.

الوحدة (ألف برميل/ يوم).

	2004	2005	2006	2007	2008	2009
استهلاك زيت الغاز والديزال	113,0	119,8	139,1	144,0	149,8	155,0
استهلاك زيت الوقود	5,2	6,3	6,3	7,3	7,8	8,0

المصدر: التقرير الاحصائي السنوي الصادر عن أوبك 2009- 2010.

بالإضافة إلى استهلاك زيت الغاز والديزال والذي قدر في سنة 2009 بـ 155,0 أف برميل/يوم وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالسنوات السابقة من 2004 إلى 2007 إذ بلغت في سنة 2004 بـ 113,0 ألف برميل تصل إلى 144,0 في 2007 هذا يعني زيادة استهلاك هذا النوع من الطاقة في الجزائر يرتفع من سنة إلى أخرى كذلك نجد أنهناك استهلاك في زيت الوقود بـ 8,0 ألف برميل/ يوم في سنة 2009 و5,2 ألف برميل في سنة 2004.[1]

[1] التقرير الاحصائي السنوي الصادر عن أوبك 2009- 2010.

المبحث الثاني: آثار انضمام الجزائر إلىOMC على قطاع المحروقات.

دخلت الجزائر منذ سنوات عديدة في مسار مفاوضات طويلة للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، ومن أجل بلوغ هذا الهدف ودعم موقفها التفاوضي تعمل على المحروقات، حتى تتوافق مع مستلزمات هذا الانضمام أي مع ما يطرحه هذا الانضمام من تحديات وما يفتحه من فرص.

في بداية وقبل بحث مسألة تأثير انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على قطاع المحروقات من الأهمية بمكان تصحيح فكرة خاطئة وشائعة في ساحة الفكر الاقتصادي ومتعلقة بقطاع المحروقات خلاصة الفكرة أن هذا القطاع غير معني تماما بقواعد المنظمة العالمية للتجارة وتستمد هذه الفكرة جذورها من أمرين:

- أنه لم يسبق بحث مسائل المحروقات بالتفصيل في جولات المفاوضات السابقة سواء في إطار الفات أو في إطار المنظمة العالمية للتجارة وأن كل سلع هذا القطاع والنفط الخام على وجه الخصوص قد خضعت من قبل لمعاملة استثنائية على أساس أنها سلع استراتيجية تخضع أحيانا لاعتبارات السياسية بشكل يفوق الاعتبارات الاقتصادية.
- غياب أحد الأطراف الرئيسية للمفاوضات ممثلا في الدول المنتجة للنفط عن جولات المفاوضات السابقة، إذ إلى غاية منتصف الثمانينيات كان عدد الدول النامية المنتجة للنفط الموقعة على الاتفاقيات العامة للتعريفة الجمركية والمشاركة في مسار المفاوضات محدودا جدا وكانت أغلب هذه الدولة لا ترى فائدة يمكن جنيها من انضمام إلى هذه الاتفاقية بل وترى فيها قيدا على مصالحها.[1]

إن فكرة استثناء قطاع المحروقات من قواعد المنظمة العالمية للتجارة غير صحيحة بالكامل لأن المعاملة التفصيلية التي خطي بها القطاع في الماضي لا تعني أنه غير معني على الاطلاق بقواعد المنظمة العالمية للتجارة، لأنه لا توجد أية قاعدة ولا يوجد أي نص صريح في الاتفاقيات الموقعة يفيد بأن هذا القطاع مستثنى من أحكام هذه الاتفاقيات فكل ما هناك هو وجود سكوت وشبه اتفاق ضمني بين الدول الموقعة على هذا الاستثناء أثناء جولات المفاوضات السابقة لجولة الأورغواي، وهذه الوضعية استمرت إلى غاية منتصف الثمانينيات حدث انقلاب جوهري في هذه الوضعية بعد إعادة بعث مسار التفاوضي حول النظام التجاري المتعدد الأطراف من جديد بالأورغواي عام 1986م.

[1] كان عدد الدول النفطية الموقعة على الاتفاقية والمشاركة في مسار المفاوضات محدودا إندونيسيا والكويت ونيجيريا والغابون.

حيث تغيرت بشكل كبير مواقف وتوجهات بعض الدول النفطية الكبيرة كالمكسيك وفنزويل، والتي كانت من قبل متحفظة من مسألة المشاركة في الفات وقررت ابتداء من تلك الجولة المشاركة في ذلك المسار.[1]

إن إقدام المكسيك وفنزويلا على خطوة المشاركة في المفاوضات شجع عدد كبير من الدول النفطية الأخرى التي كانت أيضا غير متحمسة ومترددة على الانضمام إلى الاتفاقية والمشاركة في مسار المفاوضات وقد فتحت هذه المشاركة الواسعة للبلدان المنتجة لأول مرة الباب أمام إمكانية مناقشة المسائل النفطية والتفاوض حولها، وهي الفرصة التي انتهزتها بعض الدول المستهلكة للمبادرة إلى طرح بعض المسائل الخلافية في قطاع النفط ومحاولة تمرير بعض المقترحات، وهي المبادرة التي لم تلق تلك الصدى اللازم.

لم تحسم دورة الاورغواي في أي من المسائل النفطية الجديدة المطروحة أمامها، لأن الدول المبادرة بطرح تلك المسائل لم تستطع انتزاع التزامات تجارية من الدول المنتجة، إلا أنها نجحت في تفكيك تلك الحصانة التي كانت لقطاع النفط، وفتحت إمكانية التفاوض الجدي حول هذه المسائل الحساسة في جولات المفاوضات الموالية.

المطلب الأول: أهم المسائل التجارية المطروحة للمفاوضات في قطاع المحروقات.

دخل موضوع المحروقات إلى ساحة المفاوضات التجارية أول مرة في دورة الأورغواي إذ حاولت بعض البلدان الصناعية الكبيرة أثناء النقاش والتفاوض حول بعض المسائل كالتعريفة الجمركية والقيود الكمية والاعانات، توسيع مساحة المفاوضات لتشمل تجارة المحروقات خصوصا النفط واخضاع سلع القطاع لنفس مبادئ وقواعد المنظمة العالمية للتجارة التي تخضع لها سلع القطاعات الأخرى.[2]

أولا: التعريفة الجمركية في قطاع المحروقات.

من المعروف أن الهدف الأصلي الذي كان وراء قيام النظام التجاري المتعدد الأطراف والذي شكل دوما الموضوع الرئيسي لمجموع جولات المفاوضات السابقة هو تخفيض معدلات التعريفة الجمركية وتخفيضها إلى المستوى الذي يعيق التجارة الدولية لم يتم التعرض في جولات المفاوضات

[1] MOULOUD HEDIR**. L'économie algérienne a l'épreuve de l'OMC**,Anep,Alger, 2003, p336.
[2] MOULOUD HEDIR. Op. cit.p.p. 342- 354.

التي سبقت جولة الاورغواي على الاطلاق لموضوع التخفيضات الجمركية في قطاع المحروقات سواء للبترول الخام أو الغاز الطبيعي أو المشتقات البترولية، وحتى للمنتجات التي تدخل في الاورغواي بدأ هذا الوضع في التغير.

جدول(3-9): معدلات التعريفية الجمركية في الأسواق الرئيسية في نهاية جولة الاورغواي.

التعيين	البترول الخام: الوضعيات (أسّ أس 2709)		
	قبل جولة الاورغواي	بعد جولة الاورغواي	الملاحظة
الاتحاد الاوروبي	0%	0%	مثبتة
الولايات المتحدة	5,5 سنت للبرميل	5,5 سنت للبرميل	غير مثبتة
اليابان	350 ين للكيلو للتر	350 ين للكيلو للتر	غير مثبتة
التعيين	المشتقات البترولية الوضعية (أسّ أس 2710)		
	قبل جولة الاورغواي	بعد جولة الاورغواي	الملاحظة
الاتحاد الأوروبي	5%-7%	3,5%- 4,7%	مثبتة
الولايات المتحدة	5,8%-84 سنت للبرميل	5,8%-84 سنت للبرميل	مثبتة
اليابان	0%-3033 ين للكيلو للتر	0%-3033 ين للكيلو للتر	مثبتة جزئيا
التعيين	المنتجات البتروكيماوية الوضعية (أسّ أس 2901- 2907)		
	قبل جولة الاورغواي	بعد جولة الاورغواي	الملاحظة
الاتحاد الأوروبي	0%-14%	0%-5,5%	مثبتة
الولايات المتحدة	0%-2,7- 3,7 سنت للكلغ	0%-5,5%	مثبتة
اليابان	0%-14- 720 ين للكلغ	0%-5,5%	مثبتة

Source :MOULOUD HEDIR. L'économie algérienne a l'épreuve de l'OMC, Anep, Alger, 2003, p.336.

استمر بقاء النفط الخام في جولة الاورغواي كسلعة تجارية خارج دائرة النقاش والتفاوض وبقي الوضع الخاص على الحال التي كانت عليها من قبل ولم يحدث أي تغيير يعتد به وذلك لانخفاض معدل التعريفة أصلا أو انعدامها تماما كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي لكن بالمقابل فقد حدث تغير طفيف على وضع التعريفة الجمركية الخاص بالمشتقات البترولية في هذه الجولة حيث بادر الاتحاد الأوروبي إلى تخفيض بسيط لمعدل هذه التعريفة وقام بتثبيته وحدث أيضا تغيير على الوضع الخاص بالتعريفة الجمركية للمنتجات الصناعية التي تعتمد في صناعتها أساس على المشتقات البترولية. ولكن هذه المرة كان التغير هاما. حيث لجأت المجموعات الاستهلاكية الرئيسية أي الو.م.أ واليابان والاتحاد الأوروبي لأول مرة إلى تخفيض كبير في معدلاتها وتبنت معدل تعريفة مشترك لكل

منتج وقامت بتقديم التزامات تثبيت بشأنه وقد تراوح معدل التعريفة على جميع المنتجات بعد التخفيضات التي توصلت إليها جولة المفاوضات إليها حول المفاوضات بين 5,5% والإعفاء التام.

ثانيا: القيود الكمية في قطاع المحروقات.

إن أول مسألة طرحتها بعض الدول المستهلكة ولها علاقة مباشرة بوضع البلدان النفطية المنتجة هي مسألة القيود الكمية على التجارة الخارجية ومعلوم أن نصوص الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والمادة 11 على وجه التحديد تمنع جميع أشكال القيود الكمية على التجارة الخارجية وهي في ذلك لا تميز بين القيود الموجهة للحد من الاستيراد وتلك الموجهة للحد من التصدير.[1]

وفي دورة الاورغواي حاولت بعض البلدان الصناعية أثناء النقاش أن نعطي نص المادة معنى وتفسيرا معينا يفيد بأن ما تقوم به بعض الدول النفطية ودول أوبك على وجه الخصوص من تحديد لحصص الإنتاج هو شكل من أشكال القيود الكمية التي تمنعها الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية وحاولت إقناع الدول المشاركة في المفاوضات على تبني هذا التفسير بنية تقليص هامش حركة الدول الأعضاء المنتجة للنفط وخصوصا دول الأوبك التي من عادتها اللجوء إلى تحديد حصص إنتاج معينة لأعضائها وهو الإنتاج الذي يوجه بالكامل تقريبا نحو التصدير.

ثالثا: الإعانات في قطاع المحروقات.

إن المسألة الأخرى التي ثار حولها نقاش واسع بين الأطراف المتفاوضة في إطار جولة الاورغواي هي مسألة الإعانات المقدمة للمصدرين ومعلوم أن مسألة الاعانات قد استدعت التوقيع على اتفاقية تكميلية هي اتفاقية الدعم والإجراءات التعويضية والتي توضح قواعد الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية وتشرح نوع الدعم المسموح به والنوع الذي يعتبر دعما ممنوعا والذي يحقق للدول[2]الأعضاء التي تشعر بأن ضررا قد لحقها بسبب هذا الدعم أن تتبنى إجراءات محددة لتعويض الضرر.[3]

وأثناء مناقشة هذه المسألة في جولة الاورغواي تم التعريج عن المسألة المحروقات وتخلل ذلك توجيه بعض الدول المستهلكة انتقادات شديدة للسياسات التي تنتهجها بعض الدول النفطية القائمة

[1] Dominique Pantz. **Institutions commerciales internationales du CATT a l'OMC,** Armand colin, Paris, 1998, p p45, 46.

[2] باللغة الفرنسية Accord relative au subventions et aux mesures compensatoires
وباللغة الانجليزية.Agreementon subsidies and countervailing mesures

[3] Dominique Pantz. Op. cit. p.p. 51. 53

على مبدأ اعتماد سعرين محلي وخارجي لسلع قطاع المحروقات وحاولت تلك الدول المستهلكة اعتبار هذه السياسة شكلا من أشكال الدعم الذي يستوجب الرد عليه بإجراءات ردعية.

رابعا: تجارة الخدمات في قطاع المحروقات.

لم تساعد الشروط التي سادت من قبل في قطاع المحروقات على بروز نشاط الخدمات كقطاع مستقل عن نشاطات إنتاج وتسويق المحروقات وذلك لأن كل النشاط الاقتصادي تقريبا كان إما خاضعا لسيطرة الشركات النفطية العملاقة المندمجة عموديا أو محميا بالاحتكارات الوطنية كما كان الشأن في الجزائر ودول أوبك الأخرى ما جعل من مختلف الخدمات التي كانت تقدم في ظل هذه الشروط مجرد قيمة مضافة مدمجة في قيمة السلع موضوع المبادلات التجارية ولا يمكن تقريبا فصلها عنها.

إن هذا الوضع لم يتغير كثيرا إلى حد الأن، وهنا تكمن صعوبة التمييز بين النشاط السلعي والنشاط الخدمي في هذا القطاع وما لم يتم التمييز بوضوح فلا يقدر لمسألة المفاوضات في المستقبل عندما يطرح موضوع المحروقات أن تتقدم كثيرا.

إن من أهم النتائج التي خرجت بها جولة الاورغواي هي توصل البلدان المشاركة إلى التوقيع على اتفاقية خاصة بتجارة الخدمات هي الاتفاقية العامة حول تجارة الخدمات أو Accordgéneral sur le commerce des servies، والمعروفة اختصارا باللغة الفرنسية بـ AGGS. التي أقرت نفس المبادئ والقواعد التي نصت عليها الاتفاقية العامة حول التعريفة الجمركية والتجارة (الغات). وحددت أيضا الاطار المنهجي العام للمفاوضات المستقبلية في قطاع الخدمات وتقضي أيضا هذه المنهجي العام للمفاوضات وفق التقسيم النمطي للخدمات الذي وضعته الاتفاقية والذي يتكون من أربعة أنماط هي:[1]

- النمط الأول: نمط الخدمات العابرة للحدود، ومثال ذلك خدمات الاتصالات الهاتفية الدولية حيث لا يحتاج تقديم الخدمة انتقال المستهلك إلى بلد أخر.
- النمط الثاني: نمط الخدمات المقدمة للمستهلك في بلد غير بلده الأصلي، ومثال ذلك خدمات قطاع السياحة.

[1] Idem. P.76

- النمط الثالث: ويشمل الخدمات التي يستدعى تقديمها التمثيل التجاري في بلد المستهلك أو استقرار مقدم الخدمة بنفسه على تراب البلد الذي تقدم فيه هذه الخدمة لتقديمها مباشرة للمستهلك ومثال ذلك الخدمات التي تقدمها فروع الشركات الدولية المستقرة في بلد غير بلدها الأصلي.
- النمط الرابع: ويخص الخدمات المؤقتة التي تستدعي تقديمها انتقال الأشخاص الطبيعيين إلى البلد المستهلك ومثال ذلك الخدمات المؤقتة التي يقدمها بعض الأفراد في سبيل فتح تمثيليات لشركاتهم في الخارج.

وهذا يطرح توقيع الاتفاقية العامة حول تجارة الخدمات مسألة الالتزامات الخاصة التي سيلتزم بها كل بلد عضو في مستقبل في مجال خدمات قطاع المحروقات، خاصة أنه لم يقع أي اتفاق أصلا حول تعريف دقيق لكلمة "خدمات" ولم يرد في نص الاتفاقية أي تصنيف محدد لقطاعات الخدمات والعرف الجاري حاليا بين الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة هو استعمال القوائم والتصنيف القطاعي للخدمات الذي وضعته أمانة المنظمة.

وبما أن التصنيف القطاع للخدمات الذي وضعته الأمانة هو التصنيف الشائع استعماله بين الدول الأعضاء والتعهدات المعقود بناء عليه ملزمة من الناحية القانونية، فإن لجنة التعهدات الخاصة التابعة للمنظمة العالمية للتجارة تعمل منذ مدة من أجل تقييم مدى ضرورة مراجعة التصنيف المعمول به حاليا.

وتبدو أهمية وضرورة مراجعة مسألة التصنيفات الحالية للقطاعات والفروع القطاعية للخدمات المستخدمة حاليا بجلاء في قطاع المحروقات حيث لا تضع هذه التصنيفات كل القطاعات والفروع المرتبطة بقطاع المحروقات في قطاع خدمي واحد أو في فرع قطاع خدمي واحد. بل توزعها على عدد من القطاعات وفروعها.

في هذا الإطار تقدمت فنزويلا وهي بلد عضو في المنظمة العالمية للتجارة باقتراح مفاده التمييز بين نوعين من الخدمات في قطاع المحروقات هي الخدمة الأساسية والخدمات غير الأساسية، ويتم تحت بند الخدمات الاساسية إدراج كل خدمات السلسلة الرئيسية للقيمة المضافة التي لا يمكن لأي صناعة نفطية أن تستغنى عنها. ومثال ذلك خدمات حفر الآبار ويتم إدراج الخدمات الأخرى التي تكون عادة مكملة للنوع الأول من الخدمات تحت بند الخدمات غير الأساسية.

في نفس الاطار حاول مؤتمر الامم المتحدة للتعاون والتنمية أن يخطر الخطوة الأولى في طريق المراجعة من خلال مبادرته إلى عقد دورة تبحث مسألة مساهمة خدمات الطاقة في التجارة الدولية وأثر هذه المساهمة في التنمية، ففي دورة عقدتها إحدى لجانه المتخصصة درس الخبراء مجموعة من مسائل تعتبر جوهر المفاوضات في الاتفاقية العامة حول تجارة الخدمات منها:[1]

- مسألة تحديد مفهوم دقيق لخدمات الطاقة.
- مسألة تحسين تصنيف الخدمات "Classification" بوضع قائمة جامعة recapitulotive".

تكون مرجعا عند المفاوضات مع ضرورة استيفاء التصنيف الجديد خصوصيات كل سوق من أسواق الطاقة كل على حدة، لكن مع الانتباه لأمر هام هو الحرص على عدم التشويش القانوني على التعهدات التي التزمت بها البلدان الأعضاء بناء على القوائم المعروضة للتفاوض قبل قيام المنظمة العالمية للتجارة والتي لا تزال هي القوائم المستعملة إلى حد الآن.

جدول(3-10): الالتزامات المقدمة في قطاع الطاقة عند نهاية جولة الاورغواي.

صنف الخدمات	البلدان الأعضاء التي تقدمت بالتزامات.
خدمات ملحقة لتوزيع الطاقة.	أستراليا، جمهورية الدومينيك، غامبيا، المجد، نيكاراغوا، سيراليون، سلوفينيا، الو.م.أ.
نقل الوقود بالقنوات	أستراليات المجر: زيلندا الجديدة
التزامات اخرى مرتبطة بالطاقة.	كندا، كولومبيا، ساحل العاج، الاكوادور، مصر، الهند، ماليزيا، ناميبيا، فنزويلا.

Source : OMC. Conseil du commerce des services. Document S/C/W/52 Septembre 1998.

أشار الخبراء إلى أهمية وضع وثيقة مرجعية خاصة بقطاع الطاقة شبيهة بوثيقة الخاصة بقطاع الاتصالات التي وضعتها المنظمة العالمية للتجارة، لتكون أداة في يد القطاع.

[1] مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية: "تقرير اجتماع الخبراء المعني بخدمات الطاقة في التجارة الدولية أثارها الانمائية" المقدم للدورة السادسة للجنة التجارة في السلع والخدمات الاساسية التابعة لمجلس التجارة والتنمية 23- 25 جويلية 2001 (جنيف الأمم المتحدة 2001) ص 4.

المطلب الثاني: تأثير انضمام الجزائر إلى OMC.

يتوقع أن يترتب عن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة تأثيرات كثيرة على قطاع المحروقات، لعلّ أبرزها هو أن هذا الانضمام يحد من حرية البلد في رسم السياسة التجارية المناسبة للقطاع وفق ما تقتضيه مصالحه.

ويمكن استقراء التأثيرات الأولية المحتملة على قطاع المحروقات التي تترتب بعد انضمام الجزائر إلى OMC من الزوايا التالية:

أولا: تخفيض التعريفة الجمركية الخاصة بمنتجات القطاع.

إذا كان أمر التعريفة الجمركية الخاص بالنفط الخام والمشتقات النفطية يبدو لأول وهلة وكأنه غير ذي أهمية بالنسبة للجزائر، على اعتبار الجزائر بلدا مصدرا وليس مستوردا، فإن التحليل يجب أن لا يغفل نقطة على غاية من الأهمية، وهي أن المادة الثانية من الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية لا تميز بين الحقوق الجمركية عند الاستيراد أو التصدير، وهنا يمكن أن يحدث التأثير بالنسبة للجزائر، حيث إذا كان الجهد المبذول لتخفيض معدلات التعريفة الجمركية قد انصب في الماضي على الحقوق الجمركية عند الاستيراد، فإن وجهة الاهتمام الجديدة، والتي تستوجب حذرا شديدا، هي تخفيض الحقوق الجمركية عند التصدير، وهذا النوع الأخير من الحقوق هو الذي أصبحت بعض الدول المستهلكة، ترافع من أجله وتطالب بتخفيض معدلاته إلى أدنى حد ممكن، ومن شأن تطبيق ذلك، إلحاق أضرار كبيرة بالدول المنتجة، والتأثير عليها بصورة واضحة لأنها ستحرم من موارد مالية هامة.

من جهة ثانية، إن كان يحتمل شيء من الخطر يمكن أن يأتي من جهة الحقوق الجمركية عند التصدير، في شكل انخفاض من الايرادات الجمركية، فإن مصدر التهديد الأول يبقى هو التفكيك الجمركي الخاص بالمشتقات النفطية، حيث من المعروف أن القسم الأكبر من إنتاج المشتقات النفطية يتركز في البلدان الصناعية، ومن شأن هذا التفكيك إغراق السوق الجزائرية بإنتاج هذه البلدان وتفويض أركان الصناعة الجزائرية الناشئة، حيث إذا كانت المنتجات الخارجية قد بلغت في السنوات الأخيرة درجة كبيرة من الجودة وأصبحت تتمتع بمواصفات تقنية عالية مدفوعة إلى ذلك بالتشدد الذي فرضه تطور التشريعات البيئية في أمريكا وأوروبا، فإنه في المقابل بقيت الصناعة التحويلية الجزائرية بعيدة عن هذه التحولات، وبالتالي ستصبح غير قادرة على المنافسة في السوق المحلية ذاتها بعد التفكيك الجمركي، بل وستكون عاجزة حتى على الاستمرار في تسويق منتجاتها في أسواق البلدان الصناعية رغم التفكيك الذي من المفروض أنه يخدمها، لأن هذه المنتجات الجزائرية، ومنتجات قطاع النقل

تحديدا لا تتوفر فيها ببساطة المواصفات المطلوبة حاليا في الأسواق، مما يعني أنه ستكون هذه المرة في مواجهة الحواجز غير الجمركية، وهذا ما يستدعي إنشاء معامل تكرير جديدة من الجزائر تعمل بالطرق الحديثة، وتحديث المعامل الحالية التي لا تزال تعمل بالطريقة التقليدية وتجهيزها بالوسائل التكنولوجية الحديثة التي جهت بها معامل التكرير الأوروبية والأمريكية.

ولأن الدول المستهلكة لم تخف في يوم من الأيام سعيها نحو ابقاء احتكار هذه الأنواع من التكنولوجيا للسيطرة على الأقل على قطاع المصب النفطي فإن على الجزائر أن تنتبه أن فرصة المفاوضات، سواء تلك الخاصة بالانضمام أو تلك التي تأتي بعد الانضمام، هي الفرصة المثالية بالنسبة للبلدان الصناعية الكبيرة لتمرير الشروط التي تخدم هذه الغاية.

ثانيا: تحديد إمكانية ومنع القيود الكمية على الصادرات أو الواردات.

إن مسألة القيود الكمية على التجارة الخارجية التي تم طرحها في دورة الأورغواي قد تم طرحها بشكل جديد في الدورة الأولى للمفاوضات بعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة عام 1995، حيث كانت مناسبة بعث مسار جولة جديدة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في عام 2001 بالدوحة فرصة لبروز توجه دولي جديد يسعى تحت غطاء إبرام اتفاقية دولية حول المنافسة إلى تمرير بعض الأفكار التي تصب في خانة الحد من نفوذ بعض المنظمات الدولية التي تدافع عن مصالح بلدان العالم الثالث، خصوصا أوبك، ونتضح معالم هذا التوجه في مشروع البرنامج المطروح للمناقشة الذي احتوى فقرة تنص على ضرورة منع جميع أشكال الكارتل.

وهذا التوجه هو في حقيقته استمرار لتلك الدعوات التي ارتفعت في ساحات النقاش الاقتصادي من قبل، خصوصا في فترات الأزمات النفطية، والتي كان مصدرها عادة هو معسكر الدول المستهلكة، وكانت تدعو إلى تحجيم دور منظمة الأوبك لأنها ترى في شكل تنظيمها شكلا من أشكال الكارتل الذي يسعى عبر ممارسات احتكارية، منها وضع القيود الكمية على الصادرات إلى الهيمنة على الأسواق إن تضمين مشروع برنامج الدوحة عبارة تدعو إلى منع جميع أشكال الكارتل يبدو في ظاهرة وكأنه استجابة لهذه الدعوات القديمة، وعليه لا يمكن التقليل من شأن الأخطار التي أصبح يحملها هذا المشروع لمستقبل قطاع المحروقات في الجزائر على اعتبار الجزائر بلدا عضوًا في منظمة الأوبك المستهدفة، حيث تفقد المنظمة كل إمكانية للتأثير على السوق، وتصبح هدفا للأطراف التي تستهدفها، خاصة أنه بدأت تطفو على الساحة في السنوات الأخيرة عناصر جديدة يمكن أن تحمل في ثناياها تفسيرا جديدا لاستثناءات المناعة والسيادة الواردة في نص المادة 20 من الاتفاقية العامة

للتعريفة الجمركية، بما يعنيه ذلك من هدم للحماية التي كانت موجودة من قبل، وعلى سبيل المثال فقد أبدت الو. أ.م في عام 2001 نيتها في رفع دعوى ضد منظمة الأوبك أمام لجنة فض النزاعات التابعة للمنظمة العالمية للتجارة.[1]

إن واجب الجزائر قبل الانضمام وبعد الانضمام العمل مع البلدان النفطية الأخرى خصوص داخل إطار اوبك، للتأثير على مسار المفاوضات والعمل على عدم تطبيق المادة 11 بالمعنى الذي تريده بعض الدول المستهلكة لأن ذلك سيغلق الباب أمام استراتيجية التأثير على الأسعار من خلال التحكم في الكميات المعروضة في السوق، ولن يترك أمام الدول المنتجة والجزائر واحدة من هذه الدول، وسيلة تعتمد عليها لتعظيم المداخيل في قطاعاتها النفطية والغازية.

سوى الاستراتيجيات التجارية لشركاتها الوطنية، وهو الدور الذي لا نستطيع الشركات الوطنية خصوصا سوناطراك، القيام به بعد التحولات الكبيرة في هياكل الأسواق وعمليات الاندماج النفطي الكبيرة التي حدثت بين الشركات الرئيسية المعروفة في نهاية التسعينيات وبداية الألفية الجديدة والتي أوجدت تكتلات نفطية عملاقة.

كما يجب على الجزائر التعاون مع الدول النفطية الأخرى للدفاع على الاستثناءات الواردة في بعض المواد وتثبت المعنى المقصود منها لأنها تصب في مصلحة الجزائر ومن هذه الاستثناءات ما يلي:[2]

- الاستثناء الوارد في المادة 11 الفقرة 2. 11 والذي يسمح بفرض قيود كمية على الصادرات في الحالات التي يكون الهدف من ذلك هو «تحفيز تجارة هذه المنتجات في الأسواق الدولية.» وقد فسر البعض هذه الجملة بأن أحد المعاني المقصود بها هو تمديد الفترة الزمنية التي يمكن فيها طرح هذه المنتجات في الأسواق الدولية لأن إلغاء القيود عليها سيعمل على استنزاف هذه المنتجات (البترول الخام خاصة)، والتي هي في الأصل مواد أولية غير متجددة وآيلة للنضوب.
- الاستثناء الوارد في المادة 20 الفقرة G: والذي يسمح بفرض قيود كمية على الصادرات في الحالة التي يكون الهدف من ذلك هو «المحافظة على الثروات الطبيعية على شرط أن تكون هذه القيود مصحوبة بإجراءات تحد من الإنتاج والاستهلاك المحليين». وتستطيع

[1] Idem, p.19
[2] MouloudHedir. Op. cit.p.p. 342- 343.

الجزائر تفعيل هذا الاستثناء عبر العمل على إنتاج برنامج وطني لترشيد استهلاك الطاقة وتحسين معدل الفاعلية الطاقوية " intensité energétique"الذي لا يزال مرتفعا في الجزائر.

- الاستثناء الوارد في المادة 20 الفقرة H والذي يسمح القيام ببعض الإجراءات في الحالة التي يكون الدافع إلى ذلك هو «تنفيذ التزامات اتفاق معقود بين حكومتين أو عدة حكومات ويخص منتجا أو مادة أساسية، على شرط أن يكون هذا الإنفاق مصادقا عليه» ويمكن للجزائر والدول النفطية الأعضاء في الأوبك ترسيم بعض القرارات الهامة في شكل اتفاقيات تصادق عليها الجهات المخولة بذلك، والدفاع عن ذلك على أساس أنها إجراءات تصب في المعنى المقصود في الفقرة، خصوصا وهي إجراءات يقررها وزراء الطاقة وليس ممثلو الشركات النفطية الوطنية.
- الاستثناء الوارد في المادة 20 الفقرة B، ويسمح القيام ببعض الإجراءات في الحالة التي يكون الدافع إلى ذلك هو حماية البيئة.
- الاستثناء الوارد في المادة 21 والذي يخص الأمن الوطني والسيادة الوطنية.

ثالثا: من زاوية تحديد إمكانية اعتماد استراتيجية ازدواجية الأسعار.

إن بعض بنود اتفاقية الإعانات والإجراءات التعويضية (SMC) يمكن حملها على عدة أوجه، وهنا تكمن أهمية هذه الاتفاقية، فهي مثلا تحتوي بندًا ينص صراحة أنه لا يمكن اعتبار مسألة ازدواجية الأسعار للمنتج الواحد في السوقين المحلية والدولية إجراء خاصا (Spécifique)، بالمعنى الذي تعطيه الاتفاقية لهذه الكلمة، يستدعي في حالة ثبوته الرد عليه بإجراءات ردعية وذلك في الحالة التي تكون الاستفادة من هذا الإجراء جماعية ودون تمييز بين كل الصناعات المحلية بصرف النظر عن كونها صناعة وطنية أو أجنبية.

إن من مصلحة الجزائر أن تبقى الممارسة الحالية القائمة على اعتماد مستوى أسعار محلي منخفض مقارنة بمستوى الأسعار في السوق الدولية، وعليها أن تنتبه أنه إذا ما تطور الأمر مستقبلا في صالح الأطراف التي تعمل على تأكيد المعنى الذي يفيد أن تطبيق مبدأ ازدواجية الأسعار هو شكل من أشكال الدعم. فإن ذلك سيكون له تأثيرات سلبية على البلدان النفطية وفي مقدمتها الجزائر، حيث سيحرمها ذلك من إمكانية الاستفادة من الوضع التفضيلي الذي تتمتع به حاليا، باعتبارها بلدا يملك موارد نفطية وغازية هامة بأسعار تنافسية يسمح لها بتشجيع الاستثمار المحلي واستقطاب

الاستثمار الأجنبي المباشر، بهدف تحقيق قيام صناعة محلية قوية موجهة نحو التصدير، خاصة في قطاع المصب النفطي AVAL (المشتقات النفطية والبتروكيميائية).

رابعا: من زاوية تجارة الخدمات.

من المؤكد أن يكون للانضمام إلى OMC تأثير على مختلف انشطة الخدمات في قطاع المحروقات، غير أن أشكال هذا التأثير بالنسبة للجزائر لا تزال غير محددة لأن مسار المفاوضات في قطاع الخدمات عموما وليس خدمات قطاع المحروقات فقط لا يزال في بداياته، وعليه فإنه هذا التأثير يتوقف على تطور مسألة المفاوضات في المستقبل.

يحتاج مسار المفاوضات بخصوص خدمات قطاع المحروقات في المستقبل أولا إلى تعيين دقيق لأنواع الخدمات التي يمكن أن تكون موضوعا للالتزامات الدولية في هذا المجال، وهذه الغاية يحتاج تحقيقها إلى القيام بتحولات هيكلية كبيرة تشمل إلقاء الاحتكارات والاندماجات العمومية، وقد شرعت بعض القوى الصناعية إلا تطبيق ذلك على أرض الواقع (مثال الاتحاد الأوروبي) وذلك عبر ست قوانين للفصل القانوني والمحاسبي بين النشاطات المختلفة (الإنتاج والنقل والتسويق)، ومعادلة كل نشاط على حدة، وقد كانت البداية بقطاع الغاز، ولا يستبعد أن يمتد هذا الفصل المستقبل إلى قطاع النفط وهو ما يجب أن نتجه له الجزائر من الآن، خصوصا وأن شركة سوناطراك بشكلها التنظيمي الحالي تبدو وكأنها شركة مندمجا عموديا رغم أنها بادرت ومنذ الثمانينيات إلى عملية إعادة هيكلة كبيرة احتفظت فيها الشركة الأم بأنشطة الإنتاج وتم تكليف شركات فرعية بمعظم الأنشطة الأخرى، وهي كلها أنشطة خدمة تقريبا.

الجدول رقم(3-11): انفتاح قطاع خدمات المحروقات بالجزائر نهاية عام 2005م.

الصنف وأنواع الخدمات
1. خدمات منبع المحروقات: خدمات الاستكشاف والجيوفزياء، خدمات الحفر، خدمات الآبار وخدمات قياس خصائص الطبقات الأرضية Diagraphie
2. خدمات مصب المحروقات للسائلة: نقل النفط الخام بالأنابيب ذات التدفق العالي، تخزين المشتقات المكررة، توزيع الوقود بالأنابيب، توزيه الوقود بالشاحنات، بيع الوقود في محطات الخدمات.
3. خدمات مصب المحروقات الغازية: نقل الغاز الطبيعي وغاز البترول السائل والمكثفات بالأنابيب ذات التدفق العالي، نقل غاز البترول السائل بالشاحنات، تعبئة القارورات بغاز البترول السائل، بيع غاز البترول السائل في محطات الخدمات التوزيع العمومي للغاز الطبيعي.
4. خدمات الهندسة الخاصة بالتجهيز الطاقوي Engineering خدمات البحث والتصميم (براءات، أساليب...)،

دراسات الإنجاز (الهندسة التفصيلية وتحديد خصوصيات التجهيزات) لكل تجهيزات قطاع المحروقات.
5. خدمات بناء التجهيزات الطاقوية، أشغال بناء جديدة (وضع الأنابيب، بناء وتركيب صناعي)، خدمات الصيانة، خدمات تقنية (تفتيش ومراقبة تقنية).
6. خدمات النقل البحري للمحروقات. – خدمات النقل العابر للحدود للغاز الطبيعي السائل بواسطة ناقلات الغاز. – خدمات النقل العابر للحدود للخام والمشتقات النفطية بواسطة الناقلات البترولية. – خدمات النقل العابر للحدود لغاز البترول السائل بواسطة ناقلات نفطية. – خدمات تفريغ المشتقات النفطية. – خدمات تفريغ غاز البترول السائل.

Source: KMPG, Algérie, guide des hydrocarbures, commentaires sous la loi N°05/07Grand Algérie Livres, Alger, 2005, pp 108- 109.

إن المطلوب من الجزائر هو ألا تنتظر انتهاء مسار المفاوضات الخاصة بقطاع الخدمات عموما وخدمات قطاع المحروقات على وجه الخصوص الذي عليه وضع التصنيفات الخاصة لهذه الخدمات، حتى تبادر إلى إعادة هيكلة قطاعها، بل عليها من الأن إلى أن تسعى إلى وضع تصور عام لتنظيم القطاع تقوم على تعديل التصنيف العالي للخدمات الذي يتكون من 6 أصناف، وتكيفه مع التطورات الدولية، لكي يسهل عليها مواجهة التحديات المستقبلية في هذا الميدان.

إن الجدول السابق يبين أن كل نشاطات الاستغلال ذات الطابع الصناعي سواء كانت أعمالا بسيطة كالتكرير وفصل غاز البترول السائل GPL، أو اعمالا معقدة كمعالجة الغاز الطبيعي السائل GNL مستثناة من هذا التصنيف، وبالتالي لا يمكن اعتبارها نشاطات خدمية.

إن الواقع الحالي للسوق الوطنية لخدمات قطاع المحروقات بعكس المرحلة التي بلغها انفتاح القطاع، وهنا فإن درجة الانفتاح متباينة بين الأقسام المختلفة لسوق الخدمات، فهي عالية في بعض الأقسام وتكاد تكون منعدمة في بعض الأسواق، وتقدر بعض المصادر معدل تغطية الطلب المحلي على الخدمات في قطاع المحروقات بالعرض المحلي بنسبة تتراوح بين 25 و33%.[1]

في الوقت الذي يصل في بعض الدول الصاعدة إلى حوالي 80%.[2]

[1] KMPG، bureau d'études international،guide des hydrocarbures 14 ،Grand Algérie Livres :Alger, 2005.

[2] يقدر هذا المعدل وفق البونكتاد دائما بحوالي 80% في البرازيل و70% في ماليزيا و 50% في النرويج وبين 5% و15% في نيجريا.

الجدول(3-12):انفتاح قطاع خدمات المحروقات بالجزائر في نهاية عام2005.

الصنف اهم الشركات الجزائرية المقدمة للخدمات	انفتاح كامل	انفتاح جزئي	احتكار كامل
1. خدمات منبع المحروقات.ENTP ; ENAFOR ; ENSP ; ENAGEO	++		
2. خدمات مصب المحروقات السائلة.NAFTAL			++
3. خدمات مصب المحروقات الغازية.NAFTAL			++
4. خدمات الهندسة.BRC ; IAR ; CPE	++		
5. خدمات البناء. GCB ; ENAC ; GTP ; ALESCO		++	
6. خدمات النقل البحري للمحروقاتSNTMHYPROC	++		

Source : KMPG, Algérie, guide des hydrocarbures, commentaires sous la loi N°05/07Grand Algérie Livres, Alger, 2005, pp 108- 109.

إن التحليل لمعطيات الجدول يبين أن هناك ثلاثة أصناف من خدمات قطاع المحروقات تعتبر مفتوحة أمام المنافسة الخارجية، وهذه الأصناف هي صنف خدمات منبع المحروقات الذي يشمل خاصة أشغال الاستكشاف والحفر، والصنفين الآخرين هما صنف خدمات الهندسة وصنف خدمات النقل البحري، فيما الاحتكار الكامل هو سيد الموقف في صنفي خدمات المصب، أما صنف خدمات البناء فهو بين وبين.

إن قياس التأثيرات المحتملة على قطاع المحروقات بالجزائر في مجال الخدمات تبقى متضاربة، فهناك من يرى أن الشركات الجزائرية ستخسر بعد الانفتاح التجاري الكامل، وتفقد قسما من السوق المحلية لأنها سوف لن تقوى على المنافسة، وهناك البعض الآخر الذي يرى أن الشركات لن تخسر كثيرا والأرجح أنها ستحافظ على حصتها في السوق. لأن جو المنافسة ليس غائبا عن هذه السوق الآن، بل ويمكن أن ترفع هذه الحصة، بالنظر إلى أن المنافسة يساعد على اتخاذ القرارات الصائبة في مجال الإنتاج والاستثمار التي يطرحها هذا الانضمام على نشاط القطاع محليا فقط وإنما يجب النظر أيضا من زاوية الفرص التي يفتحها خارجيا، لأن انضمام الجزائر إلى OMC، وزيادة انفتاح قطاع الخدمات في العالم، يعني فتح آفاق جديدة أمام قطاع المحروقات بالجزائر.

المطلب الثالث: الصعوبات والعراقيل المواجهة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

تعتبر المنظمة العالمية للتجارة المنظمة الوحيدة التي لا تتوفر على شروط واضحة ومحددة للانضمام إليها حيث يتم ذلك عن طريق التفاوض مع أعضائها وفقا للمادة 12، وبسبب عدم احتواء هذه المادة على شروط محددة وواضحة، فقد فتح المجال لشروط مختلفة يتم الانضمام على أساسها، بخصوص عدة قطاعات لها علاقة بالتجارة، دون أن تكون هناك قواعد موضوعية يتم استيفاءها، إذ أن الدول التي تنظم حاليا إلى هذه المنظمة تتعرض لضغوطات كثيرة، كما تتحمل التزامات تفوق الالتزامات التي قدمتها الدول التي انظمت خلال جولة الأورغواي، حيث أنه في الكثير من الحالات تتدخل الدول الرئيسية في المنظمة، لتفرض على الدولة طالبة العضوية قيودا غير منصوص عليها في بنود اتفاقيات المنظمة، وبالتالي فإن الدول التي ترغب في الحصول على عضوية هذه المنظمة لا تملك آية وسيلة ضغط أثناء ضغوطاتها، وعليه فهي مجبرة على قبول الشروط التي تفرضها الأطراف المتفاوضة والتي غالبا ما تكون قاسية ومبالغ فيها. من أهم النقاط التي تم استنتاجها من تجاري الانضمام بعد قيام التجارة العالمية، والتي تمثل الصعوبات التي تتلقاها الدول المتفاوضة بهدف الانضمام نذكر:[1]

أولا: صعوبة الحصول على صفة الدولة أو الأقل نموا.

نظرا للمزايا التي تمنح للدول النامية والأقل نموا وكذلك الاستفادة من المعاملة التفضيلية. أصبحت الدول التي تتفاوض حاليا بهدف الانضمام تتلقى صعوبات كبيرة في الحصول على صفة الدولة النامية وأصبحت هذه الصفة لا تمنح بسهولة حتى ولو كانت الدولة نامية اذ يتم التفاوض مع الدولة النامية الراغبة في الانضمام على أن تتخلى عن وضعها كدولة نامية، والمثال على ذلك لما طلب من الصين الشعبية والمملكة العربية السعودية، التخلي عن وضعهما كدولتين ناميتين فرفضتا ذلك وتمسكتا بصفة الدولة النامية.[2]

[2] نفس المرجع سبق ذكره.ص،58.

[2]انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، الأهداف والعراقيل (الدول والعراقيل الدول النامية في تحدي المنظمة العالمية للتجارة)

ثانيا: العراقيل التي تحد من الاستفادة من المرونة الممنوحة للدول النامية.

لقد استفادت الدول النامية والأقل نموا التي انضمت خلال جولة الاورغواي من مرونة خاصة. لكل الدول النامية التي تتفاوض عاليا من أجل الانضمام تتلقى عدة عراقيل في الاستفادة من المرونة، وأصبحت المعاملة الخاصة للدول النامية لا تنتقل بصفة مباشرة إلى كل الدول النامية التي ترغب في الانضمام، بل يجب عليها أن تتفاوض مع أعضاء المنظمة كي تحصل على مزايا المرخصة وفي بعض الأحيان ليس كلها، وذلك أن الدول النامية مجبرة على التفاوض حتى في الفترات الزمنية الممنوحة لتنفيذ التزاماتها بحيث أن الأعضاء الأخرى في المنظمة تضغط على عدم تمتع تلك الدول بالفترات الزمنية الممنوحة، والتي تم الحصول عليها من خلال مفاوضات جولة الأول غواي بعد سنة 1995 على تلك الفترات رغم أنها دول نامية تتميز بنفس ظروف الدول النامية التي انظمت أثناء جولة الأورغواي.

ثالثا: العراقيل التي تحد من الاستفادة من الاستثناءات الخاصة بالدول النامية.

لقد تم الاتفاق على منح الدول النامية التي تسعى إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة مرونة خاصة، بحيث تستفيد بعد استثناءات من القواعد. فمثلا يمكن للدول النامية الأعضاء للمنظمة أن تستخدم قيودا كمية أو جمركية بهدف الحفاظ على مستوى معين من الاحتياطي المالي لمواجهة ضروريات تنفيذ برامج التنمية المحلية مثلا، لكن في الواقع هناك عدة تتلقاها الدولة النامية طالبة العضوية من قبل أعضاء المنظمة، هذه الشروط لا تأخذ بعين الاعتبار الاستثناءات الخاصة بالدول النامية، ونجد من بين هذه الشروط تحرير التجارة.[1]

- مطالبة الدول الأعضاء بالمنظمة بالتوصل إلى معايير واضحة حول المادة 12 والخاصة بالانضمام، بحيث لا تطالب الدول المتقدمة بمطالب مفرطة تفوق الالتزامات التي التزمت بها الدول المماثلة الأعضاء.
- موافقة الدول العربية الأعضاء بالمنظمة على مساعدة الدول التي تقدمت بطلبات الانضمام بالمعونة الفنية، وخاصة التدريب ورفع كفاءة المفاوضين، بما في ذلك النظر في تشكيل قاعدة معلومات يستفيد منها جميع الأطراف.

رابعا: صعوبات من نوع آخر.

أ. إن عملية نفاذ الأسواق العالمية مرهونة بالقدرات الثانية للمؤسسات الاقتصادية في الدول النامية.

ب. إن ضعف البنية الاقتصادية للدول النامية لا يؤهلها للاندماج الايجابي في النظام التجاري العالمي.

ت. إن اعتماد الدول المتقدمة على آليات حمائية جديدة مثل: الاشتراطات الصحية، البيئة، معايير الجودة، شكل الصنف، السعرات الحرارية... الخ.

تقلص حجم المبادلات التجارية للدول النامية وخاصة تلك المصدرة للمواد الأولية والدول التي تفتقر للتكنولوجيا.

وتخفيض التعريفة الجمركية وإلغاء القيود التجارية بالإضافة إلى مجموعة من الشروط الأساسية هما:

- تجانس الأليات الاقتصادية والتجارية والسياسية لهذه الدول، مع تلك التي تتميز بها الدول الاعضاء في المنظمة.
- تقديم التنازلات إضافة لدخول السلع والخدمات إلى أسواقها دون مراعاة حماية بعض القطاعات الاستراتيجية الناشئة.
- تلتزم الدولة التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية بإجراءات جبائية تجاه السلع المستوردة، كالعادة بين الضرائب المفروضة على السلع المحلية الصنع والسلع المستوردة في مدة قصيرة جدا لا تتعدى سنة واحدة.

خامسا: كيفية دعم الدول العربية للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

لقد بلغ عدد الدول العربية الاعضاء في المنظمة العالمية للتجارة إحدى عشرة دولة حتى نهاية سنة 2001، وهناك خمس دول عربية حاليا تتفاوض من أجل الانضمام وهي الجزائر، لبنان، المملكة العربية السعودية، السودان، واليمن، وقد تم التأكيد على ضرورة دعم الدول العربية التي تقدمت بطلبات الانضمام إلى المنظمة ومساندتها، وكان ذلك خلال اجتماع وزراء الاقتصاد والتجارة والمالية العرب في القاهرة في جويلية 2001، ويتم مساندة الدول العربية من خلال ما يلي:

- العمل على زيادة مشاركة الدول العربية الأعضاء في مجموعات العمل المعنية ببحث طلبات انضمام الدول العربية.
- التأكيد على عدم مطالبة الدول الأقل نموا بالالتزامات أكبر من التزامات مثيلاتها من الدول الأعضاء، وتقديم العون الفني لها، مع الابقاء على المعاملة الخاصة والتفضيلية الواردة باتفاقيات جولة الأول غواي.

خاتمة الفصل:

من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي، والاستفادة من التطورات التي بلغها، قررت الجزائر أن تنظم إلى OMC، والتي تهدف إلى خلق بيئة دولية تجارية أكثر انفتاحا وتحررا، إذا أنها تقوم على مبادئ واتفاقات تجارية، تهدف أساس إلى إلغاء القيود الكمية غير التعريفية من جهة ومن جهة إلى تخفيض الرسوم الجمركية إلى مستويات محفزة ومشجعة على المبادلات التجارية من جهة أخرى لذا فإنها تعتبر المحرك الرئيسي للاقتصاد العالمي.

إن قرار انضمام الجزائر إلى OMC، يدخل في إطار الإصلاحات الاقتصادية، ذلك لأنه يسمح بتصحيح الاقتصاد الوطني، من خلال ارساء قواعد وأسس النظام الاقتصادي العالمي، وهو نظام اقتصاد السوق، وعليه فإن النتائج الايجابية التي تهدف إلى تحقيقها من وراء هذا الانضمام قد تكون أمثر من السلبية خاصة على المدى الطويل لما نتوفر عليه من مقومات للتطور والتحسن الاقتصادي. إذ تم استغلالها بالشكل المناسب مع أن ذلك لا يمكن اعتباره إلاّ ضمن ظروفها العامة وما يمكن أن توفره الجزائر من شروط محفزة وجلب الاستثمار الأجنبي خاصة.

وبما أن اكتساب العضوية في OMC، يتم عن طريق المفاوضات فعلى الجزائر أن تتخطى صعوبات وعراقيل من قبل الدول المتقدمة والتي تكون في صالحها والجزائر ليست في منأى عن هذه الحالة، إلاّ بمقدار ما يتميز به مفاوضيها مع نظرائهم في الدول المعنية.

الخاتمة

لقد كشف تحليل تطور قطاع المحروقات في الجزائر بعد تطبيق الاصلاحات مدى ارتباط هذا القطاع بمتغيرات البيئة الاقتصادية الدولية بشكل عام وبمتغيرات قطاع المحروقات في العالم بشكل خاص وأكد أن الضغوط الخارجية الشديدة التي كان الاقتصاد الجزائري وقطاع المحروقات خصوصا عرضت لها في منتصف الثمانينيات هي التي تقف بالأساس وراء تبني تلك الاصلاحات.

من جهة أخرى، بين التحليل أن العوامل الخارجية لا تزال هي المحدد الرئيسي لأي تغيير في قطاع المحروقات بالجزائر، وثمة فإن الاستيعاب التحويلات الجارية في المحيط الاقتصادي الدولي العام وفي قطاع المحروقات على وجه الخصوص، واستشراف التغيرات المرتقبة، هي شرط ضروري قبل القيام بأية عملية تكييف للإطار التشريعي والتنظيمي للقطاع.

الإجابة على الفرضيات:

1. نعم ان التغيرات في قطاع المحروقات والبيئة الاقتصادية بصفة عامة أدت إلى تأثيرات كبيرة على وضعية قطاع المحروقات حيث أن التحولات الجارية في المحيط الاقتصادي الدولي العام، تمارس ضغوط شديدة على تطور قطاع المحروقات في العالم إذ أن تأثير بعض الظواهر الاقتصادية كالعولمة المالية والمنافسة كثيرا في تحديد السياسة القطاعية في كل بلدان العالم.
2. نعم إن التغيرات الدولية هي التي فرضت على الجزائر القيام بالإصلاحات وخصوصا في قطاع المحروقات حيث كانت موازين القوى في الأسواق النفطية مع بداية الثمانينيات تميل في غير صالح البلدان المنتجة، وأدركت أنه للحفاظ على مكانة القطاع وتنافسيته، لابد لها من التكيف مع هذه المتغيرات وفتح القطاع أمام الشراكة والاستثمار الأجنبي المباشر حيث فتحت قوانين الاصلاحات قطاع المحروقات أمام رؤوس الأموال الاجنبية وجلب الشراكة.
3. نعم يتوقع أن يترتب على انضمام الجزائر إلى OMC تأثيرات كبيرة على قطاع المحروقات لعل أبرزها هو الحد من حرية البلد في رسم السياسة التجارية المناسبة للقطاع. وفق ما تقتضيه مصالحه مثلا إلغاء الاندماج العمودي لشركة سوناطراك وفي حدود الاستثناءات التي اقرتها نصوص المنظمة العالمية للتجارة كأن يترتب مثلا على نشاط الشركات الأجنبية المساس بالأمن الوطني أو إلحاق أضرار بالبيئة.

النتائج:

وعلى العموم فقد أمكن في ختام هذه المذكرة استخلاص النتائج التالية:

1. أصبحت التحولات الجارية في المحيط الاقتصادي الدولي العام تمارس ضغوط شديدة على تطور قطاع المحروقات في العالم، وأصبح تأثير بعض الظواهر الاقتصادية كالعولمة المالية والمنافسة كبيرا في تحديد السياسات القطاعية في كل بلدان العالم.
2. إن المعطيات الدولية الحالية والمنتظر في قطاع النفط تصب في الغالب في مصلحة الدول المنتجة، حيث من المنتظر أن يتراجع الاحتياطي العالمي في المستقبل في مقابل ارتفاع الطلب، وينتظر أيضا تغير هيكل الطلب وتوجيهه أكثر نحو المشتقات المستهلكة في قطاع النقل.
3. إن كل سيناريوهات تطور استهلاك الطاقة في المستقبل تؤكد أن الاعتماد سيبقي على مصادر الطاقة التقليدية أساسا، وأن مصادر الطاقة البديلة لا يزال أمامها وقت طويل حتى تأخذ مكان المحروقات، وأنه على الأقل حتى أفاق 2030 سيبقى البترول والغاز وحدهما يمثلان نسبة 65% تقريبا من مجموع الاستهلاك العالمي.
4. إن تطور قطاع الغاز الطبيعي في العالم يفتح افاقا واعدة أمام الجزائر ويمثل فرصة سانحة لها.
5. إن التحولات الحالية في أسواق الغاز الأوروبية والاتجاه نحو قيام سوق واحد يفتح آفاقا واسعة أيضا أمام صناعة الغاز بالجزائر، لأن ذلك سيؤدي من جهة إلى تخفيض تكاليف النقل، ومن جهة ثانية سيوفر امكانية توسيع مجال توزيع الغاز الجزائري إلى بلدان أوروبية أخرى عبر شبكة الأنابيب الجاري انجازها.
6. أن أداء قطاع المحروقات في الجزائر منذ تطبيق الإصلاحات كان مقبولا الى حد بعيد، فقد استطاعت الجزائر أن تحقق نسبة كبيرة من الاهداف المخطط لها (تجديد الاحتياطات، رفع حجم الصادرات سواء من النفط أو الغاز، استكشاف مناطق جديدة ورفع مساحة المجال المنجمي المستكشف).
7. ان بعض الانتقادات الموجهة للقانون المعدل 86-14 صحيحة ووجيهة، من حيث ان هذا القانون اصبحت تشوه نقائص واضحة بالنظر الى التطورات الكبيرة في الساحة الاقتصادية والنفطية الدولية، وهو يحتاج الى اثراء، وخصوصا في جوانبه الضريبية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

المراجع بالغة العربية:

الكتب:

1. أحمد شفيق الخطيب، معجم المصطلحات البترول والصناعة النفطية، الطبعة الجديدة، مكتبة لبنان، بيروت، 1990.
2. أرميلسانيير، سفيان سربوتوفيئز، كونستانسيوسينا، بحث بعنوانالاستثمار في الاستكشاف والانتاج والتكرير خلال عام 2010، مجلة النفط والتعاون العربي، الكويت، المجلد السابع والثلاثون، العدد 136، شتاء 2011.
3. خالد أمين عبد الله، محاسبة النفط، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001
4. سعيد عبده، جغرافيا النقل مغزاها ومرماها، مكتبة الأنجلو المصرية، 2007.
5. عاطف سليمان، معركة البترول في الجزائر دار الطليعة ، بيروت ، 1974.
6. عبد الهادي حسن طاهر، تحديد الدخل في صناعة البترول، دار الساقي، بيروت، لبنان، 2008.
7. كولن كامبيل، و آخرون، نهاية عصر البترول التدابير الضرورية لمواجهة المستقبل، ترجمة عدنان عباس علي، المجلس الوطني لثقافة والفنون والآداب، الكويت، سبتمبر 2004.
8. محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.
9. محمد عبد الغني سعودي، الوطن العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، 2006.
10. مديحة الحسن، الدغيدي، اقتصاديات الطاقة في العالم وموقف البترول العربي منها، دار الجيل ، بيروت ،1992.
11. مصطفى ديبون، ما هو البترول؟ الديوان الوطني لحقوق المؤلف، تسجيل قانوني بالمكتبة الوطنية، رقم 80-280، الجزائر، ماي 1981.
12. مظفر البرازي، مقال تحت عنوان الاستثمار في قطاع الطاقة في الأقطار العربية، واقعه وآفاقه، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد الرابع والثلاثون، العدد 124، شتاء 2008.

المذكرات:

1. بلقاسم سرايري، دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائرية في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام للتجارة العالمية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007-2008.
2. تكواشت عماد، واقع وافاق الطاقة المتجددة ودورها في التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص: اقتصاد التنمية ،جامعة الحاج لخضر،باتنة،2011\2012.

الجرائد الرسمية:

1- الجريدة الرسمية، المرسوم 63- 491 المؤرخ في 31- 12- 1963.

التقارير:

1- اوبك، تقرير الأمين العام السنوي السابع والعشرون، 2000.
2- اوبك، تقرير الأمين العام السنوي الثالث والثلاثون،2006.
3- اوبك، تقرير الأمين العام السنوي الثاني و الثلاثون 2005.
4- التقرير الاحصائي السنوي الصادر من أوبك، 2009- 2010.

المواقع الالكترونية:

1- مقال تحت عنوان «موسوعة النقل البحري» على الموقع الإلكتروني:

http://www.tp.com/wb4/shoutred.php?1055consulté le 13-5-2012 à 12 :0 9GMT

2- ناقلات النفط ناقلات بحرية» سجلت حمولتها نحو 285 مليون طن أ بنسبة 35% من إجمالي حمولة الأسطول التجاري العالمي

http://www.tp.com/wb4/shoutred.php?1055.op.citconsulté le 13-5-2012 à 12 :09 GMT

3-موقع شركة سوناطراك على شبكة الانترنت.

www.sonatrach.dz ,consulté le 16-11-2013à20 :30GMT.

المراجع باللغة الفرنسية:

Ouvrages :

1- Chitour, Chemseddine, pour une stratégie énergétique de l'Algérie à l'horizon 2030,OPU, alger, 2003.

2- Boussena, Sadek et autres ; le défi pétrolier : questions actuelles du pétrole et du gaz Vuibert ،Paris, 2006.

3-Bouzana, Belkacem،,le contentieux des hydrocarbures entre l'Algérie et les sociétés étrangères OPU- PUBISUD ،Alger ،1985.

4- HEDIR,MOULOUD.L'économie algérienne a l'épreuve de l'OMC,Anep,Alger, 2003. Dominique Pantz. Institutions commerciales internationales du CATT a l'OMC, Armand colin, Paris, 1998
5- Khelif, Omar. Dynamiques des marchés et valorisation de hydrocarbures ،CREAD ،Alger , 2005.
6- Mekideche, Mustapha, L'Algérie entre économie de rente et économie de marché, Dahlab, Alger, 2000
7- Pantz, Dominique. Institutions commerciales internationales du CATT a l'OMC, Armand colin, Paris, 1998

Colloques :

-1 KHELIF, Amor ; « Environnement internationale et création d'entreprise dans le secteur algérien des hydrocarbures, communication présentée au colloque international Création d'entreprises et territoires, 2et 3 décembre 2006.

Brochures :

-1 Institut français du pétrole, Recherche et production du pétrole et du gaz: réserves, coûts et contrats, Technip, paris, 2002.

Guides et Annuaires :

1- KMPG ،bureau d'études international،guide des hydrocarbures 14، Grand Algérie Livres :Alger, 2005.
2- Ministere de l'énergie et des mines, Annuaire de l'énergie et des mines.

Revues et Magazines :

1- Keraman,Abdennour ،«Pétrole et pays producteurs en développement»،liaison Energie francophonie, N°70 : trimestre 2006 Institut de l'énergie et de l'environnement de la francophonie ،Québec , 2006.

مراجع باللغة الانجليزية:

Books :

Oxford: 1- Horsnell, Paul, Mediterranean basin in the world petroleum market Oxford university, Press 2000

Reports :

-1 IEA ; world energy investment outlook,International energy agency, 2003.

Reviews &Newspapers :

-1 BP,BP Statistical Review of World Energy ; London, June, 2005.